جمهورية مصر العربية

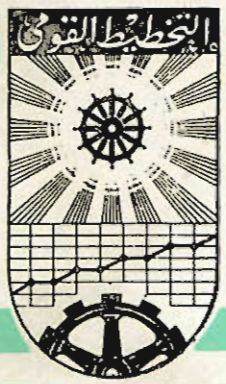

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٤٤٦)

مناهج قياس التنمية

اعداد

د٠ ابراهيم حسن العيسوى

ديسمبر ١٩٨٧

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

مناهج قياس التنمية

اعداد

د ٠ ابراهيم العيسوى

مقدمة

يشهد العالم منذ أواخر الستينيات عملية مراجعة فكرية لنظريات التخلف والتنمية ولسياسات التنمية التى طبقتها دول مختلفة فى العالم الثالث ، وكانت نتائجها مخيبة للآمال فى كثير من الأحيان ٠

وقد كان من الطبيعى أن تفضى هذه العملية الى إعادة النظر فى سبل التعبير الاحصائى عن التطور فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبشر ، والى مراجعة للتعاريف والطرق والأعراف التى تواضع الاحصائيون على استخدامها فى قياس التنمية ٠ إذ لم يكن من المستساغ ، والفكر التنموى يتبدع للتخلف نظريات جديدة ويطور للتنمية مفاهيم مغايرة لما شاع وانتشر طوال ما يقرب من ربع قرن من الزمان ، أن يستمر العمل فى تقويم جهود الأمم فى انجاز التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وفى مضمار التنمية بوجه عام ، وفق مفاهيم ونظريات صار هناك ما يشبه الاجماع على قصورها ٠

وفى إطار الفهم الجديد للتنمية الذى سنعرض لأهم ملامحه فى القسم الأول من هذه الدراسة ، حاول احصائيون واقتصاديون واجتماعيون وعلماء فى الصحة والتغذية والبيئة وغيرها من فروع المعرفة الانسانية ، أساسا فى عدد من الجامعات ومعاهد البحوث الغربية ، وفى بعض المنظمات الدولية ، لا سيما منظمات هيئة الأمم المتحدة ، تطوير مقاييس جديدة للتنمية بوجه عام ، وللتغير فى مستوى المعيشة أو الرفاه بوجه خاص ٠

وقد لاحظت أن حصيلة ماجرى من محاولات عديدة فى هذا الشأن مازالت حتى الآن ، متفرقة ومبعثرة فى ثنايا مقالات وأوراق مؤتمرات ووثائق محدودة التداول ، ليست جميعا فى متناول جمهور واسع من المعنيين بأمور التنمية فى العالم العربى ٠ ولذا ، فقد رأيت أنه من المفيد رصد أهم المحاولات التى تمت فى هذا المجال ، ودراستها للوقوف على ما انطوت عليه من مداخل جديدة فى تناول الموضوع ، وللتعرف على ما أسفرت عنه من اجتهادات ، ثم الكشف عن نقاط القوة ونقاط

الضعف فى كل من هذه الاجتهادات ، وتقويم مدى ملاءمة المقاييس المقترحة للمفهم الجديد للتنمية ، الأمر الذى ربما يعيننا على استخلاص بعض الدروس التى قد يمكن الانتفاع بهـــا فى تطوير مقاييس أفضل للتنمية فى مصر على وجه الخصوص والعالم العربى على وجه العموم .

١ — فهم جديد للتنمية ومشكلات جديدة فى قياسها

أسفرت تجارب التنمية فى العالم الثالث عن عدد من المفارقات التى جعلت اعادة النظر فى المفاهيم التقليدية للتخلف والتنمية أمراً محتوماً . فقد شهدت بعض البلاد معدلات مرتفعة للنمو فى الناتج المحلى الاجمالى أو فى متوسط نصيب الفرد منه ، ومع ذلك استمرت قطاعات واسعة من سكانها تعانى من الفقر والمرض والجهل ، واتسعت الهوة بين الفقراء والأغنياء فيها اتساعا كبيرا . وفى بلاد أخرى كانت معدلات النمو متواضعة ، ومع ذلك تحقق فيها تقدم لايستهان به فى مجال تكافؤ الفرص ونشر العدل الاجتماعى بين الناس . وفى الوقت الذى شهدت فيه بعض البلاد أرتفاعا كبيرا فى معدلات النمو فى الانتاج الصناعى ، ظلت البطالة ، ظاهرة ومقنعة ، سائدة بين عدد كبير من القوة العاملة ، وازدادت الديون الخارجية لهذه البلاد على نحو لم يندر بخلد أحد ، وزادت معها التبعية لدول الغرب الرأسمالى . وعموما لم تشهد معظم دول العالم الثالث الانطلاقة الكبرى التى توقعها كثير من المراقبين فى أعقاب تحرر هذه الدول من الاستعمار وحصولها على الاستقلال القانونى ، ولم يقترن ما شهدته بعض هذه الدول من نمو اقتصادى وتحول للصناعة لا بالمزيد من العدالة الاجتماعية ولا باتساع دائرة المشاركة السياسية ، ولا بالتحرر من التبعية ، ولا بغير ذلك من المعانى والأهداف النبيلة التى كان يظن جمهور واسع من المهتمين بأمور التنمية أنها ستأتى حتما فى ركاب زيادة التراكم الرأسمالى والنمو فى الناتج المحلى الاجمالى .

وقد دفعت هذه المفارقات كثيراً من المفكرين فى الغرب وفى العالم الثالث ذاته الى الارتياب فى عدد مما كان معتبرا أنه من قبيل المسلمات ، مثل فكرة الانتشار التلقائى لثمرات النمو من الاغنياء الى الفقراء ، ومثل فكرة تقبل قدر من سوء توزيع الدخل أو حتى زيادة التفاوت فى التوزيع فى المراحل الأولى للتنمية ، اعتمادا على امكانية التدخل فيما بعد بالضرائب وغيرها لتصحيح الاختلالات فى توزيع الدخل . وأخذ البعض يراجع جدوى بعض المقولات عن دور تراكم رأس المال والاستثمارات الأجنبية فى إحداث التحول المنشود لدول العالم الثالث . كما تطرق الشك الى مدى ملاءمة التكنولوجيات التى طورت فى العالم الغربى للظروف المختلفة اختلافا بيناً فى دول العالم الثالث .

وكان من الطبيعي مع تراكم الشكوك في الجزئيات أن يتطور الشك الى الكليات ، ومن هنا أخذ البعض يعيد النظر في " النموذج " بأكمله ، وما انطوى عليه من مفاهيم للتحديث والتصنيع والنمو والتنمية. وامتد البحث ليشمل فكرة التخلف ذاتها ، وأسبابها ، وعلاقة وضعية التخلف بالنظام الدولي القائم ، والتشابكات بين "الشمال" و "الجنوب" ، والنمط السائد للتقسيم الدولي للعمل فيما بينهما . وكان من محصلة هذه الجهود أن أخذ مفهوم جديد للتنمية في التبلور ، في تميز واضح عن المفاهيم التي كانت تقترن بالتنمية أو حتى تعتبر مرادفة لها فيما سبق ، خاصة مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التحديث . وقد أسفرت المراجعة الفكرية لمفاهيم التخلف والتنمية عن عدد من النتائج الهامة التي يمكن ايجازها على النحو التالي :

١ — ليس التخلف مجرد تأخر زمني ، " كما لو كانت الامم قد أطلقت ذات يوم عند خط البدء من ميدان سباق ، ثم انطلقت تعدو عندما سمعت أشارة البدء . فبلغ بعضها الشوط في أوقات متتابعة . وتعثر البعض في الطريق ، في حين لم يتجاوز جهد البعض الثالث الخطى الأولى" . (١)

وانما التخلف نتاج عملية تاريخية أصبح فيها تقدم بعض الدول مرتهنا باستنزاف موارد دول أخرى وسلب خيراتها ، وتم بمقتضاها اخضاع الانتاج واعادة الانتاج في الدول الأخيرة لحاجات خارجية . أي أن التخلف كان محصلة عملية تاريخية لاعادة تقسيم العمل على النطاق الدولي ، ولاخضاع نمط استخدام الموارد في بعض الدول لمقتضيات نمو غيرها . وهذا هو المقصود بالتبعية التي تشكل جوهر التخلف . وبذلك يصبح تخلف الدول التي تشكل الآن ما يعرف بالعالم الثالث هو الوجه الآخر لنفس العملية التي تم بمقتضاها تقدم الدول الرأسمالية التي تكون ما يعرف بالعالم الاول .

---

(١) اسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٣١ ومابعدها .

٢ — جوهر التخلف اذن هو تبعية بلدان العالم الثالث لبلدان العالم الأول حتى بعد حصول معظم دول المجموعة الأولى على استقلالها القانونى من دول المجموعة الأخيرة ، التى كانت تستعمرها . ذلك أن علاقات التبعية تفرز نتائجها — كما تتم اعادة انتاجها — من خلال مجموعة من الهياكل الاقتصادية والتحالفات الاجتماعية بين بعض الطبقات فى الداخل والدولة المتبوعة فى الخارج ، ومن خلال أبنية ثقافية وتعليمية ذات توجه خارجى ، ومن خلال زرع أنماط استهلاك مقطوعة الصلة بانماط الانتاج الوطنية ، ومن خلال أنشطة الشركات متعددة الجنسية فى دول العالم الثالث . ومحصلة ذلك هو تبلور قوى اجتماعية ونظم حكم ترتبط مصالحها ارتباطا وثيقا باستمرار هذه العلاقة المعوجة مع الدول الرأسمالية المتقدمة أو المستعمرين السابقين ، وظهور فئات مثقفة لا ترى نمطا للنمو غير النمط السائد فى الدول الرأسمالية المتقدمة ولا سبيلا اليه سوى السبيل الذى سلكته هذه الدول فى الماضى ، مع اتساع الهوة بين هياكل الاستهلاك وهياكل الانتاج بما يجعل الارتباط بالخارج للحصول على مستلزمات الاستهلاك ولتصريف المنتجات المحلية التى لا طلب عليها فى الداخل كالقدر المحتوم. وبالجملة يفقد المجتمع فى ظل التبعية السيطرة على شروط إعادة تكوينه أو تجدده ويصبح هذا الامر رهناً بارادة أطراف خارجية ، وتتم عملية إعادة الانتاج الاجتماعى استجابة لمصالح هذه الأطراف وتلبية لاحتياجاتها . (١)

٣ — اذا كانت التبعية هى جوهر التخلف ، فأن المهمة التى تطرح نفسها تلقائيا على دول العالم الثالث هى كسر علاقات التبعية وفك الروابط مع الدول الرأسمالية

---

(١) حول معنى التبعية أنظر :

F.H.Cardoso and E.Faletto, Dependency and Development in Latin America, University of California Press, 1979, and Dos Santos, "The Crisis of Development Theory and the problem of Dependence in Latin America", in H.Bernstein (ed.), Underdevelopment and Development-The Third World Today, Penguin Books, 1976.

المتقدمة . وليس المقصود بذلك هو الانعزالية والاكتفاء الذاتي ، وانما المقصود بالدرجة الأولى هو تحقيق استقلالية القرار الوطني ، وبالتالي اكتساب المجتمع للسيطرة على شروط إعادة الانتاج فيه وشروط تجدده بوجه عام ، وتشكيل العلاقات الخارجية من منطلق المصالح الوطنية . (١) من هنا حرص كثير من المفكرين على إلصاق صفة الاستقلال بالتنمية والحديث عن "تنمية مستقلة" ، كما لو كان في الامكان قيام "تنمية تابعة". وفي رأينا أن معنى الاستقلال متضمن في تعريف التنمية . فاذا قبلنا أن جوهر التخلف هو التبعية ، فانه يصبح من المنطقي أن نعتبر أن جوهر التنمية هو الاستقلال . وليس من السائغ الحديث عن "تنمية مستقلة" ، بنفس المعنى الذي لا يجوز معه الحديث عن "تخلف تابع" للبعض إلا إذا فهمنا إضافة صفة الاستقلال على أنها من قبيل توكيد المعنى المتضمن أصلاً في "التنمية" وابرازه ، وليس إضفاء لصفة غير متضمنة في التعريف. فالتنمية تكون مستقلة أو لا تكون تنمية على الاطلاق . (٢)

٤ — غير أن كسر التبعية ليس سوى الوجه السلبي للمهمة التاريخية الضرورية لنهضة دول العالم الثالث .

أما الوجه الايجابي لهذه المهمة ، والذي يضمن بحق استقلالية القرار الوطني فهو اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع (فهذا هو نقيض التبعية وما تحمله من معنى الاعتماد على الغير) ، وتشكيل مضمون عملية التنمية وادارة الموارد

---

(١) أنظر في معنى "فك الروابط" : سمير أمين ، فكرة المركز والاطراف في النظام الرأسمالي الاقتصادي العالمي وامتداداتها نحو استراتيجية التنمية المعتمدة على النفس والمتمركزة على الذات" ، مصر المعاصرة ، العددان ٣٨٩ و ٣٩٠ ، يوليو — أكتوبر ١٩٨٢ .

(٢) ونحن في هذا نميل الى رأي نادر فرجاني بشأن تفضيل عدم استخدام أو اضافة "أوصاف" الى لفظة "التنمية" ، وان كنا لا نرى بأسا شديدا في استخدام بعض الاوصاف مثل "المستقلة" و"المعتمدة على القوى الذاتية" على سبيل التوكيد ليس غير . أنظر : نادر فرجاني : "عن غياب التنمية في الوطن العربي" ، المستقبل العربي ، السنة ٦ ، العدد ٦٠ ، فبراير ١٩٨٤ ، ص ١٤ .

استجابة للحاجات الاجتماعية الوطنية بوجه عام ، والاحتياجات الاساسية للسكان بوجه خاص . والمقصود باعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع هو ان يستبدل بالمحركات والدوافع الخارجية للتطور محركات ودوافع داخلية ، فهذا هو الشرط الضرورى لاستمرارية التنمية وتواصل جهودها وتغذية نفسها بنفسها . بعبارة أخرى، إن ما يحدث من تقدم فى سياق التنمية ينبغى أن يكون محصلة أداء المجتمع ذاته ونتاج جهد تشترك فى بذله النسبة الكبرى من السكان ، وليس نتاج عوامل عارضة أو خارجية فى المقام الأول . ومن الطبيعى أنه لا يمكن استنهاض همم الشطر الاعظم من السكان ، وتعبئة الموارد المحلية ، إذا كانت هذه الموارد ستستخدم لتلبية حاجات ومصالح أجنبية أو حاجات ومصالح القلة الغنية فى الداخل . من هنا كان من الضرورى اتخاذ قرارات التنمية من منطلق الوفاء بالحاجات الاجتماعية، خاصة الحاجات الاساسية للسواد الأعظم من الشعب الذين يعول على جهودهم فى الانطلاق على طريق التنمية المعتمدة على القوى الذاتية .

٥ — ان اعتبار الاستقلال واحدا من الأبعاد الرئيسية للتنمية يقود الى نتيجة هامة فيما يتعلق بالمحتوى الاجتماعى لعملية التنمية . فثمة نقطة قد بلغها النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى فى تطوره التاريخى أصبح من غير الممكن عندها ظهور برجوازيات جديدة " كشاركة متساوية " فى هذا النظام . بعبارة أخرى وطبقا لرأى سمير أمين ، عندما بلغ النظام الرأسمالى العالمى مرحلة الاستعمار "أصبحت الترقية الى مستوى المراكز مستحيلة" ، ولم يعد متاحا أمام ما يظهر من رأسماليات جديدة سوى أن تتبلور كذيول أو توابع للقوى الرأسمالية المسيطرة على النظام الدولى ، و" ظهرت بذلك ضرورة موضوعية هى التحول الى نموذج انتاج آخر وهو النموذج الاشتراكى لتكملة نمو قوى الانتاج " (١)

(١) سمير أمين ، مرجع سابق ، ص ٤٣ — ٤٤ .

ويتصل بهذا المعنى أيضا فساد الرأى الذى يحث الاستعمار على ترويجه ، وهو أن للتقدم طريقا وحيدا يتعين على كل الأمم أن تنتهجه وأنه بالامكان اختصار هذا الطريق بنقل منجزات الحضارة الغربية ، خاصة المنجزات المادية والتكنولوجية. فثمة اعتبارات عديدة تدعو الى الاعتقاد باستحالة نمط النمو الرأسمالى الغربى وبأن هذا النمط ليس مرغوبا فيه حتى بافتراض امكان تكراره ، وأن الضرورات الموضوعية ترشح الاشتراكية طريقا للتنمية (١) .

٦ — من الخطأ افتراض أن جهود التنمية موجهة لسد الفجوة فى متوسط دخل الفرد أو فى مستويات المعيشة بين دول العالم الثالث والدول الرأسمالية المتقدمة . ويورد جلال أمين أربعة أسباب لاثبات خطأ اتخاذ سد الفجوة هدفا للتنمية هى :

(أ) أن تحديد هدف دول العالم الثالث على هذا النحو يستند الى مقدمة خاطئة وهى " أن للتنمية طريقا واحدا هو نفس الطريق الذى سلكته الدول الصناعية ولا يدور بخلد هم قط أن الدول الفقيرة يمكن أن تحدد لنفسها أهدافا مختلفة تماما وأن تسلك للوصول اليها طرقا مختلفة " ، (ب) أن هذا الهدف قد يكون من الميسور تحققه لفئة ضئيلة من سكان المدينة ، ولكنه غير وارد بالنسبة للغالبية العظمى من سكان دول العالم الثالث ، (ج) أن تحديد هدف التنمية بأنه سد الفجوة " من شأنه أن يصرف انتباه راسمى السياسة فى تلك الدول عن اتخاذ اجراءات قد تكون شديدة الفعالية فى رفع مستوى المعيشة ، دون أن تساهم على الاطلاق فى تضييق الفجوة بين العالم الثالث والعالم الصناعى " ، مثل تغيير مناهج التعليم ، (د) أن هذا الهدف " اما أنه مستحيل التحقيق ، أو هو من الصعوبة والبعد بحيث يكاد يكون من المستحيل التعرف على طريق يضمن لها (أى لدول العالم الثالث) الوصول اليه " (٢) .

---

(١) اسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ — ١٥٢ . أنظر أيضا : ابراهيم العيسوى ، فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ، كتاب الاهالى رقم (٣) ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٢٨٢ ومابعدها .

(٢) جلال أمين ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٣ — ١٥ .

٧ — والصحيح أن الهدف النهائى للتنمية هو تحرير الانسان الفرد والمجتمع من الفاقه والجهل والمرض والاستغلال وغير ذلك مما يعوق انطلاق الطاقات البشريه والقدرات الابداعية ويحد من الفرص المتاحة لتحقيق الذات لكل فرد فى المجتمع(١) . وتحرير الانسان يعنى ضمن ما يعنى ارتقاء أساليب مواجهة المشكلات والنظر الى الحياة بوجه عام . وهذا يقتضى أعلاء شأن العقل والاسلوب العلمى فى تصريف أمور الحياة وتناول مشكلاتها ، ونبذ الغيبيات والقدرية والتواكلية فى التعامل مع ما يطرحه الواقع من معضلات ، والانفتاح العقلى على كل مصادر المعرفة. وفى هذا المعنى يقول زكى نجيب محمود : " سلطان العقل .. هو مدار القياس لدرجات الحضارة ، فقل لى كم عقلت أمة فى تدبيرها لامورها ، أقل لك كم صعدت فى مدارج التحضر " . (٢) وفى السياق العربى يركز اسماعيل صبرى عبد الله على " تحرير العقل العربى من السلفية المتحجرة التى ترفض الاجتهاد والتجديد ، أى تنكر على حضارتنا جوهر الحياة لكل حضارة الا وهو التجدد المستمر ومسايرة مصالح الجماعة بوتائر سريعة . وتحرير العقل العربى كذلك من الاتباعية وماتولده من تبعية لكل أوجل ما نتعلمه من الدول الصناعية المتقدمة ".(٣)

٨ — وفى اطار الهدف النهائى للتنمية ، وهو التحرر الانسانى ، يمكن تحديد أهداف مشتقة كثيرة للتنمية مثل " تحرير الموارد العربية من صنوف السيطرة الخارجية والاستغلال الداخلى " (٤) ، أو " تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاة المادى والمعنوى فى الوطن العربى ، مع أعطاء أولوية للوفاء بالحاجات الانسانية الأساسية

---

(١) أنظر فى أهداف التنمية الدراسة التالية : "Building Blocks for Alternative Development Strategies-Aprogress Report from the Third system Project", IFDA Dossier 17, May-June 198o.

(٢) أنظر فى هذه النقطة : زكى نجيب محمود ، ثقافتنا فى مواجهة العصر ، دار الشروق فى القاهرة ، ١٩٧٦ ، خاصة ص ١٦٢ — ٢٠٧ . فى اعتقادى أنه فى غمار حماس الكاتب للعقل وانتصاره للتفكير العلمى ، كاد أن يغفل دور السياسة والمصالح الطبقية والصراعات الاجتماعية فى تشكيل عملية التطور الاجتماعى .

(٣) اسماعيل صبرى عبد الله ، فى التنمية العربية ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص٤٨ .

(٤) المرجع السابق ، نفس المكان .

لكل العرب ، في أطار خصوصية حضارية عربية مغنية " (١) . وعموما يمثل هدف أشباع الحاجات الأساسية مكانا مرموقا ضمن قائمة الأهداف المشتقة من هدف تحرير البشر باعتباره الهدف الأقرب منالا ، والأكثر اتساقا مع الاعتماد على القوى الذاتية في أحراز التقدم . فحيث تظل الاحتياجات الاساسية للبشر غير مشبعة ، وحيث لاتشعر أكثرية السكان بأن السياسات الاجتماعية والاقتصادية تتجه الى تلبية هذه الاحتياجات ، لايمكن تعبئة الجهود الوطنية ولا يتيسر الزام الناس بالاعباء الضرورية للتنمية ، وتنهزم بالتالي فلسفة الاعتماد على النفس والتوجه الى الداخل . والحقيقة أن التركيز على اشباع الاحتياجات الأساسية له مبرر آخر ، وهو أن مكاسب التنمية لا تتوزع أتوماتيكيا على نحو عادل ، ولا تصل الى الفقراء بطريقة تلقائية . واحدى هذه المكاسب بالطبع هي الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان ، بما يتضمنه هذا الهدف من القضاء على الفقر والجهل والمرض .

فليست هناك آليات تلقائية لنشر مكاسب التقدم على مختلف فئات وطبقات المجتمع ولم يثبت حتى الآن وجود " أيد خفية " تعمل على تحقيق التقدم الاجتماعي بعد بلوغ التقدم الاقتصادي . والأمر يتطلب سياسات واجراءات عمدية محددة لبلوغ ذلك . ونقطة البدء هي قرارات الانتاج (لمن ننتج ؟ وماذا ننتج ؟ وكيف ينتجه ؟) ، إذ لا سبيل للفصل بين الانتاج والتوزيع . ومن الصعوبة بمكان بلوغ توزيع عادل لانتاج لم تؤخذ اعتبارات العدالة التوزيعية في تصميم محتوياته واختيار تكنولوجيته (٢) . ومن الواضح أن فكرة " الوفاء بالاحتياجات الاساسية " تمثل منطلقا جيدا للربط بين الانتاج والتوزيع .

٩ — من الاهمية بمكان ادراك الفروق الجوهرية بين النمو والتنمية وعدم الخلط بينهما . ويذكر يوسف صايغ خمس مفارقات أو تناقضات أساسية بين هذين المفهومين ، هي : (١) إمكان تحقق نمو سريع في متوسط الدخل الحقيقي للفرد مع تباطؤ عملية التنمية أو تعثرها في

(١) نادر فرجاني ، مرجع سابق ، ص ٢٤ . تشمل مجالات الرفاة المعنوي ، طبقا لهذا المصدر ، المساواة والأمن الفردي والجماعي وحرية التعبير والابداع والتمتع بالجمال (ص ٢٤ — ٢٥) . لاحظ أن الكاتب يعتبر الهدف المذكور " غاية نهائية للنموذج العربي للتنمية " بينما اخترلنا نحن الغاية النهائية الى مفهوم " التحرر الانساني " .

(٢) حول الارتباط بين النمو والتوزيع ، أنظر محبوب الحق ، ستار الفقر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

أنظر أيضا : ابراهيم العيسوي " النمو والتوزيع والتنمية " ، في : التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ .

نفس الوقت ، نظرا لعدم حدوث التحولات الجوهرية التى تواكب التنمية أو تسبق عملية التنمية ذاتها ، وذلك فى المجالات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والسياسية ؛ (١) امكان تحقيق نمو سريع فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد ، مع عدم حدوث توازن فى عناصر المجتمع والاقتصاد بل مع تزايد الاختلالات فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، كالاختلال فى التكوين القطاعى للاقتصاد والاختلال فى التوزيع الاقليمى للانتاج والخدمات وثمرات النمو بوجه عام ، والاختلال فى توزيع الدخول والثروات بين الشرائح الاجتماعية ، والاختلال فى سوق العمل حيث قد تنتشر البطالة مع تزايد الدخل بسبب الاختيار غير الموفق للتكنولوجيا؛ (٣) إمكان حدوث نمو سريع فى الناتج القومى ، مع تقلص المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فى حين أن التنمية تنطوى على إشراك الجماهير فى بلورة هذه القرارات ، لاجتذاب حماسهم وضمان تعبئة جهودهم ؛ (٤) إمكان زيادة الدخل الفردى أو القومى بمعدلات كبيرة مع تفاقم أوضاع تبعية إقتصاد البلد النامى لاقتصاد العالم الصناعى الرأسمالى، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا العالم والتخلص من التبعية له . (٧) التنمية اذن ليست مجرد زيادة فى الناتج (أى نمو اقتصادى) كما أنها ليست زيادة فى الناتج مضافا اليها عدالة توزيع هذا الناتج . ان التنمية أوسع من ذلك وأكثر تعقيدا ، حيث أنها تنطوى بالدرجة الاولى على تغيرات نوعية فى الهياكل السياسية والثقافية والانتاجية ، فى أشكال الملكية والتنظيم الاجتماعى ، وفى العلاقة بالنظام الرأسمالى العالمى . انها عملية تطور واسعة النطاق "تضرب بجذورها

---

(١) يوسف صايغ ، " التنمية العربية والمثلث الحرج " ، المستقبل العربى ، السنة العدد ٤١ ، يوليو ١٩٨٢ ، ص ٦ — ١٦ .

فى كل جوانب الحياة وتفضى الى مولد حضارة جديدة ، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضارى بكل ما يميزها من قيم وعادات سلوك وأساليب انتاج وأوضاع اجتماعية ونظم سياسية وتقدم علمى وتجدد أدبى وفنى ... الخ " (١)

أى أن للتنمية بعداً أومضموناً حضارياً متميزاً . بل ان التنمية — بشمولها شتى مناحى الحياة واتساع وعمق ما تنطوى عليه من تغيرات تؤدى الى ميلاد حضارة جديدة .

ولهذا يعرف اسماعيل صبرى عبد الله التنمية فى الاطار العربى بانها تعنى " حركة احياء حضارى ترد للمجتمع العربى قدرته على التجدد ذاتيا وتفتح امامه آفاق الابداع " (٢) والتنمية بهذا المعنى " لاتستعار " ، لانها " فى الأساس عملية ابداع " ، كما انها تنطوى على " جهد يفوق طاقات أى قطر " ، حسبما انتهى اليه نفس الكاتب من دراسته للنهضة الاوربية ، حيث " اسهمت شعوب القارة جميعا ، وامتدادها الحضارى فى أمريكا الشمالية بالفكر والممارسة فى بناء الحضارة المعاصرة " (٣) .

ولا شك أن استيعاب الدروس المستخلصة من النهضة الاوربية يلقى أضواء جديدة على فكرة الاعتماد الجماعى على الذات ، ويضفى عليها أهمية مضاعفة ، علاوة على أهميتها فى مواجهة الغرب الرأسمالى وفك الروابط معه .

٥ — اذا كان تخلف دول العالم الثالث وعجزها عن الانطلاق على طريق التنمية مرتبطا بالوضع الجائر لهذه الدول فى التقسيم الدولى للعمل بوجه عام ، وعلاقة التبعية للاقتصاد الرأسمالى العالمى بوجه خاص ، واذا كان الخروج من مصيدة التخلف يقتضى فك الروابط مع السوق الرأسمالى العالمى واقامة علاقات اقتصادية دولية متكافئة ومن ثم عادلة ، فأن هذا لايعنى أن على دول العالم الثالث أن تنتظر ميلاد مثل هذا النظام الاقتصادى العالمى الجديد كشرط ابتدائى لنهضتها . ذلك أن النظام الجديد لن يظهر من تلقاء نفسه ، كما أن الدول الصناعية المتقدمة فى العالم الرأسمالى لن تتنازل طواعيه عما يكفله لها النظام القائم من مزايا وامتيازات على حساب

(١) اسماعيل صبرى عبد الله ، فى التنمية العربية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .
(٢) نفس المصدر ، ص ٤٨
(٣) نفس المصدر ، ص ٤٧

دول العالم الثالث . والحقيقة أن النظام الاقتصادى العالمى الحالى لن يتغير ما لم تقم الاطراف المتضررة منه فى المقام الأول ، وهى دول العالم الثالث بالسعى لتغييره ، بجهودها المنفردة والجماعية ، وبالتعاون مع القوى التقدمية فى دول "الشمال" . فمن خلال صراع شعوب العالم الثالث من أجل التنمية فى بلادهم ، سوف تقدم للبشرية مخرجا من المحنة التى تمر بها نتيجة للتناقضات التى أخذت تتفجر فى النظام الراهن للعلاقات الدولية بوجه عام وفى تقسيم العمل الدولى بوجه خاص . وهذه هى المهمة التاريخية للعالم الثالث (١) .

ونقطة البدء فى هذه المهمة ليست الدخول فورا فى حوار بين دول الشمال ودول الجنوب كما جرى خلال السنوات الماضية ، لأنه سيكون حوارا عقيما نظرا لعدم التكافؤ الصارخ بين أطرافه . وانما هى بناء عناصر القوة التفاوضية التى يلزم استناد دول العالم الثالث اليها عند الدخول فى أية مفاوضات مع دول الشمال حول اعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية الدولية . وهذه العناصر لن تتكون الا بالشروع فى تطبيق مبدأ الاعتماد على الذات قطريا وجماعيا . ونقطة البدء فى هذه العملية ليست فى مجال العلاقات الخارجية بقدر ماهى فى مجال علاقات القوة الداخلية ، أى فى مجال توزيع السلطة السياسية بين القوى الاجتماعية المختلفة داخل دول العالم الثالث . بعبارة أخرى ، مفتاح التغيير هو اعادة توزيع السلطة لصالح القوى الاجتماعية التى تعانى من استمرار أوضاع التبعية والتى لها مصلحة حقيقية فى الخلاص منها .

١١ — ان التنمية عملية نضالية بالدرجة الأولى . وأسباب ذلك متعددة منها أن التنمية على خلاف النمو الاقتصادى ، عمل إرادى وجهد مقصود ، وليست عملية تلقائية . ومنها ما ذكرناه فى الفقرة السابقة من أن التنمية تنطوى على عملية صراع اجتماعى بين قوى المجتمع فى الداخل من جهة ، وصراع خارجى مع القوى المسيطرة على النظام الاقتصادى الدولى الراهن من جهة أخرى . ومنها أيضا ماذكرناه فى

---

(١) أنظر فى هذا المعنى : " Building Blocks... " مرجع سابق ، ص ٢٨ — ٢٩ .

الفقرة الخامسة من أن استقلالية التنمية وقيامها على أساس القوى الذاتية يفترضان مضمونا اجتماعيا للتنمية ، وهو المضمون الاشتراكي الذي لن يتحقق الا بنضال القوى صاحبة المصلحة في قيام تنظيم اجتماعي اشتراكي وامتلاكها لزمام السلطة السياسية . ولذلك فأن مؤلفي " صور المستقبل العربي " كانوا محقين تماما عندما نبهوا الى (١) : (أ) أن أخصر ما يمكن أن يستقر في العقل العربي هو الاعتقاد بأن توفر " المال والرجال " يتضمن في حد ذاته مستقبلا مشرقا للعالم العربي ، (ب) أن النهضة الحضارية للعرب (أي التنمية) تتطلب من " القوى الشعبية صاحبة المصلحة في احداث هذه النهضة وعيا بأهمية وضرورة تغيير الأوضاع القائمة ، وصراعا من أجل كسر القيود التي تفرضها البنى والعلاقات السائدة " ، (ج) أن الانطلاق على طريق التنمية يرتهن " بمدى قدرة الحركة الوطنية العربية على استكمال مسيرة التحرر من الاستعمار والقضاء على التبعية واتباع سياسات عربية هادفة الى الاستخدام المشترك للموارد العربية لما فيه صالح الأمة العربية في مجموعها " . وبالجملة فأن تجاهل البعد النضالي للتنمية وخاصة ما يطلق عليه نادر فرجاني " البعد السياسي الداخلي في صياغات مفهوم التنمية " (٢) ، يفرغ عملية التنمية من مضمونها ، ويحول الكثير من أبعادها الى شعارات جوفاء . ويبدو أن شيئا من هذا القبيل قد حدث بالفعل في الكثير من دول العالم الثالث ، حيث أخذت الحكومات تصدر خططاً قومية ، وتعلن التزامها بمواثيق عمل جماعية متضمنة الأهداف الجديدة والصياغات المستحدثة للتنمية ، بينما تسير في مجال التطبيق العملي وفق سياسات وبرامج على النقيض تماما من الفكر التنموي الحديث (٣) . ويبدو أن الامر لا يعدو أن يكون محاولة لاحتواء الفكر التنموي الجديد تمهيداً لخنقه عن طريق تبني شعاراته مع إفراغها

---

(١) ابراهيم سعد الدين وآخرون : صور المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٣٢ــ١٣٤ .

(٢) نادر فرجاني ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٣) من أمثلة هذه الوثائق والخطط "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك" التي أقرتها القمة العربية في عمان سنة ١٩٨٠ ، و " خطة عمل لاجوس " التي أقرتها القمة الافريقية في لاجوس سنة ١٩٨٠ ، أيضا . والفجوة بين ما ورد في هاتين الوثيقتين من أهداف وبرامج ، وبين السياسات العملية في العالم العربي وأفريقيا شديدة الاتساع .

من محتواها بتطبيق سياسات لا صلة لها بتوجهات هذا الفكر ، ثم الزعم بأن ما يظهر من تعثر في " التنمية " انما يرجع الى الأخذ بمثل هذا الفكر والسير على هداه .

من المفاهيم الى القياسات

ازاء هذا الفهم الجديد للتنمية ، كان من المحتم أن يعاد النظر في قياس مدى التقدم نحو أهدافها ومدى الأخذ بوسائلها . فلم يعد معيار الناتج القومي الاجمالي (ن.ق.إ) . ومشتقاته المعروفة (متوسط نصيب الفرد من ن . ق . إ) . ومعدل نموه) مناسبا كمؤشر للتنمية أو معيار للتقدم . وصار من الضروري البحث عن بديل أو بدائل للقياس أقوى من حيث الدلالة وأوثق من حيث الارتباط بالمفهوم الشمولي الحضاري الواسع للتنمية . فادراك أن البشر هم مدار التنمية ، بهم تكون ومن أجلهم تنجز ، والوعي بأن جوهر التنمية ليس هو خلق الثروة ، وانما هو تحرر البشر والارتقاء بقدرة الانسان على تحقيق ذاته ، وامتلاك المجتمع للقدرة على التجدد الذاتي ، يرتب مهاما أساسية في مجال القياس يتعين السعي لانجازها . ومن أمثلة هذه المهام محاولة التعبير الكمي عن مدى التقدم في كسر علاقات التبعية بصورها الاقتصادية والثقافية والعسكرية والسياسية ، ومدى التقدم في اعادة توزيع القوة السياسية على مختلف الفئات الاجتماعية ، ومدى التحرر من الاستغلال من جانب أطراف خارجية أو داخلية ، ومدى اشراك الجماهير في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ومدى التقدم في الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسواد الأعظم من الشعب ... الخ . ومن الواضح أن أكثر هذه الأمور ليس مما يسهل التعبير عنه بالأرقام وترجمته في سلاسل احصائية ، حيث أنها تنطوي على مسائل كيفية أو نوعية معقدة التركيب في أغلب الأحيان . وإدراك هذه الحقيقة يقودنا الى أمرين هامين :

الأمر الاول : هو جسامة المهمة وعظم التحدي الذي يتمثل في محاولة التعبير الكمي عن هذه الامور . فهي مهمة صعبة من الناحية الفنية ، قد لا يجدي في النهوض بها مؤشر واحد أو صيغة بسيطة . وهي تحد عظيم يتطلب الفكاك من أسر طرق القياس التقليدية ، واستكشاف أساليب جديدة يمكن معها التعبير الكمي ولو عن بعض العوامل النوعية التي يتضمنها المفهوم الجديد للتنمية . وهي

مسألة تحتاج الى شجاعة كبيرة نظرا لما يتطلبه قياس تلك العوامل من ادخال أحكام قيمية واعتبارات ذاتية لم يجر العرف الاحصائى على استخدامها فى مثل هذه القضايا .

الأمر الثانى :

هو أن أى قياس يتم التوصل اليه سيكون بالضرورة قاصرا ، بمعنى عجزه عن قياس كل شئ يندرج تحت مفهوم التنمية الجديد من جهة ، وعجزه عن قياس كل ما يستهدف قياسه بدقة كاملة من جهة أخرى . ومن ثم ، فان أمورا معينة ستظل تعالج أساسا بأسلوب التحليل الكيفى أو النوعى . (١) ولذا فقد يكون من العبث السعى الى قياس كل شئ أو الادعاء بامكان قياس كل شئ يدخل فى مفهوم التنمية ، لأن بعض العناصر الهامة قد تستعصى على القياس من جهة ، ولأن مقدار ونوعية الاحصاءات فى البلدان المتخلفة يقفان عقبة أمام أية محاولة للقياس الشامل الدقيق . وفى مثل هذه الظروف ، لابد من التحلى بالتواضع العلمى الشديد فى النهوض بمهمة قياس التنمية ، ولابد من التنبه مقدما الى ضرورة استكمال المقياس الكمى بمعلومات نوعية حتى تتوفر صورة معقولة عن تقدم أية دولة فى مجال التنمية .

فى اطار الفهم الجديد للتنمية ، وبشعور قوى من عدم الرضا عن ن ق ا . كمقياس للتنمية أو مؤشر للرفاة على ما سيأتى بيانه فى القسم الثانى ، شرع بعض الباحثين فى عدد من الجامعات ومعاهد البحوث الغربية والمنظمات الدولية فى تصوير مقاييس جديدة للتنمية . وقد ذهبوا فى ذلك مذاهب شتى . فمنهم من حاول تعديل المقياس التقليدى لنمو الناتج لكى يضمنه بعض الاعتبارات التوزيعية تمشيا مع الاهتمام بأوضاع الفقراء . ومنهم من سعى

---

(١) أنظر فى هذه النقطة :

D.Seers, Statistical Needs for Development, IDS Communication 12o, University of Sussex, April 1977, p.1

لصياغة مقياس لدرجة التغير في الهيكل الاقتصادي تمشيا مع التركيز على الجوانب الهيكلية في مفهوم التنمية . ومنهم من أبتغى تركيب مقياس بديل أو مكمل لمقياس ن ق ١٠ ، تمشيا مع المفهوم الموسع للتنمية والتركيز على تحسين نوعية الحياة . وبينما دارت بعض المحاولات في اطار تعديل المقياس التقليدي المبني على ن ق ١٠ ، جرت محاولات أخرى لتجاوزه سواء مع الاحتفاظ بفكرة المقياس الواحد (المؤشرات المركبة) أو بالتخلي عن هذه الفكرة وقياس التنمية بدلالة عدد من المؤشرات يعطى كل منها جانبا من جوانب التقدم الاجتماعي (حركة المؤشرات الاجتماعية) . وبالاضافة الى هذه المحاولات ، ثمة محاولات أخرى يمكن القول أنها مازالت في طور التجريب ، وسوف نعرض لبعضها في القسم السادس من هذه الدراسة .

٢ — نقد القياس التقليدى للتنمية

نقصد بالقياس التقليدى للتنمية ذلك المنهج الذى يرتكز على الناتج القومى الاجمالى (ن٠ق١٠) أو الناتج المحلى الاجمالى) ويشتق منه مؤشرات للتنمية سواء بنسبته الى عدد السكان مثل متوسط نصيب الفرد من ن٠ق٠ ا٠ ، أو بنسبة الناتج فى سنة الى السنة السابقة عليها مثل معدل نمو ن٠ق١٠ ، أو بمقارنة متوسط نصيب الفرد من ن٠ق١٠ عبر الزمن مثل معدل نمو متوسط نصيب الفرد من ن٠ق١٠ ٠ وبرغم وجود عدد من التحفظات على هذه المؤشرات من زمن بعيد ، وادراك أن هذه المؤشرات تقصر عن الاحاطة بمجمل الظاهرة التنموية ، فقد ظلت هذه المؤشرات شائعة الاستخدام فى قياس الأداء التنموى ومقارنة أداء دولة بأداء غيرها من الدول فى مجال التنمية ٠

ونظرا لأن المناهج الجديدة فى قياس التنمية تنطلق أساسا من عدم الرضى عن هذه المقاييس التقليدية للتنمية ، فربما يكون من المفيد التذكير بأهم ما يرد عليها من تحفظات وانتقادات (١)

من أهم الانتقادات التى وجهت الى ن٠ق١٠ ٠ والمقاييس المشتقة منه أن ن٠ق١٠ ليس هدفا نهائيا للنشاط الاقتصادى ، وانما هو على أحسن الفروض " هدف بالانابة " للهدف الاصلى وهو تحسين الرفاهة الاجتماعية ٠ ولكن الرفاهة الاجتماعية لا تتوقف على عوامل مادية فقط ، وانما تتوقف أيضا على عوامل غير مادية لا تظهر فى ن٠ق٠ ا٠ بحكم تعريفه ٠

---

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر : عمرو محى الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٣٢ — ٤٦ ٠

كما أن الرفاهة الاجتماعية لا تعتمد على حجم ن•ق•ا• فحسب ، وانما تعتمد أيضا على تكوين أو محتوى الناتج (ماذا ننتج ؟ وبأى نسب ؟) ، وعلى توزيعه على الفئات الاجتماعية المختلفة ، وعلى توزيعه على أقاليم الدولة المعنية •

فليست كل زيادة فى ن•ق•ا• أيا كانت طبيعة ونوعية السلع والخدمات المنتجة مؤدية بالضرورة الى ارتقاء فى الرفاهة الاجتماعية • (تأمل الانفاق على الجيش والبوليس والسجون ، أو الانفاق المظهرى على دور الحكومة أو بعض أنواع التوسع فى البنية الأساسية) • كما أن طريقة تركيب ن•ق•ا• تقصر بطبيعتها عن التعبير عن الزيادة الحقيقية فى انتاج بعض الخدمات ذات الصلة الوثيقة بمستوى الرفاهة كالتعليم أو الصحة • (فليست كل زيادة فى الانفاق على التعليم أو الصحة مؤدية بالضرورة الى تحسن مستوى التعليم أو تحسن صحة الافراد) •

ونظرا لما جرى عليه العرف فى اعداد الحسابات القومية من اهمال جانب كبير من تيار أشباع الحاجات المتمثل فى سلع وخدمات لا تدخل نطاق التداول السوقى أو التعامل النقدى — برغم مالها من أهمية كبرى فى الدول المتخلفة — فأن حجية ن•ق•ا• فى الدلالة على مستوى الرفاهة الاجتماعية تكون ضعيفة • (١) ومن المعروف أن تدارك هذا

---

(١) لاحظ أن جوهر الحسابات القومية هو قياس " الأنشطة السوقية " ، والاستثناء التقليدى هو تضمين الناتج قيمة الاستهلاك الذاتى للمزارعين والقيمة الايجارية للمساكن التى يشغلها ملاكها •

الأمر يثير مشاكل احصائية عديدة وينتج أرقاما للناتج أقرب الى التخمينات منها الى المعرفة اليقينية . وهذه مشكلة تؤدى الى اضطراب مقارنة الناتج عبر الزمن فى الدولة المتخلفة الواحدة . إذ من المعروف أن نطاق التعامل النقدى يتسع باستمرار بما يؤدى الى إدراج بعض السلع والخدمات التى كانت تنتج منزليا أو فى قطاع الاكتفاء الذاتى فى حساب الناتج ، حيث يصبح لها " قيمة " نقدية . ولذا فان معدل نمو ن.ق.١ . متحيز بطبيعته الى أعلى . ذلك أن جانبا من النمو الظاهر فى ن.ق.١ . مرده فى حقيقة الأمر أن بعض الأنشطة التى كانت مستبعدة من الحساب فى فترات سابقة يتم تسجيلها وحصرها بطريقة أفضل مع مرور الزمن .

ومن الانتقادات التى وجهت الى ن.ق.١ . والمقاييس المستخرجة منه ، خاصة معدل نموه ، أنه يقيس الزيادة فى الناتج بغض النظر عما اذا كانت راجعة الى زيادة حقيقية ومستمرة فى مقدرة المجتمع على الانتاج ، وتوسع فعلى ودائم فى الفرص المتاحة أمام أفراده لتحسين مستويات حياتهم ، أو كانت راجعة الى ظروف عارضة كتقلبات التجارة الدولية أو أسباب قدرية كالاكتشافات البترولية أو المنجمية ، أو التغيرات فى حالة الطقس . ولذا فان معدل نمو ن.ق.١ . يمكن أن يكون مقياسا مضللا للأداء التنموى ، اذا قصرنا النظر عليه دون اعتبار للمعلومات الاضافية عن طبيعة النمو ومصادره .

ويثير استخدام متوسط نصيب الفرد من ن.ق.١ . مشاكل عديدة عند مقارنة الأداء التنموى فى دولة ما بأداء غيرها من الدول . فالمقارنات الدولية للناتج يشوبها العديد من أوجه القصور نظرا لأن أسعار صرف العملات لا تعبر عن القوة الشرائية المحلية النسبية ، لأن جزءا غير قليل من الناتج القومى لا يدخل فى نطاق التعامل الدولى . فأسعار صرف العملات لا تعكس التغيرات فى أسعار السلع والخدمات كافة ، وانما هى تتأثر فقط بأسعار تلك السلع والخدمات التى تدخل فى التجارة الدولية . هذا فضلا عن أن أسعار الصرف السائدة قلما تعبر بصدق عن حقيقة العلاقة بين مستويات الأسعار المحلية ومستويات الأسعار الدولية بسبب القيود التى غالبا ما تفرض على حركة التجارة والمدفوعات الدولية . ومن مشاكل المقارنات الدولية للناتج أيضا تلك المشاكل الناتجة عن اختلاف العرف الاحصائى فى مجموعة البلدان

الاشتراكية عنه فى بقية بلدان العالم ، فيما يتعلق باستبعاد الجزء الأكبر من ناتج القطاعات الخدمية والتوزيعية . وأخيرا فان مقارنة متوسط نصيب الفرد من ن.ق.ا . فى دول مختلفة ينطوى على قدر غير ضئيل من التحكمية أو التقدير الجزافى ، حيث يصعب تحديد مستوى الدخل الذى يفصل بين التقدم والتخلف .

النمو والتوزيع :

ومن العيوب الرئيسية لمقياس متوسط نصيب الفرد من ن.ق.ا . ومقياس معدل نمو ن.ق.ا . أنهما يخفيان كيفية توزيع الناتج على مختلف الفئات الاجتماعية (وأيضا توزيعه القطاعى والاقليمى) . فالواقع أن أيا من هذين المقياسين ليس سوى متوسط حسابى يطمس طبيعة توزيع الناتج على أفراد المجتمع كما يتضح من المثال التالى :

يمكن ايضاح أن انخفاض متوسط نصيب الفرد من ن.ق.ا . يخفى ما يلاحظ عادة (بمؤشرات أخرى) من تفاوت صارخ فى توزيع الدخل فى الدول النامية . فهذا المقياس ليس سوى خارج قسمة ن.ق.ا على عدد السكان . ويمكن النظر اليه على أنه وسط حسابى مرجح على النحو التالى :

$$(1) \quad PI = \frac{G\ N\ P}{N} = \frac{n_1 \cdot PI_1 + n_2 \cdot PI_2}{N} = \left(\frac{n_1}{N}\right) \cdot PI_1 + \left(\frac{n_2}{N}\right) \cdot PI_2$$

حيث :

G N P = ن.ق.ا . ، N = عدد السكان ، n_1 = عدد السكان الفقراء ، n_2 = عدد السكان الاغنياء ، PI_1 = متوسط دخل الفرد فى القسم الفقير من السكان ، PI_2 = متوسط دخل الفرد فى القسم الغنى من السكان .

من الواضح أن متوسط دخل الفرد على المستوى القومى هو فى الحقيقة وسط حسابى مرجح لمتوسط دخل الفرد فى المجموعة الفقيرة والمجموعة الغنية من السكان ، حيث يتم الترجيح بنسبة كل من هاتين المجموعتين الى مجموع السكان (أى n_i/N حيث $(i=1,2$.

وحيث أن نسبة الفقراء هى النسبة الكبرى من سكان الدول المتخلفة ، فان هذا الوسط المرجح سوف يكون أقرب الى متوسط دخل الفقراء كلما قلت درجة التفاوت فى الدخل بين الفقراء والاغنياء ، وتضعف حجيته فى الدلالة على مستوى دخول الغالبية الفقيرة كلما اتسع الفارق بين متوسط دخل الفقراء ومتوسط دخل الاغنياء . (١)

وبطبيعة الحال لا ينتظر من الوسط الحسابى للدخل أن يفصح عن نمط توزيع الدخل لأن ذلك ليس من وظائفه . وبرغم أن بعض مقاييس النزعة المركزية كالوسيط والمنوال أقل تأثرا بالقيم المتطرفة لدخول الأغنياء بالمقارنة بالوسط الحسابى ، الا أن هذه المقاييس ليست مصممة أصلا للتعبير عن توزيع الدخل . هذا فضلا عن أن حسابها بصفة سنوية أمر متعذر لعدم توفر بيانات مفصلة عن التوزيع على أساس سنوى فى معظم دول العالم . ولذا فمن الواجب عدم الاكتفاء بمتوسط دخل الفرد كمقياس للتنمية ، ويتحين استكمال الصورة ببعض مؤشرات توزيع الدخل على الفئات الاجتماعية المختلفة .

أما مقياس معدل نمو الناتج فهو متحيز الى أعلى لسبب آخر غير الذى ذكرناه آنفا فيما يتعلق باتساع دائرة شمول ن.ق.ا . مع اتساع نطاق التبادل النقدى . والسبب الذى نقصده هنا هو تحيز معدل النمو من زاوية توزيع الدخل ، الأمر الذى يجعله مقياسا مضللا لنمو الرفاهة الاجتماعية والتغير فى مستوى معيشة أكثرية السكان . فحيث يكون التفاوت فى توزيع الدخل حادا كما هو الحال فى الدول المتخلفة ، فان معدل نمو ن.ق.ا . يعكس بصورة أساسية النمو فى دخل الفئات الغنية من السكان ، والتى تستحوذ برغم ضآلة نسبتها الى مجموع السكان — على نصيب ضخم من ن.ق.ا . ذلك أن معدل نمو ن.ق.ا . ليس سوى الوسط الحسابى المرجح لمعدل نمو دخول الفئات الدخلية المختلفة (٢١) حيث يرجح معدل النمو فى دخل كل فئة بنصيبها النسبى فى ن.ق.ا . لايضاح ذلك أفرض أن :

(١) يمكن التيقن من هذه النتيجة بمثال عددى بسيط . أفرض أن متوسط دخل الفرد على المستوى القومى هو ١٠٠ جنيه ، وأن نسبة الفقراء الى جملة عدد السكان ٩٥٪ ، ان هذا المتوسط سيكون قريبا جدا من متوسط دخل الفقراء عندما يكون الأخير مساويا لنحو نصف متوسط دخل الاغنياء (٩٤٫٧٣٧ جنيه و ٢٠٠ جنيه على التوالى) . ولكنه يبدأ فى الابتعاد عنه اذا كان متوسط دخل الفقراء حوالى ربع متوسط دخل الأغنياء (٨٤٫٢١٠ جنيه و ٤٠٠ جنيه على التوالى) . وسوف يصبح متوسط دخل الفرد على المستوى القومى مقياسا مضللا فى التعبير عن حال الفقراء عندما يكون متوسط دخل الفقراء نحو ١ : ٢٠ من متوسط دخل الاغنياء (٥٫٦٣٢ جنيه و ١٠٠٠ جنيه على التوالى) ، وعندما تكون النسبة بينهما ١ : ٦٠ (متوسط دخل الفقراء ٢٫٦١٦ جنيه مقابل ١٥٠٠ لمتوسط دخل الاغنياء) .

(٢) راجع لمزيد من التفاصيل :

M. Ahluwalia and H. Chenery, "The Economic Framework", in H.Chenery et al., Op.cit., Ch.2.

I_{io} و I_{it} هما النصيب المطلق للفئة الدخلية i في ن.ق.ا. في سنة الاساس (٥) وسنة المقارنة (t) على التوالى ،

i= دليل الفئات الدخلية ، حيث $i = 1, \ldots, n$

أى أن ن.ق.ا. في سنة الاساس هو $\sum_i I_{io}$ ، ون.ق.ا. في سنة المقارنة هو $\sum_i I_{it}$. الآن اذا رمزنا لمعدل نمو ن.ق.ا. بالرمز G فأن:

$$G = \sum I_{it} / \sum I_{io}$$

يمكن اعادة كتابة هذه المعادلة بالضرب في (I_{io} / I_{io}) على النحو التالى :

$$G = \sum I_{io} \cdot (I_{it} / I_{io}) \quad / \sum I_{io}$$

$$= \sum \left(I_{io} / \sum I_{io} \right) \cdot \left(I_{it} / I_{io} \right)$$

أى أن معدل نمو ن . ق . ا . هـو :

$$G = \left(\frac{I_{1o}}{\Sigma I_{io}}\right)\cdot\left(\frac{I_{it}}{I_{io}}\right) + \left(\frac{I_{20}}{\Sigma I_{io}}\right)\cdot\left(\frac{I_{2t}}{I_{20}}\right) + \cdots\cdots + \left(\frac{I_{no}}{\Sigma I_{io}}\right)\cdot\left(\frac{I_{nt}}{I_{no}}\right)$$

وهذا ليس الا الوسط الحسابى لنمو دخل الفئات الدخلية المختلفة ($I_{it} / I_{io} = g_i$)

الموجبة بالاهمية النسبية لهذه الفئات فى ن ، ق ، أ ، فى سنة الأساس ($I_{io} / \Sigma I_{io} = w_i$)

أو باختصار :

$$(2) \quad G = \sum_i w_i g_i$$

تأمل الحالة المتطرفة التى تحصل فيها فئة دخلية واحدة على كل ن ، ق ، أ ، ولتكن الفئة الاولى ($i=1$) . الآن $w_1 = 1$ وكل الأوزان الأخرى تكون أصفارا ويصبح معدل نمو ن ، ق ، أ ، مساويا لمعدل نمو دخل الفئة الاولى (الغنية) : $G = g_1$. وهو ما إذا كان الوزن الخاص باحدى الفئات كبيرا بالمقارنة بالوزن الخاص ببقية الفئات ، فان معدل نمو ن ، ق ، أ ، سوف يعكس بالضرورة نمو دخل الفئة ذات الوزن الاكبر ، أى ذات النصيب الأكبر من الدخل .

تأمل أيضا الحالة التى ينمو فيها دخل الفئة الغنية (مثلا فئة أغنى ١٠٪ من السكان) بمعدل معين ولتكن ١٠٪ ، وتظل دخول الفئات الاخرى على حالها ، أى أن معدل نمو دخولها صفر .

اذا افترضنا (وهذه فروض واقعية تمثل أحوال الدول المتخلفة على وجه العموم) أن أغنى ١٠٪ من السكان تحصل على ٧٥٪ من الدخل وان الـ ٦٠٪ الباقية من السكان تحصل على ٢٥٪ من الدخل ، فأن معدل نمو ن ، ق ، أ ، فى هذه الحالة يمكن حسابه من المعادلة (٢) كالتالى :

$$G = (0.75) . (1.10) + (0.25)(1.0) = 1.075$$

أى أن معدل نمو ن ٠ ق ١٠ ٠ هو ٥ر٧ ٪ ٠ بالرغم من أن غالبية السكان (٦٠٪) لم تستفد شيئا على الاطلاق من هذا النمو وظلت دخولها على حالها لم تتغير ٠ ومن ثم فأسرع طريق لتعظيم معدل النمو فى ن ٠ ق ١٠ ٠ هو تعظيم معدل نمو الاغنياء واهمال الفقراء ٠ ذلك أن زيادة دخول الفقراء (طبقا لنظام الترجيح المتضمن فى تعريف معدل نمو ن ٠ ق ١٠ ٠) لن يؤدى الا الى معدل نمو ن ٠ ق ١٠ ٠ بالغ الانخفاض ٠ فزيادة دخول الفقراء بمعدل ١٠٪ مع ثبات دخول الاغنياء يؤدى ـ طبقا لمعادلة (٢) ـ الى معدل نمو ن ٠ ق ١٠ ٠ قدره ٥ر٢٪ ٠

ان التأمل فى مضمون معدل نمو ن ٠ ق ١٠ ٠ يقودنا اذن الى نتائج فى منتهى الأهمية :

(أ) فى ظروف التفاوت الشديد فى توزيع الدخل ٠ ينطوى ارتفاع معدل نمو ن ٠ ق ١٠ ٠ فى الغالب على زيادة ضخمة فى دخول الاغنياء ٠ بينما لاتحدث زيادة تذكر فى دخول الفقراء ؛

(ب) ان انخفاض معدل نمو ن ٠ ق ١٠ ٠ فى أحوال التفاوت الشديد فى التوزيع لا يعنى بالضرورة عدم استفادة الفقراء من ثمراته ؛

(جـ) من الممكن تحقيق معدل معين للنمو ٠ فى ظل التفاوت الكبير فى توزيع الدخل اما بزيادة معينة فى دخول الأغنياء مع ثبات دخول الفقراء ؛ واما بزيادة أضخم بكثير فى دخول الفقراء مع ثبات دخول الأغنياء (١) ٠

---

(١) يمكن تحقيق معدل نمو فى ن ٠ ق ١٠ ٠ قدره ٥ر٧٪ بزيادة ١٠٪ فى دخول الاغنياء مع ثبات دخول الفقراء ـ كما فى المثال المعطى فى المتن ٠ وبافتراض نفس الأوزان المستخدمة فى المتن لنصيب كل من الفقراء والاغنياء فى الدخل فى سنة الأساس يمكن بلوغ نفس معدل النمو (٥ر٧٪) بزيادة ٣٠٪ فى دخول الفقراء مع ثبات دخول الأغنياء ٠ طبقا للمعادلة (٢) ٠

٣ — محاولات انقاذ المقياس التقليدى للتنمية :

جرت محاولات عديدة لانقاذ مقاييس التنمية المتمحورة حول مفهوم ن٠ق٠ا٠ وقد اختلفت منطلقات هذه المحاولات اختلافا كبيرا ٠ فقد سعى البعض لجعل معدل نمو ن٠ق٠ا٠ أكثر اقترابا من معدل نمو الرفاهة الاجتماعية بادخال بعد توزيع الدخل فى الحسبان عن طريق استخدام أوزان مختلفة لترجيح معدلات نمو الفئات الاجتماعية أو الدخلية المختلفة ، أو عن طريق ادخال "درجة كراهة المجتمع للتفاوت" فى حساب معدل نمو ن٠ق٠ا٠ كما سعى فريق آخر لتصحيح ن٠ق٠ا٠ ذاته بحذف قيمة بعض الأنشطة واضافة قيمة بعض الأنشطة الأخرى ، أو اطلاقا من ضعف صلة الأولى بمفهوم الرفاهة الاجتماعية وقوة صلة الثانية به ، كى يصبح ن٠ق٠ا٠ مؤشرا أفضل للرفاهة ٠ ومن جهة أخرى ، رأى البعض أنه من الأصوب عدم العبث بالتعريف التقليدى لـ ن٠ق٠ا٠ والابقاء على وظيفته الأصلية وهى قياس الناتج بدلالة قيمة الأنشطة التى تدخل فى نطاق التداول السوقى ، مع محاولة التوصل الى عدد من المقاييس الاضافية للتعبير عن بعض الجوانب غير المدرجة فى التعريف التقليدى لـ ن٠ق٠ا٠ وأخيرا بذلت بعض الجهود للتغلب على انعدام تمييز تعريف ن٠ق٠ا٠ التقليدى بين الزيادة فى الناتج المقترنة بتغيير هيكلى فى الاقتصاد القومى وبين الزيادة فى الناتج غير المقترنة بتغيير هيكلى ٠ وبالاضافة الى ماتقدم ذكره ، فقد جرت محاولات عديدة لتعديل أسلوب تقييم مكونات ن٠ق٠ا٠ بغية اجراء المقارنة بين نواتج دول مختلفة على أساس سليم[1] ٠ ولكننا لن نتطرق الى هذه المحاولات هنا ، حيث أن اهتمامنا منصب بالدرجة الأولى على قياس ما يحدث فى الدولة الواحدة من تنمية ، وليس على مقارنة أداء دولة بأداء أخرى فى مجال التنمية ٠

١٠٣ ٠ تصحيح معدل النمو التقليدى من الزاوية التوزيعية :

أشرنا فيما سبق الى عجز معدل نمو ن٠ق٠ا٠ عن التعبير عن تطور مستوى معيشة الغالبية الفقيرة من سكان الدول النامية بسبب نظام الترجيح الذى يتضمنه حساب هذا المعدل ٠ وقد حاول بعض الباحثين علاج هذا العجز بالنظر فى امكانية ابتكار نظام مختلف لترجيح معدلات نمو دخول الفئات المختلفة للسكان ، فقد حاول تشينرى وأهلواليا تصحيح صيغة حساب معدل نمو ن٠ق٠ا٠ على نحو يراعى الاعتبارات التوزيعية ، ويتمشى مع تايراه معظم الناس "عدلا" ، باعطاء وزن أكبر لنمو دخول الفئات الفقيرة ٠ ويمتاز هذا الاسلوب بتقريب محتوى معدل نمو ن٠ق٠ا٠ من مفهوم الرفاهة الاجتماعية وفيما يلى بيان الطريقة التى تم التوصل بواسطتها الى الأوزان المقترحة ٠ (٢)

---

(١) من ذلك محاولة كولن كلارك فى الاربعينيات استخدام مفهوم القوة الشرائية المتكافئة فى قياس انتاج كل الدول بمستوى أسعار موحد (عادة بالاسعار العالمية) ، وتطوير كوانس وصحبه فى السبعينيات لهذا المفهوم واستخدامه فى قياس نواتج الدول المختلفة والمحاولتان مذكورتان باختصار مع الاشارة الى المراجع الاصلية ، فى :

N. Hicks and P. Streeten, "Indicators of Development: The Search for a Basic Needs Yardstick", World Development, Vol. 7, 1979, p 568.

(٢) نعتمد فى هذا العرض على ما جاء فى :

Chenery et al., op.cit., ch. 2 & appendix.

إفرض أن دالة الرفاهة أو المنفعة الاجتماعية (U) تأخذ الصورة التالية :

$$U = b_1 . \log y_1 + b_2 . \log y_2 + \ldots\ldots$$

حيث y_j = دخل الفرد j . افرض أيضا تماثل كل الافراد المنتمين الى فئة دخلية معينة i والذى نرمز لعددهم بالرمز n_i . فى ظل هذه الافتراضات يصبح

$$b_{ji} = B_i \qquad y_{ji} = Y_i$$

حيث Y_i هو دخل الفرد j فى المجموعة i البالغ عدد أفرادها n_i . وفى هذه الحالة نستطيع اعادة كتابة دالة الرفاهة على النحو التالى :

$$(3) \quad U = n_1 . B_1 . \log Y_1 + n_2 . B_2 . \log Y_2 + \ldots = \sum_i n_i B_i \log Y_i$$

والزيادة فى الرفاهة طبقاً لهذه الدالة هى

$$(4) \quad dU = \sum n_i . B_i \ (dY_i / Y_i)$$

واذا افترضنا أن دالة الرفاهة متماثلة بحيث أن $B_i \neq B$ ، فاننا يمكن أن نعيد كتابة العلاقة السابقة كالتالى :

$$dU = B \sum n_i \ (dY_i / Y_i)$$

وبقسمة وضرب الطرف الايمن فى N حيث يمثل الأخير العدد الكلى للسكان ، فاننا نصل الى النتيجة التالية :

$$(5) \quad dU = BN \sum (n_i / N) . (dY_i / Y_i)$$

فى هذه الحالة تكون الزيادة فى الرفاهة الاجتماعية متناسبة مع الوسط الحسابى لمعدلات نمو دخول الفئات المختلفة المرجحة بأنصبتها النسبية فى العدد الكلى للسكان . وهكذا يمكن تعريف المعدل الصحيح للنمو فى ن . ق . أ . تبعا مع الصيغة (5) على أنه الوسط الحسابى المرجح لنمو دخول الفئات الدخلية المختلفة ، حيث يتم الترجيح بنصيب كل فئة فى العدد

الكلى للسكان • وفى حالة تقسيم السكان الى أخماس Quintiles أو أعشار Deciles فان الأوزان (النسب السكانية) ستكون متساوية بطبيعه الحال • وهذا ما دعـــــا تشيرى واهلوواليا إلى إطلاق اسم: " المقياس ذو الأوزان المتساوية " علـــــى معدل النمو المحسوب على هذا النحو •

ويمكن التوصل الى صيغة أخرى لتعيين الاعتبارات التوزيعية فى حساب معـــــدل نمو ن • ق • ا • بافتراض أن الـ B_i تختلف من فئه دخلية إلى أخرى • فبضرب وقســـة الطرف الأيمن من معادلة (٤) فى $\sum n_i B_i$ نحصل على النتيجة التالية :

$$(6) \quad dU = \left(\sum n_i B_i \right) . \sum \left(n_i B_i / \sum n_i B_i \right) . \left(dY_i / Y_i \right)$$

واذا رمزنا للأوزان ($n_i B_i / \sum n_i B_i$) بالرمز w_i • حيـــــث $\sum w_i = 1$ ، فمن الواضح أن نمو الرفاهة طبقا لهذا المدخل متناسب مع الوســـــط الحسابى لمعدلات نمو دخول الفئات المختلفه المرجحة بالأوزان w_i • وفى حالـــــة تساوى أنصبة الفئات المختلفة فى العدد الكلى للسكان ($n_i / \sum n_i$) كما يحـــــدث فى حاله تقسيم السكان الى أخماس أو أعشار ، فان الوزن w_i يكون متناسبا مع قيمـــــة المعلمة B_i فى دالة الرفاهة الاجتماعية • ويجعل قيمة الوزن w_i فى حالة الفئات الفقيرة أكبر من الوزن المعطى لنمو دخول الفئات الغنية ، فاننا نصل الى مقيـــــاس النمو الذى يطلق عليه تشيرى واهلوواليا " المقياس المرجح بأوزان الفقر " • وبطبيعة الحال ، كلما زاد الوزن المعطى لنمو دخل فئة معينة فى هذا المقياس ، كلما كان معدل النمو المصحح أقوى تعبيراً عن نمو رفاهة تلك الفئة • ويفضل استخدام المقياس المرجـــح بأوزان الفقر عن المقياس فى الأوزان المتساوية ، اذا كان تركيز سياسة التنمية منصبـــاً على الارتقاء بأوضاع أقل الفئات دخلاً فى المجتمع •

ويلاحظ أن مقارنة معدل النمو التقليدى بمعدل النمو المرجح تفصح عن مدى التحيز التوزيعى للنمو واتجاهه • فاذا كان التوزيع قد ازداد سوءا خلال فترة المقارنة ، فان معدل النمـــو المرجح سوف يكون أقل من معدل النمو التقليدى ، أما اذا كان التوزيع قد تحســـــن

خلال فترة المقارنة ، فأن معدل النمو المرجح سوف يكون أكبر من معدل النمو التقليدى . وإذا ظل التوزيع على حاله خلال فترة المقارنة فانه لن يكون ثمة اختلاف يذكر بين المعدل المرجح والمعدل التقليدى .

وتجدر ملاحظة أن المقياس المرجح المقترح هنا هو مقياس للزيادة فى الرفاهة وليس مقياسا للرفاهة ذاتها . ومن هنا فأن هذا المقياس لا يجوز استخدامه فى مقارنة أوضاع دول مختلفة ، دون النظر الى التوزيع الابتدائى للدخل فيها . فازدياد التفاوت فى دولة كان توزيع الدخل فيها سيئا أصلا ليس مكافئا لازدياد التفاوت فى دولة كان توزيع الدخل فيها معتدلا أصلا . ورغم أن المقياس المقترح يقربنا بعض الشىء من متابعة تطور الرفاهة الاجتماعية ، الا أنه ترد عليه التحفظات التالية :

(أ) أنه يأخذ بمفهوم ضيق جدا للرفاهة ، اذ أن دوال الرفاهة المفترضة لا تعترف بغير الدخل محددا لمستوى الرفاهة ، برغم ما يكتنف قياس الدخل من تخمينات وما يرد على قياس الخدمات فيه من تحفظات .

(ب) لو اقتصرنا على الدخل كمحدد للرفاهة ، فأن المقياس الذى اقترحه تشينرى وأهلواليا يكتنفه الغموض فيما يتعلق بالمعلمات التى يختار أنها كأوزان ، وبماهية ذلك الشىء الذى يفترض نموه طبقا لمعدلات النمو المصححة . فمع التسليم بأن أية دالة رفاهة اجتماعية متضمنة أوزانا لتوزيع الدخل ستعكس بالضرورة حكما قيميا تحكميا فيما يتعلق بالمساواة أو عدالة التوزيع، فأن طريقة تشينرى وأهلواليا ربما تكون تحكمية أكثر من اللازم — الأمر الذى يتبدى جليا فى صعوبة تفسير المعلمات المستخدمة كأوزان . ومن ناحية أخرى ، فاذا سلمنا بأن موضوع النمو فى المقياس الصحيح هو الرفاهة الاجتماعية ، فقد كان من المتعين أن تحدد دالة الرفاهة تحديدا تاما ، بما فى ذلك اعطاء قيم لمعلمات هذه الدالة . والا يصبح من المتعذر تحويل تغير معين فى قيمة ن.ق.ا . المطلقة (والمعدلة بأخذ اختلافات المنفعة الحدية من الاضافات الدخلية للفئات الدخلية المختلفة فى الحسبان) الى معدلات نمو منسوبة الى قيمة الرفاهة الاجتماعية فى سنة الأساس . بعبارة أخرى ما لم تحدد القيمة المطلقة للرفاهة الكلية فى سنة الأساس فأنه يستحيل تحديد

سرعة نموها . (١)

(جـ) ان حساب المقياس المصحح للنمو يتطلب بيانات عن توزيع الدخل لا تتوفر بصورة دورية ومنتظمة ، ويشوبها قدر غير قليل من عدم الدقة . وهذا أمر لم يغب عن تشينري وأهلواليا بطبيعة الحال . وهو ما جعلهما يعترفان بأن فائدة هذا المقياس في تقويم الأداء جد محدودة ، وأن قيمته في الوقت الحاضر انما تتمثل في كونه أداة تحليلية يمكن الاستعانة بها في اعادة تحديد أهداف استراتيجية التنمية . فهذا المقياس يساعد على توضيح الاهداف التوزيعية وبيان الحدود المقبولة للاحلال بين النمو والتوزيع .

٢٠٣ — معدل نمو الرفاهة الاجتماعية :

في محاولة لتضمين الاعتبارات التوزيعية في تقويم النمو ، وفي ضوء الانتقاد (ب) أعلاه لطريقة تشينري وأهلواليا في تصحيح معدل النمو التقليدي ، اقترح بكومان أجراء التصحيحات التوزيعية استنادا الى مفهوم "الدخل الموزع بالتساوي" الذي صاغه اتكسون (٢) وهو مفهوم يمكن من التعبير بطريقة صريحة عن الأحكام القيمية البديلة التي قد يتبناها المجتمع بخصوص التفاوت في توزيع الدخل ومدى تقبله للدرجات المختلفة من اللامساواة . والفكرة الأساسية في مقياس اتكسون للتفاوت تبدأ من منطلق مألوف وهو أن شكل دالة الرفاهة لمجتمع معين يعبر عن مدى الاهتمام الذي يوليه المجتمع لقضية التفاوت في التوزيع أو المساواة . فاذا لم يكن المجتمع يعبأ على الاطلاق بمسألة العدالة التوزيعية ، فأن المجتمع سوف يحقق نفس الاضافة الى الرفاهة اذا ما حدثت زيادة معينة في الدخل ، سواء كانت هذه الزيادة قد آلت الى شخص فقير أو شخص غني .

---

(١) هذا هو الانتقاد الذي وجهه بكومان الى مقياس تشينري وأهلواليا في مقاله :

W. Beckerman, "Some Reflections on Redistribution with Growth", World Development, Vol. 5, No. 8, 1977, pp. 665-67o.

(٢) أنظر المرجع السابق . مفهوم اتكسون للدخل الموزع بالتساوي والصيغة التي اقترحها لقياس التفاوت في التوزيع مشروحة في :

A.B.Atkinson,"On the Measurement of Inequality", Journal of Economic theory, Vol.2, 197o, and idem, The Economics of Inequality, OUP, 1975, PP. 48-49.

أما دالة الرفاهة لمجتمع يولى درجة قليلة من الاهتمام بمسألة العدالة فى التوزيع الدخل ، فسوف تتضمن تناقصا تدريجيا معتدلا فى المنفعة الحدية للاضافات المتتالية فى الدخول . وأخيرا ، فان دالة الرفاهة لمجتمع يولى اهتماما كبيرا لمسألة العدالة التوزيعية سوف تعكس هبوطا أشد فى المنافع الحدية لدخول أفراد الأغنياء .

ولهذا فان دالة الرفاهة التى يقترحها اتكسون تأخذ الشكل التالى :

$$U = \begin{cases} A + \sum \dfrac{B.\ y_i^{(1-E)}}{1-E} & \text{فى حالة } E \neq 1 \ ,\ E \geq 0 \\ A + \sum B.\ \log_E (y_i) & \text{فى حالة } E = 1 \end{cases} \qquad (7)$$

حيث U = المنفعة أو الرفاهة الكلية ، y_i = دخل الشخص أو الفئة i ، والمعلمة E تمثل الوزن الذى يعطيه المجتمع للتفاوت فى توزيع الدخل . وعموما فان :

$$0 \leq E \leq \infty$$

فالقيمة صفر تعبر عن موقف مجتمع لا يهتم على الاطلاق بشكل توزيع الدخل على أعضائه . أما القيمة ما لا نهاية فهى تعبر عن موقف مجتمع يولى اهتماما عظيم الشأن للعدالة التوزيعية لدرجة أنه لا يعنى إلا بوضع أقل الفئات دخلا فيه . وبين هذين الموقفين المتطرفين يكمن أن تأخذ المعلمة المذكورة قيمة تتوقف على الأهمية التى يوليها المجتمع لاعادة التوزيع من الأغنياء الى الفقراء . وبناء على هذا الوصف ، يمكن أن نطلق على هذه المعلمة " معامل كراهة المجتمع للتفاوت " . ومن الواضح أن التعبير عن كراهة المجتمع للتفاوت قد تم بدلالة معدل تناقص المنفعة الحدية للدخول التى يحصل عليها الأفراد أو الفئات الدخلية ، عندما تتزايد دخولهم .

ولكن يمكن النظر الى المسألة من زاوية أخرى ، بما يؤدى الى ظهور مقياس محدد لمدى كراهة التفاوت ، ألا وهو مقدار الدخل الكلى الذى يكون المجتمع على استعداد لفقدانه فى سبيل إعادة توزيع الدخل على نحو ما .

فاذا كانت المنفعة الحدية لجنيه اضافي في دخل شخص غني معادلة فقط لنصف المنفعة الحدية لجنيه يضاف الى دخل شخص فقير ، يمكن القول بان المجتمع يكون مستعدا في هذه الظروف لان يقتطع من دخل الغني جنيها ويعطي الفقير نصف هذا الجنيه فحسب ، اذ ان ذلك لن يغير من الرفاهة الكلية التي يتمتع بها المجتمع . (يفترض ان النصف الآخر من الجنيه "يضيع" نتيجه لعملية إعادة التوزيع في شكل نفقات إدارية أو تكاليف إعادة تخصيص الموارد مثلا) . اما اذا كانت كراهة المجتمع للتفاوت في التوزيع أشد ، بحيث يرى أن المنفعة الحدية لجنيه إضافي في دخل الغني تساوي فقط ربع المنفعة الحدية لجنيه يضاف الى دخل الفقير ، فيمكن القول في هذه الحاله أن المجتمع على استعداد لاعادة التوزيع من الغني الى الفقير ، حتى وان فقد ثلاثة أرباع الجنيه المقتطع من دخل الغني وحصل الفقير على ٢٥ قرشا فقط نتيجه لهذه العملية ، اذ سيظل المجتمع محتفظا بنفس مستوى الرفاهة الكلية بعد إتمام التحويل .

اذا رمزنا لدخل الغني بالرمز y_1 ، ولدخل الفقير بالرمز y_2 ، فان المجتمع سوف يقبل إعادة التوزيع من الغني الى الفقير طالما أن

$$(8) \quad dy_1 \cdot (\partial u / \partial y_1) = dy_2 \cdot (\partial u / \partial y_2)$$

ولكن من المعادلة الاولى في (٧) :

$$(9) \quad \partial u / \partial y_i = B y_i^{-E} \qquad i = 1,2$$

وبالتعويض من (٩) في (٨) نحصل على

$$dy_1 \cdot (By_1^{-E}) = dy_2 (By_2^{-E})$$

ومنها

$$(10) \quad (dy_1 / dy_2) = (y_1 / y_2)^E$$

أي أن إعادة التوزيع تتوقف على قيمة معامل كراهة التفاوت E ، ويمكن أن يستخدم هذا المعامل للدلالة على مقدار الدخل الذي يكون المجتمع على استعداد للتضحية به في سبيل إعادة توزيع الدخل من الأغنياء الى الفقراء . كما أنه يمكن أن يستخدم أيضاً

مع بيانات عن توزيع الدخل على الفئات المختلفة لتقدير الدخل الكلى الذى يكفى اذا وزع بالتساوى لتحقيق نفس مستوى الرفاهة التى يحصل عليها المجتمع من دخله الفعلـــــى الموزع توزيعا غير متساو .

فبفرض أن قيمة معامل كراهة التفاوت موجبة ، فان هذا يعنى أن المجتمع يعتبر أن دخلا كليا موزعا بالتساوى أقل من دخله الحالى يكفى الدخل الحالى غير الموزع بالتســـاوى من حيث مستوى الرفاهة المتحقق للمجتمع . ويطلق على الدخل المحسوب بهذه الطريقة "الدخل المكافئ الموزع بالتساوى " .

وتلعب النسبة بين الدخل المكافئ الموزع بالتساوى والدخل الفعلى (والـــتى تتوقف على قيمة معامل كراهة التفاوت) دورا أساسيا فى مقياس أتكنسون للتفاوت أو اللامساواة الذى يأخذ الصورة التالية :

$$I = 1 - \left[\sum_{i=1}^{n} f_i \left(y_i / \bar{y} \right)^{1-E} \right]^{(1/(1-E))} \qquad (11)$$

حيث

y_i = متوسط دخل الفرد فى الفئة الدخلية i

$\bar{y}$ = متوسط الدخل على مستوى المجتمع

f_i = نسبة الافراد فى الفئة الدخلية i الى العدد الكلى لأفراد المجتمع

i = دليل الفئات الدخلية ويبلغ عددها n حيث $i = 1, \ldots, n$

I = مقياس أتكنسون للتفاوت فى توزيع الدخل .

وهذا المقياس يعبر عن النسبة من الدخل الكلى الحالى للمجتمع التى تكفى لبلوغ نفـــس مستوى الرفاهة الاجتماعية الحالى فيما لو وزع الدخل توزيعا متساويا . فاذا كانت تساوى ٠,١٢ ، فان هذا يعنى أن المجتمع يستطيع أن يحقق نفس مستوى الرفاهة الحالـــى بما يوازى ٨٨٪ فقط من الدخل الكلى الحالى ، اذا وزعت الدخول بالتساوى . بعبارة أخرى ، الكسب الناتج عن اعادة التوزيع بما يحـــقق المســاواة يكافـــئ رفع الدخل

الكلى بنسبة ١٢ ٪ . أى انه يمكن النظر الى قيمة مقياس التفاوت هذا على أنه مقياس للكسب المحتمل فى الدخل الكلى للمجتمع نتيجة لاعادة توزيع الدخل الحالى . وطبيعى أن قيمة I تميل الى التزايد مع ارتفاع درجة كراهة المجتمع للتفاوت . أى مع ارتفاع قيمة E . بعبارة أخرى . كلما زادت قيمة E كلما زادت قيمة I ، بما يدل على تزايد التفاوت أو اللامساواة فى توزيع الدخل . ومن الواضح أن الحكم على مدى تفاوت التوزيع هو حكم ذاتى يتوقف على ما يفترض أنه يمثل درجة كراهة المجتمع للتفاوت . وتجدر الاشارة الى أن شيئا من الحكم الذاتى يدخل فى استخدام المقاييس الاخرى للتفاوت (مثل معامل جينى فى حالة تداخل منحنيات لورنز) . ولكن الميزة التى يتسم بها مقياس اتكسون تتمثل فى التصريح عن هذا الحكم الذاتى .

نستطيع الآن أن نعرض المقياس الذى اقترحه بكومان لقياس وتقويم التنمية . والطريقة تتضمن الخطوتين التاليتين :

أ — بافتراض قيمة معينة لمعامل كراهة التفاوت E . نحسب نسبة الدخل المكافئ الموزع بالتساوى الى الدخل الفعلى فى بداية ونهاية الفترة محل الاعتبار . أى نحسب $(1-I)$ ، حيث I هو مقياس اتكسون للتفاوت .

ب — بمعلومية الدخل الفعلى فى بداية ونهاية الفترة . والنسبتين المحسوبتين فى (أ) . نحسب قيمة الدخل المكافئ الموزع بالتساوى للنقطتى البداية والنهاية .

جـ — بناء على (ب) . نحسب معدل النمو السنوى فى الدخل المكافئ الموزع بالتساوى خلال الفترة موضع الاعتبار . فيكون هذا هو معدل النمو المصحح بطريقة بكومان .

واضح من طريقة الحساب أن أسلوب بكومان فى تعديل معدلات النمو فى ن . فى ط . يتطلب نفس البيانات (توزيع الدخل) وينطوى على نفس فكرة ادخال حكم ذاتى فى تقويم التنمية (الأوزان) التى تميز طريقة تشينرى وأهلواليا المعروضة فى القسم ٣ ، ١ .

من هذه الورقة ، بل أن ثمة صلة وثيقة بين طريقتي الترجيح فيهما. فمعدل النمو المرجح بأوزان متساوية يناظر معدل النمو المحسوب بافتراض E = 1 ، ومعدل النمو المرجح بأوزان الفقر يناظر معدل النمو المحسوب بافتراض E = 2 ، ومعدل النمو التقليدي (المرجح بأنصبة الفئات الدخلية) يناظر معدل النمو المحسوب بافتراض E = 0 . ولذا لم يكن غريبا باعتراف بكومان — أن ادخال التصحيحات التوزيعية في حساب معدل النمو بأي من هاتين الطريقتين يأتي بنتائج متشابهة من حيث الاتجاه العام ، بمعنى أن معدل النمو المصحح يكون أعلى من معدل النمو التقليدي في حالة تحسن التوزيع ، وأقل منه في حالة اتجاه التفاوت في التوزيع الى التزايد ، وأن مدى ارتفاع أو انخفاض الأول عن الثاني يميل الى التزايد كلما زاد الوزن المعطى لنصيب أفقر الطبقات (بالانتقال من الأوزان المتساوية الى أوزان الفقر عند تشينري وأهلواليا) ، أو كلما زادت درجة كراهة المجتمع للتفاوت في التوزيع (أي قيمة E عند بكومان) . غير أن بكومان لاحظ أن أسلوبه يتميز عن أسلوب تشينري وأهلواليا في ثلاثة أمور (١) :

(أ) أن الأول أكثر حساسية من الثاني للتغير في التوزيع التفصيلي للدخل تمييزا له عن درجة المساواة في التوزيع ككل .

(ب) أن اعطاء معامل كراهة التفاوت القيمة ٢ — على نحو ما فعل بكومان — يؤثر في معدل النمو تأثيرا أقوى من أوزان الفقر التي أخذ بها تشينري وأهلواليا (٦ر٠ لأفقر ٤٠٪ من السكان ، ٣ر٠ للأربعين في المائة الوسطى ، أو ٠ر لأغنى ٢٠٪) .

(جـ) أن طريقة بكومان تمكن من التوصل الى صيغة رياضية للربط بين معدل النمو التقليدي في ن ، ق ، ا : G_y ومعدل النمو المصحح (أي معدل نمو الدخل المكافئ الموزع بالتساوي) : G_e ، وهي :

$$G_e = G_y + G_q + G_y \cdot G_q \qquad (12)$$

---

(١) راجع بكومان ، مرجع سابق ، ص ٦٦٩ — ٦٧٠ .

حيث G_e هو معدل النمو في المساواة طبقا لمقياس أتكسون ، أي معدل النمو السنوي في (I-1) بين فترتين زمنيتين . وعموما فأن ($\bar{G}_y - \bar{G}_e$) سيكون مقدار ضئيلا جدا ، بحيث يمكن اهماله . وعلى ذلك فأن المعدل المصحح سيكون أعلى من المعدل التقليدي عندما يتحسن التوزيع ($\bar{G}_e > o$) ، بينما يكون الأول أقل من الثاني في حالة تدهور التوزيع ($\bar{G}_e < o$).

وبرغم توفر هذه المزايا في مقياس بيكرمان ، الا أنه يظل عرضه لانتقادات مماثلة لتلك التي ذكرناها بالنسبة لمقياس تشينري واهلواليا . فكلاهما يأخذ بمفهوم ضيق للرفاهة ، يعتمد أساسا على الدخل ، وكلاهما يتطلب توفير بيانات عن توزيع الدخل تعوزها الدقة عادة ، ويندر توفرها بصورة دورية — ولا نقول سنوية — في الدول المتخلفة .

٣٠٣ تعديل ن ٠ ق ٠ أ ٠ بالحذف والاضافة سعيا وراء مقياس أفضل للرفاهة :

تمت بعض المحاولات ، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، للتوصل الى مقياس معدل للناتج القومي باستبعاد بعض العناصر التي تدخل في حسابه بالأسلوب الشائع واضافة عناصر أخرى عادة ما يهملها نظام الحسابات القومية التقليدي ٠ وقد سعت هذه المحاولات للتوصل الى مقياس نقدي للرفاهة ، أطلق عليه " مقياس الرفاهة الاقتصادية " في الدراسة الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية ، بينما أطلق عليه " مقياس الرفاهة القومية الصافية " في الدراسة الخاصة باليابان ٠[1] ومن الجدير بالذكر أن أصحاب الدراسة الأمريكية (نوردهاوس وتوبن) لم يزعما أنهما قد توصلا الى مقياس بديل لـ ن ٠ ق ٠ أ ٠ ، ولم ينكروا أهمية المقياس التقليدي ، وان اعتبراه مؤشرا غير ذي دلالة كافية من منظور الرفاهة الاقتصادية ٠ ومن هنا فانهما قد سعيا الى سد بعض الثغرات التي تفصل بين ن ٠ ق ٠ أ ٠ والرفاهة الاقتصادية ٠ كذلك يقرر أصحاب الدراسة اليابانية صراحة أن مقياسهم للرفاهة القومية الصافية لا يحل محل ن ٠ ق ٠ أ ٠ ولكنه يستكمل وظيفته في جانب الرفاهة ٠

---

(١) نعتمد في عرضنا هاتين المحاولتين على ما جاء في تقرير المكتب الاحصائي لهيئة الامم المتحدة :

UN, The Feasibility of Welfare-Oriented Measures to Supplement the National Accounts and Balances: A Technical Report, Studies in Methods, Series F, No. 22, Sales no. E.77.XVII. 12, New York, 1977.

أما المراجع الأصلية فهي ، بالنسبة للدراسة الأمريكية :

W. Nordhaus and J. Tobin, "Is Growth Obsolete?", in National Bureau of Economic Research, Economic Growth, Fiftieth Anniversay Coloquium V, N.B.E.R., New York, 1972.

وبالنسبة للدراسة اليابانية :

NNW Measurement Committee, Measuring Net National Welfare of Japan, Ministry of Finance, Tokyo, 1974.

وتنحصر التعديلات المقترحة فى ن٠ق٠آ٠ فى ثلاثة تعديلات :

آ — اضافة عناصر معينة مثل قيمة خدمات ربات البيوت وانشطة وقت الفراغ واعانات المشروعات للأسر ٠

ب — استبعاد بعض العناصر مثل قيمة بعض أصناف الانفاق العائلى والحكومى ٠

جـ — حذف قيمة السلع الاستهلاكية المعمرة من قيمة الاستهلاك العائلى والاكتفاء بتقدير لقيمة الخدمات السنوية المستمدة من الرصيد المتراكم لهذه السلع ٠

الاضافات :

ا — قيمة الأنشطة الانتاجية غير السوقية للأسر ، أى قيمة الأنشطة التى يمكن أن تؤدى الى سلع وخدمات تحل محل سلع وخدمات يمكن شراؤها من الأسواق ، وهى تتكون من :

أ — انتاج الغذاء وغيره من السلع بغرض الاستهلاك الذاتى للأسرة ٠

ب — القيمة الايجارية للمساكن التى يشغلها ملاكها ٠

جـ — قيمة الخدمات غير مدفوعة الاجر ، خاصة خدمات الزوجات ربات البيوت ٠

ومن المتعارف عليه ادراج قيمة لكل من البندين (ا) و (ب) فى الحسابات القومية لمعظم الدول المتقدمة والمتخلفة ، كما أن هذا الاسلوب مقبول بل وموصى به فى نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة (SNA). أما البند (جـ) فهو مازال مثار جدل غير محسوم ، خاصة فيما يتعلق بطرق تقدير قيمة خدمات الزوجات وغيرهم من أفراد الاسرة ٠ كما أن فتح الباب لادراج قيمة مثل هذه الأنشطة قد يفضى الى المطالبة باضافة بنود أخرى مثيرة للجدل مثل الخدمات التى يؤديها المرء بنفسه بدلا من الحصول عليها من السوق (حلاقة الذقن ، مسح الحذاء ، بعض أعمال الصيانة المنزلية ، القيادة الخاصة للسيارة ٠٠٠ الخ) ، ومثل قيمة جهد الطلاب (باعتبار أن الدراسة نشاط بديل للعمل مقابل أجر) ، ومثل الأنشطة التطوعية (الخدمة العامة والعمل فى الجمعيات الاجتماعية والنوادى ٠٠٠ الخ) ٠ أضف الى ذلك أن الحد الفاصل بين بعض هذه الأنشطة

وأنشطة وقت الفراغ غير واضح ، وثمة احتمال كبير للتداخل فيما بين هذين النوعين من الانشطة .

وقد تم تقدير قيمة هذه الأنشطة الانتاجية غير السوقية في الدراسة الامريكية استنادا الى ما يطلق عليه " ميزانية الوقت " التي تتضمن بيانات عن توزيع وقت مختلف أفراد الاسرة بين الأنشطة المختلفة .(١)

كما تم اجراء تقدير مماثل في الدراسة اليابانية بالاعتماد على بيانات عن ساعات العمل المخصصة للأعمال المنزلية من جانب الزوجات من واقع "مسح احصائي لوقت الناس" (٢) ، لتقدير قيمة خدمات ربات البيوت (غير العاملات) . وقد قدرت قيمة الأنشطة الانتاجية غير السوقية بنحو ٤٧٪ من ن.ق.أ. في عام ١٩٦٥ بالنسبة للولايات المتحدة وبنحو ٩٪ من ن.ق.أ. في نفس السنة بالنسبة لليابان . ويرجع هذا الفارق الضخم في التقديرين الى أسباب كثيرة منها اقتصار التقدير الياباني على الزوجات المتفرغات للأعمال المنزلية ، وارتفاع نسبة مشاركة المرأة في العمل في اليابان عنها في الولايات المتحدة وانخفاض أجر المرأة بالنسبة للرجل في اليابان (حوالي ٥١٪) ، ونظرا للمشاكل العديدة ، المنهجية والاحصائية التي يثيرها تقدير قيمة الخدمات غير مدفوعة الأجر ، خاصة خدمات ربات البيوت ، وما ينتج عن ذلك من هامش ضخم للخطأ في حساب ن.ق.أ. ، فقد أوصى تقرير المكتب الاحصائي للأمم المتحدة بعدم دمج هذا البند في حساب الناتج القومي حتى في الحسابات القومية للدول المتقدمة . (٣)

---

(١) ميزانيات الوقت Time budgets.

(٢) Survey of People's Living Hours

(٣) UN ، المرجع السابق ، ص ١٧ . بعض البيانات التي تقوم بها المنظمات

٢ — قيمة أنشطة وقت الفراغ • والمنطق وراء اضافة هذا البند إلى ن •ق•أ • هو أن الأنشطة التى تؤدى فى وقت الفراغ تمثل استخداما للوقت فى أغراض بديلة للانتاج من أجل السوق ، شأنها فى ذلك شأن الأعمال المنزلية المنتجة • ولذا فمن الممكن تقييمها بنفس الاسلوب المتبع فى تقييم قيمة الانشطة الانتاجية غير السوقية ، أى بالاستناد الى ميزانيات الوقت • وثمة مشاكل مثيرة للجدل فى تقدير قيمة أنشطة وقت الفراغ ، بعضها منهجى مثل أن الناس ليسوا احرارا فى توزيع وقتهم بين العمل والفراغ لأن وقت العمل محدد فى كثير من الدول ، ومثل أن الفراغ قد لا يكون اختياريا فى بعض الأحوال كما فى حالات البطالة الاجبارية ، وبعضها احصائى مثل عدم توفر البيانات المناسبة أو صعوبة الحصول عليها •

وقد أجرت الدراسة الأمريكية تقديرا لهذا البند (بناء على عدد ساعات الفراغ ومتوسط الأجر دون تميز بين الفراغ الاختيارى والفراغ الاجبارى) • ومن المثير للانتباه أن قيمة هذا البند وحده قد تجاوزت قيمة ن •ق•أ • الرسمية للولايات المتحدة فى سنة ١٩٦٥ بنحو ١٣٪ كما أدرجت الدراسة اليابانية تقديرا لهذا البند ضمن مقياسها للرفاهة القومية الصافية ، غير أنه لم يتجاوز ٦٨٪ من التقدير الرسمى لـ ن •ق•أ • فى سنة ١٩٦٥ • وقد أرجع تقرير المكتب الاحصائى للأمم المتحدة هذا الفارق الضخم بين التقدير الأمريكى والتقدير اليابانى لقيمة وقت الفراغ الى أن الدراسة اليابانية قد أخذ بتعريف ضيق جدا لوقت الفراغ بالمقارنة بالدراسة الأمريكية • ونظرا لما يثيره تعريف أنشطة وقت الفراغ وتقدير قيمة اقتصادية لها من مشكلات ، فضلا عما تتطلبه من بيانات دقيقة عن توزيع الوقت ، فأن تقرير المكتب الاحصائى للأمم المتحدة يرى أن مثل هذه التقديرات صعبة التفسير ، ومن ثم محدودة الفائدة • (١)

(١) نفس المصدر ، ص ٢٤ •

٣ — اعلانات المشروعات للأسر ، ويقصد بها بعض أنواع المصروفات التى تقوم بها المشروعات وتمثل اضافة الى قيمة الاستهلاك العائلى ، ولكنها لا تعتبر كذلك فى نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة . ومن أمثلة هذه المصروفات المدفوعات العينية للعمال فى شكل رعاية صحية مجانية أو خدمات ترفيهية وغير ذلك من التسهيلات التى جرى العرف على اعتبارها مدخلات فى العملية الانتاجية ، أى تكاليف انتاج . ومن أمثلة هذه المصروفات أيضا قيمة الاعلانات فى الصحف والراديو والتليفزيون وما اليها التى تدفعها المشروعات ، ويعتبرها نظام الحسابات القومية الشائع تكاليف انتاج ، فى حين أن هذه الاعلانات تخفض من تكلفة هذه القنوات الثقافية والاعلامية للجمهور . والظاهر أنه لم تتم تقديرات لهذا البند ، فيما عدا تقدير أولى أجراه المكتب القومى للبحوث الاقتصادية فى الولايات المتحدة ، وظهر منه أن نسبة هذا البند الى التقدير الرسمى لـ ن.ق.أ . فى سنة ١٩٦٩ كانت فى حدود ٥ر١٪ للعاملين فى المشروعات (المدفوعات العينية) و ٨ر٠٪ للجمهور العام (المدفوعات المتصلة بالاعلان) .

الاستبعادات :

١ — قيمة الانفاق الوسيط للأسرة . يرى البعض أن بعض صنوف الانفاق العائلى ، التى تظهر فى الحسابات القومية كانفاق عائلى يضيف الى قيمة الناتج القومى ، هى فى حقيقة الأمر مصروفات اضطرارية فى اطار نمط الحياة الجارى ، لا تتم لذاتها وما كانت تتم فى غياب هذا النمط من الحياة . ومن هنا يرى بعض الباحثين اعتبار هذه المصروفات بمثابة " انفاق وسيط " (١) يتعين

---

(١) Instrumental expenditure ويطلق عليها نورد هاوس وتوبن Regrettable necessities:

حذفه من ن٠ق٠أ٠ ، لاختلاف طبيعته ووظيفته عن الانفاق النهائى الذى ينبغى أن يدرج فى ن٠ق٠أ٠ . ومن أمثلة الانفاق الوسيط للأسرة نفقات الانتقال الى مكان العمل والمصاريف الشخصية الضرورية للقيام بالوظيفة [1] ، وقد تم تقدير قيمة هذين البندين فى الدراسة الامريكية ، مما أسفر عن خفض التقدير الرسمى للانفاق العائلى بنحو ٨٪ . وفيما يتعلق باليابان فقد توسعت الدراسة اليابانية فى تقدير هذا البند ، حيث استبعدت من التقدير الرسمى للانفاق العائلى مصاريف الانتقال الى العمل والمصروفات الشخصية الضرورية للقيام بالوظيفة ، وما أطلق عليه " المصروفات الاحتفالية " [2] ، وقيمة الوقت الاضافى الضائع فى الانتقال الى العمل والعودة منه بسبب التحضر (ما يزيد عن نصف ساعة للرحلة الواحدة اعتبرا وقتا اضافيا ضائعا للعاملين فى مدن يزيد تعدادها عن ٣٠٠ ألف نسمة) ، وأخيرا قيمة الاضرار الناتجة عن حوادث المرور بما فى ذلك الاصابات والوفيات . وقد أدت هذه الخصومات فى مجموعها الى خفض ن٠ق٠أ٠ لسنة ١٩٧٠ بنحو ٣ر٤٪ .

غير أن خصم قيمة الانفاق الوسيط للأسرة من ن٠ق٠أ٠ يثير عددا من المشكلات الصعبة. فالقول بأن بعد السكن عن مكان العمل نتيجة للتحضر يؤدى الى تكاليف اضطرارية يجب خصمها من التقدير الرسمى للانفاق العائلى ، يمكن الرد عليه بأن ابتعاد مكان السكن عن مكان العمل قد يكون له مزايا (تكلفة سكن أقل ، توفر تسهيلات أو بيئة سكنية أفضل) ، وبالتالى يجب اضافة تقدير لقيمة هذه المزايا الى التقدير الرسمى للانفاق العائلى .

ومن ناحية ثانية ، فأن الخط الفاصل بين ماهو انفاق لذاته (يدخل فى ن٠ق٠أ٠) ، وانفاق اضطرارى (يستبعد من ن٠ق٠أ٠) قد لا يكون من السهل تبينه دائما . فالملبس قد يكون له غايات اجتماعية (كاستعراض الثروة) ، فضلا عن كونه ضرورة للوقاية من البرد أو الحرارة . والاكل قد يكون متعة فى حد ذاته ، فضلا عن أنه ضرورى لتزويد الانسان بالطاقة اللازمة للعمل . ومن ناحية ثالثة ، فأن السير فى طريق حذف بعض بنود الانفاق باعتبارها تمثل انفاقا وسيطا أو اضطراريا هو طريق من الصعب تبين نهايته . فنحن لا نحتاج الى الخدمات الطبية للأطباء والممرضين

---

(١) يسميها نورد هاوس وتوبن Personal business expenses.

(٢) Ceremonial expenses

والمستشفيات لذاتها ، ولولا وجود الأمراض ما انفق أحد على مثل هذه الخدمات . وقل مثل ذلك عن سائر الاحتياجات الأساسية للانسان . وكما يقول هكس وستريتن فان التطبيق المتسق لمنهج استبعاد ما يسمى بالضرورات المؤسفة (الانفاق الوسيط) يؤدى الى الابقاء فقط على تلك البنود التى لا نحتاجها حقيقة أى غير الضروريات [1] . ولذا ينصح تقرير المكتب الاحصائى للأمم المتحدة بضرورة فصل الانفاق على التعليم والصحة فى حساب الانفاق الاستهلاكى العائلى ، نظرا لوظيفتهما المتميزة باعتبارهما يدران منافع على مدى الحياة ومن هنا مطالبة البعض باعتبارهما استثمارا لا استهلاكا على ان يدرج قيمة العائد السنوى لهذا الاستثمار فقط فى ن.ق.أ . — الأمر الذى يثير مشاكل قياس عسيرة للغاية .

٢ — بعض بنود الانفاق الحكومى . انتقد الاسلوب الشائع فى تكوين الحسابات القومية والذى يقضى باعتبار انفاق الحكومة على السلع والخدمات بمثابة منتجات نهائية . اذ يرى البعض أن بعض النفقات الجارية كالانفاق على البحوث والتطوير ومكافحة التلوث تعتبر انفاقا نهائيا عندما تقوم بها الحكومة ، بينما تعتبر انفاقا وسيطا (أى تكاليف انتاج) عندما تقوم بها المشروعات . وهذا الوضع ينطوى على مفارقة تخل بتناسق مقياس ن.ق.أ . أضف الى ذلك غياب وحدات ملائمة لقياس الناتج من معظم أنواع الانفاق الحكومى . ولذا فأن مساهمة الحكومة فى ن.ق.أ . عادة ما تحسب بدلالة كمية المدخلات التى شاركت فى تحقيقها (خاصة عدد المشتغلين ، أو الأجور) . [2] .

لقد أعاد نورد هاوس وتوبن تقسيم الانفاق الحكومى للولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٩٦٥ ، بقصد تحديد قيمة العناصر التى أدرجت فى تقديرهما لمقياس الرفاهة الاقتصادية . فأعتبر الانفاق على التعليم والصحة والمستشفيات والمساكن والتجارة والمحافظة على البيئة وتنمية الموارد والزراعة ونصف المنفق على مشروعات الطاقة النووية نفقات استثمارية . بينما اقتصر تعريف الاستهلاك العام على خدمات البريد والترويح . وهاتان المجموعتان فقط هما اللتان أدرجتا فى مقياس

(١) Hicks & Streeten ، مرجع سابق ، ص ٥٦٩ .

(٢) UN ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

الرفاهة الاقتصادية (الاستهلاك العام + تقدير للعائد السنوى من خدمات رأس المال الاجتماعى التى يسهم الاستثمار الحكومى فى تكوينه) . أما الباقى من الانفاق العام فقد استبعد من الحساب أما لاعتباره " ضرورات ومؤسفة " لا تسهم مباشرة فى زيادة الرفاهية الاقتصادية للأسر الأمريكية (وهو يشمل معظم الانفاق الجارى للحكومة طبقا لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة : الدفاع ـ ابحاث الفضاء ـ العلاقات الخارجية ـ تعويضات جرحى الحرب ـ النصف الثانى من الانفاق على مشروعات الطاقة النووية) ، واما لاعتباره يمثل " سلعا وخدمات وسيطة " وهو يشمل الجهاز الادارى للدولة ، والصحة العامة ، والبوليس ، أى تكاليف توفير بيئة صحية وآمنة من الناحيتين الاجتماعية والطبيعية . وقد أدت هذه الطريقة الى خفض قيمة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات فى ن . ق . أ . من ١٨٪ (حسب التقدير الشائع) الى ٨٪ فقط .

وقد أخذت الدراسة اليابانية بنهج مناظر ، مع بعض الاختلافات ، أهمها اعتبار الانفاق على التعليم والثقافة والصحة والنظافة العامة والرعاية الاجتماعية ضمن بنود الاستهلاك العام التى أدرجت فى مقياس الرفاهة القومية الصافية . وقد هبط ذلك برقم الانفاق العام من ١٧ ٪ من ن . ق . أ . الى ٥٪ فقط (تمثل ما اعتبر استهلاكا عاما + القيمة المقدرة للخدمات السنوية المستمدة من رأس المال الحكومى المتراكم) .

وأخيرا تجدر الاشارة الى ما جرى عليه العرف فى الحسابات القومية للدول الاشتراكية من استبعاد جانب كبير من الخدمات من حساب الناتج المادى الصافى [1] ، باعتباره لا يسهم فى الانتاج المادى وأنه لا ينطوى على أكثر من اعادة توزيع للانتاج .

خدمات السلع المعمرة :

من المقترحات المتداولة بشأن تعديل نظام الحسابات القومية وقياس ن . ق . أ . استبعاد قيمة مشتريات الأسر من السلع الاستهلاكية المعمرة من حساب الاستهلاك العائلى ، والاكتفاء بتقدير للعائد السنوى من الرصيد المتراكم لهذه السلع (قيمة خدماتها السنوية) ، كما هو

---

(1) Net Material Product

متبع بشأن المساكن التى يشغلها ملاكها (حيث يكتفى بتقدير للقيمة الايجارية السنوية) على أن يتم ادراج قيمة السلع الاستهلاكية المعمرة ضمن حساب رأس المال للقطاع العائلى الذى يقتصر حاليا على المساكن وأصول المشروعات العائلية . غير أن اعادة تقدير الاستهلاك العائلى على هذا النحو فى دراسة اجراها المكتب القومى للبحوث الاقتصادية بالولايات المتحدة قد أوضحت أن قيمة الخدمات المستمدة من رصيد السلع الاستهلاكية المعمرة فى سنة ١٩٦٩ لم تختلف كثيرا عن قيمة مشتريات الأسر من هذه السلع فى نفس السنة. لاحظ أن تقدير قيمة خدمات الرصيد من السلع الاستهلاكية المعمرة يقتضى توفر تقديرات لأعمار هذه السلع ولمدى ما تتعرض له من اهلاك وتقادم ، فضلا عن تحديد سعر فائدة مناسب لحساب العائد السنوى من الرصيد المتراكم .

ملاحظات ختامية :

فى ختام هذا العرض لبعض محاولات واقتراحات تعديل أسلوب قياس ن ق م ، بما يؤدى الى مقياس اجمالى للرفاهة ، ينبغى أن نشير الى أن هذه المساعى مازالت تصطدم بمشكلة جوهرية وهى مشكلة الاتفاق على مايراد قياسه حقيقة . ولا يخفف من حدة هذه المشكلة أن بعض التجارب قد جرت فى هذا الشأن ، كما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان . ذلك أن هاتين التجربتين قد أوضحتا أن ثمة عراقيل شديدة تحول دون التوصل الى قياسات سليمة للرفاهة ، وأن كثيرا من مشكلات المفاهيم والمنهج ، فضلا عن مشكلات البيانات ، لا تزال قائمة دون حسم ، وأن الطرق التى اتبعت تنطوى على معايير تحكمية الى درجة يتعذر معها أحيانا تفسير النتائج واستخراج دلالتها العملية من منظور متخذى القرارات . أضف الى ذلك أن الاصرار على القياس النقدى للرفاهة يحجب جوانب هامة لهذا المفهوم ويحول دون التعرف على اتجاهات التغير الاجتماعى . وعموما ، فأنه من العسير التوصل الى مقياس اجمالى يقيس الرفاهة على نحو مباشر ، نظرا لتنوع جوانب الرفاهة وعدم امكان اخضاع كل هذه الجوانب للقياس النقدى أو حتى غير النقدى — هذا فضلا عن تجاهل المقياس الاجمالى للبعد التوزيعى على أهميته . ولذا فقد اتجه الرأى فى السنوات الأخيرة الى تكوين مقاييس لعدد من العوامل التى يعتقد أنها تسهم سلبا وايجابا فى الرفاهة الاجتماعية . ونعرض فى القسم التالى مقياسين من هذه المقاييس التى يمكن اعتبارها

مقاييس مكملة للناتج القومي من حيث أنها تبرز جوانب للرفاهة لا يتيسر للناتج القومي التعبير عنها بحكم تكوينه . وسوف نعود الى هذا الموضوع ونعرض مقاييس أخرى كثيرة عند مناقشتنا لمنهج مؤشرات التنمية في جزء لاحق .

٤٠٣ . مقاييس مكملة للناتج القومي

١ — مقياس الاستهلاك الكلي للسكان

اقترح المكتب الاحصائي للامم المتحدة تركيب سلسلة مكملة للحسابات القومية خاصة بالاستهلاك الكلي للسكان ، نظرا لأهميتها من زاوية تحليل الرفاهة (١) . ويشتمل المقياس المقترح على :

أ — الانفاق الاستهلاكي الخاص على السلع والخدمات ، حسب التعريف المعمول به في نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة مع استثناء واحد ، وهو اعطاء تقدير لقيمة الخدمات المستمدة سنويا من الرصيد المتراكم للسلع الاستهلاكية المعمرة بدلا من ادراج قيمة مشتريات هذه السلع في سنة شرائها .

ب — الجزء من الانفاق الجاري الحكومي على السلع والخدمات المخصص لخدمة القطاع العائلي ، كالتعليم والصحة وخدمات الرعاية الاجتماعية .

جـ — قيمة الدعم الحكومي للسلع والخدمات التي يشتريها القطاع العائلي .

د — قيمة انفاق المشروعات على السلع والخدمات التي يستفيد منها العاملون بهذه المشروعات ، وهو ما أطلق عليه اعانات المشروعات للأسر في قسم (٣٠٣) ، وكذلك قيمة الانفاق المناظر من جانب المؤسسات التي لا يستهدف نشاطها الربح .

ويشير تقرير المكتب الاحصائي للأمم المتحدة المشار اليها أعلاه الى أن تكوين هذا المقياس يتطلب توفر بيانات الانفاق العائلي والانفاق الحكومي على نحو مفصل ، بحيث يظهر بيان مفصل

(١) UN ، مرجع سابق ، ص ٣٤ وما بعدها . وهذا المقياس مقترح أيضا في :

UN, Provisional Guidelines on Statisticsof the Distribution Of Income, Consumption and Accumulation of Households, UN, Sales no. E 77.X Vll. ll, Paras 1.6 & 5.7-5.11.

لكل من بنود الاستهلاك الخاص التي تغطى من أنفاق خاص وبنود الاستهلاك التي تغطى من أنفاق عام ، وبحيث يميز في الاستهلاك العام بين ما يستهدف خدمة الانفاق العائلي وبين ما هو ليس كذلك .

٢ — مقياس التلوث في البيئة :

ثمة مشكلات عويصة تعترض قياس تلوث البيئة ، سواء كان القياس ماديا أو نقديا . ولذا فمازالت هذه المقاييس تعتبر مجرد مقاييس تجريبية . ومن أسباب ذلك أن ثمة خلاف بين العلماء حول ماهية العناصر التي ينبغي التركيز عليها عند قياس الاوضاع البيئية وما يطرأ عليها من تغيرات ، وأن الظواهر التي قد يتفق على أهميتها ذات جوانب متعددة ، وليس من السهل ادماجها جميعا في مؤشر واحد لكل ظاهرة [1] . فاذا نظرنا الى القياس المادي للتلوث مثلا نلحظ أنه قد يتم قياس كميات العناصر الملوثة للبيئة التي يتم التخلص منها ، أو قياس نتائج التلوث على الصحة بما في ذلك صحة الانسان والحيوان والطير والأحياء المائية والنباتات . وفيما يتعلق بالمقاييس النقدية فقد يقاس التلوث عن طريق قياس الانفاق الفعلي على مكافحة ومراقبة التلوث ، وهو ما يمثل التكلفة المباشرة للتلوث . وقد يقاس التلوث بالتكلفة الافتراضية الضرورية لبلوغ مستوى معين من النقاء في بعض عناصر البيئة كالماء والهواء والتربة .

وأخيرا قد يقاس التلوث البيئي نقديا عن طريق تقدير لقيمة الأنواع المختلفة من الاضرار التي تصيب الانسان والحيوان والحياة عموما بسبب التلوث في البيئة المحيطة .

ويرى تقرير المكتب الاحصائي للأمم المتحدة أنه من الممكن قياس المتغيرات البيئية الرئيسية قياسا نقديا ، وأن هذا يساعد في تقييم نتائج السياسات الاقتصادية والاجتماعية . ولكن التقرير يوضح بعد ذلك أنه اذا كان من الممكن الحصول على بيانات عن الانفاق الفعلي على مكافحة ومراقبة التلوث من المصادر الرسمية ، فان الحصول على تقديرات للتكلفة الافتراضية اللازمة للوصول الى مستوى معين من نظافة البيئة وكذلك الحصول على تقديرات عن الاضرار البيئية يتطلبان جهودا ضخمة لعلماء من تخصصات مختلفة ، واجراء تجارب ومحاولات عديدة [2] .....

---

(١) انظر في مشاكل قياس الأوضاع والتطورات البيئية UN ، مرجع سابق ، ص ٣٨ وما بعدها

(٢) نفس المرجع ، ص ٥٥ .

مما يوحى بصعوبة التوصل الى قياس نقدى لتلوث البيئة . ومن الطبيعى أنه لا يمكن الاكتفاء بالانفاق الفعلى على مراقبة التلوث ومكافحته . فقد يزيد الانفاق الفعلى زيادة كبيرة ، ومع ذلك يظل دون المستوى الكافى لمجابهة المشكلة بمعنى أن مدى التلوث الواقع قد لا ينعكس بصدق فى رقم الانفاق الفعلى على مكافحة التلوث . ومن هنا أهمية المقاييس المادية للتلوث ولكن المشكلة ان هذه المقاييس قد تكون من الكثرة بحيث يتعذر على متخذ القرار استيعابها .

وكما سنرى عند عرضنا لمؤشرات التنمية ، فأن الظاهرة البيئية أوسع من أن يعبر عنها بمقياس واحد ، والأمر يتطلب صياغة عدد من المؤشرات النقدية والمادية تحاول فيما بينها متابعة ما يطرأ على البيئة من تغيرات فى سياق التنمية .

٥٠٣ . قياس درجة التنمية بمراعاة التغير فى هيكل الاقتصاد

من المحاولات الأخرى التى تدور فى فلك ن.ق.أ . وان سعت لتجاوزه بعض الشئ عن طريق أخذ التغيرات التى تطرأ على الهيكل الاقتصادى فى الحسبان ، محاولة الاقتصادى السوفيتى كوسوف . ونقطة البدء فى محاولة كوسوف هى أن الاقتصاد قد يحقق نموا ملحوظا فى ن.ق.أ . ، ومع ذلك فقد لا ينطوى مثل هذا النمو على تنمية حقيقية طالما أنه لم يصطحب بتغير محسوس فى هيكل الاقتصاد القومى .[1] بعبارة أخرى ، الفكرة الرئيسية التى أنطلق منها كوسوف هى اتخاذ التغير الهيكلى فى الاقتصاد معيارا للتمييز بين النمو والتنمية . والتغير الهيكلى المقصود - طبقا لكوسوف - هو التغير فى مساهمة القطاعات الاقتصادية فى تكوين ن.ق.أ . لصالح ما يمكن اعتباره قطاعات ديناميكية ذات فعول قوى فى تأمين التطور الذاتى للاقتصاد القومى على المدى الطويل .

(١) يعتمد العرض الوارد بالمتن على وصف منهج كوسوف المعروض بالتفصيل ، مع محاولة تطبيقية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٥ فى دراسة محمد رضا العدل " مؤشرات النمو والتنمية - دراسة تنموية لهيكل الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٥ " ، المنشورة فى : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩ . أما المقال الأصلى لكوسوف فهو منشور عام ١٩٧٥ فى العدد ١٢ من المجلة السوفيتية :

.Vaprosy Ekonomiki

وانطلاقا من هذه الفكرة فقد ميز كوسوف بين ثلاثة أنواع من معدلات التقدم الاقتصادى وهى :

أ ـ معدل النمو فى ن٠ق٠أ ٠ المحسوب وفقا للعرف السائد ، وهو ما نطلق عليه معدل النمو التقليدى ٠

ب ـ معدل النمو فى ن٠ق٠أ ٠ المحسوب بافتراض ثبات الهيكل القطاعى ، وهو ما نطلق عليه معدل النمو الاستاتيكى ٠

جـ ـ معدل النمو فى ن ٠ ق ٠ أ ٠ الذى يظهر ما يطرأ على الهيكل القطاعى للاقتصاد القومى من تغيرات ، وهو ما نطلق عليه معدل النمو الديناميكى ٠

ومعدل النمو التقليدى واضح المعنى ، ويمكن التعبير عنه كالتالى :

$$G_y = \frac{GNP_t}{GNP_0} - 1$$

حيث :

GNP_0 = ن٠ق٠أ ٠ فى سنة الأساس ٠

GNP_t = ن٠ق٠أ ٠ فى سنة المقارنة ٠

أما معدل النمو الاستاتيكى فيعرفه كوسوف كالتالى :

$$G_s = \frac{GNP^*_t}{GNP_0} - 1$$

أى أنه معدل النمو فى ن٠ق٠أ ٠ من مستواه الفعلى فى سنة الأساس GNP_0 الى المستوى GNP^*_t الذى كان سيبلغه فى سنة المقارنة فيما لو ظل الهيكل القطاعى للاقتصاد القومى ثابتا ٠ ويعبر عن ثبات الهيكل القطاعى بثبات نسبة ناتج كل من القطاعات الديناميكية والقطاعات التقليدية الى ن٠ق٠أ ٠ فى سنة الأساس ٠ ومن الطبيعى أن نسبة القطاعات يمكن أن تبقى ثابتة فى ظل معدلات مختلفة لنمو الناتج ، اذ المهم فقط هو أن تنمو كل القطاعات بنفس المعدل ٠ وهنا نجد أن كوسوف يأخذ بفرض مبسط ألا وهو أن نمو ن٠ق٠أ ٠ فى حالة ثبات الهيكل يتميز بوصول ناتج القطاعات التقليدية الى نفس المستوى الفعلى الذى بلغه فى حالة تغير الهيكل ، مع ترك ناتج القطاعات الديناميكية يتحدد بما يحافظ على ثبات النصيب النسبى لكل من القطاعات التقليدية والقطاعات الديناميكية فى ن٠ق٠أ ٠ عند

نفس مستواه فى سنة الاساس [1] .

أما معدل النمو الدينامیکی فیعرفه کوسوف بأنه :

$$G_d = \frac{GNP_t}{GNP^*_t} - 1$$

أى أنه معدل نمو ن.ق.أ . من المستوى الذى كان سيبلغه فى سنة المقارنة فيما لو لم يكن قد حدث تغير فى الهيكل القطاعى الى المستوى الذى بلغه فى ظل تغير الهيكل فى سنة المقارنة ، وهذا المعدل هو الذى يعبر طبقا لكوسوف عن مدى تغير الهيكل الاقتصادى لصالح التنمية . ويمكن التعبير عن العلاقة بين معدلات النمو الثلاث على النحو التالى [2] :

---

(١) للتوضيح تأمل المثال التالى وبياناته مأخوذه من دراسة د . العدل المشار اليها سابقا افرض الناتج الفعلى للقطاعات الدينامیکیة هو ١٣٧ر٩ مليون جنيه و ٢٦٦ر١ مليون جنيه فى السنتين ١٩٥٢/٥٣ و ١٩٥٩/٦٠ على التوالى .
افرض أيضا أن الناتج الفعلى للقطاعات التقليدية هو ٧٦٣ر٤ مليون جنيه و ١٠١٩ر١ مليون جنيه فى السنتين ١٩٥٢/٥٣ و ١٩٥٩/٦٠ على التوالى . لحساب الناتج الافتراضى للاقتصاد القومى فى سنة المقارنة فى حالة ثبات الهيكل نفترض أنه يتكون من نفس ناتج القطاعات التقليدية المتحقق فى سنة المقارنة أى ١٠١٩ر١ مليون جنيه ، ثم تحسب ن.ق.أ . الافتراضى باعتبار أن ناتج القطاعات التقليدية (١٠١٩ر١) مليون جنيه يمثل نفس النسبة الى ن.ق.أ . فى سنة الاساس أى ٨٤ر٧٪ . بذلك نجد أن ن.ق.أ . الافتراضى هو ١٢٠٣ر٢ مليون جنيه ، وناتج القطاعات الدينامیکیة هو الباقى أى ١٨٤ر١ مليون جنيه ويمثل ١٥ر٣٪ من ن.ق.أ . وهكذا تتكون لدينا الصورة التالية :

السنة	١٩٥٢/٥٣		١٩٥٩/٦٠		١٩٥٩/٦٠	
	فعلى		فعلى		بافتراض ثبات الهيكل	
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%
ناتج القطاعات الدينامیکیة	١٣٧ر٩	١٥ر٣	٢٦٦ر١	٢٠ر٧	١٨٤ر١	١٥ر٣
ناتج القطاعات التقليدية	٧٦٣ر٤	٨٤ر٧	١٠١٩ر١	٧٩ر٣	١٠١٩ر١	٨٤ر٧
ن.ق.أ .	١٠١٩ر١ = GNP_0		١١٨٥ر٢ = GNP_t		١٢٠٣ر٢ = GNP^*_t	

(٢) باستخدام بيانات المثال المذكور فى الحاشية السابقة نجد أن معدلات النمو خلال الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٩/٦٠ هى : $G_d = 7\%$ $G_s = 33\%$ $G_y = 43\%$

ومن الواضح أن النمو الاستاتيكى هو صاحب الشأن الأكبر فيما تحقق من نمو خلال تلك الفترة .

$$(13)\quad G'_y = G'_s \cdot G'_d$$

حيث $G'_y = G_y + 1$ ؛ $G'_s = G_s + 1$ ؛ $G'_d = G_d + 1$ أو ببساطة فإن العلاقة بين المفاهيم المختلفة لـ ن٠ق٠أ٠ هي :

$$(14)\quad \frac{GNP_t}{GNP_0} = \frac{GNP^*_t}{GNP_o} \cdot \frac{GNP_t}{GNP^*_t}$$

ويتأمل العلاقة (١٣) أو (١٤) نلحظ أن النمو يمكن أن يتحقق دون تنمية اذا كان $G_d = o$ (أو $G'_d = 1$) ، وأنه كلما زادت قيمة G_d (أو G'_d) كلما كان ذلك دليلا على تحقق درجة أعلى من التنمية . هذا ويمكن قياس درجة التنمية طبقا لكوسوف ـ بوجه آخر يعبر عن تغير الهيكل القطاعي . فاذا افترضنا أن الهيكل في سنة معينة هو (a_o , b_o) وأنه أصبح (a_t , b_t) في سنة أخرى ، حيث a_i هي نسبة ناتج القطاعات التقليدية الى ن٠ق٠أ٠ و b_i هي نسبة ناتج القطاعات الديناميكية الى ن٠ق٠أ٠ $(i=o,t)$ فإن كوسوف يقترح قياس درجة تغير الهيكل (درجة التنمية) بقيمة معامل معين وليكن K [1] :

$$(15)\quad K = o.5 \left[|a_t - a_o| + |b_t - b_o| \right]$$

ومن الواضح أن $k = o$ في حالة جمود الهيكل ، $K = 1$ في حالة التغير الكلي في الهيكل ، أي في حالة الانتقال من $(a_o = 1, b_o = o)$ إلى $(a_t = o, b_t = 1)$.

وعموما فإن :

$$o \leq K \leq 1$$

ويلاحظ أن الصيغة (١٥) ليست الا تعبيرا معقدا عن مقدار بسيط ، أي قيمة K ، وهو التغير في النصيب النسبي في ن٠ق٠أ٠ لناتج القطاعات التقليدية أو الديناميكية بين نقطتين ، زمنيتين حيث أن المقدار $|a_t - a_o|$ مساو بالضرورة للمقدار $|b_t - b_o|$ أي أن :

$$(15)\quad K = \begin{cases} a_t - a_o \\ b_t - b_o \end{cases}$$

---

(١) في المثال السابق يلاحظ أن :

$b_t = o.2o7,\ a_t = o.793$ $\qquad$ $b_o = o.153,\ a_o = o.847$

وعلى ذلك فإن :

$$K = o.5 \left[|o.847 - o.793| + |o.153 - o.2o71| \right] = o.o54$$

هذا اذن هو مقياس كوسوف للتنمية ، وبرغم أهمية العنصر الذى حاول كوسوف ادماجه فى تعريف معدلات النمو ، وهو التغيرات الهيكلية ، الا أننا نعتقد أن حظ هذه المحاولة من النجاح محدود للغاية وذلك للسببين التاليين : (١)

(١) اذا سلمنا مؤقتا بإمكان التعبير عن التغير فى الهيكل الاقتصادى بدلالة التركيب القطاعى للاقتصاد القومى ، فأن المقياس المقترح قاصر من نواح عديدة فاستخدام نسب ناتج القطاعات الى ن٠ق٠أ٠ كمؤشر للتركيب القطاعى ينطوى على شئ من عدم الدقة ، اذ قد يتقلب القطاعات من سنة الى أخرى لأسباب لا شأن لها بتغيرات الهيكل ٠ فنصيب القطاعات الزراعية مثلا ، يتذبذب مع تقلب الأحوال الجوية ، ونصيب الصناعة فى ن٠ق٠أ٠ فى وقت معين قد لا يعبر عن الطاقة الحقيقية لهذا القطاع فى حالة وجود طاقة عاطلة أيا كانت أسبابها ٠ وربما يكون أكثر دلالة فى التعبير عن التركيب القطاعى مؤشرات أخرى مثل أنصبة القطاعات المختلفة فى رأس المال القومى ، أى توزيع الأصول الرأسمالية على مختلف القطاعات ٠

ومن جهة أخرى ، يلاحظ أن كلا من معدل النمو الديناميكى G_d ومقياس درجة درجة التنمية K ، يثير مشكلة صعبة عند استخدامه ، خاصة فى المقارنة بين أوضاع دول مختلفة ، وذلك بتغافله للمستوى الذى تحقق فى سنة الأساس ٠ اذ لا يتصور أن يستمر نمو القطاعات الديناميكية الى ما لا نهاية أو الى المدى الذى يتساوى فيه ناتج هذه القطاعات مع ن٠ق٠أ٠ ولهذا فقد تبدو درجة التنمية طبقا لهذا المقياس ضئيلة لا لشئ الا لأن نصيب القطاعات الديناميكية فى ن٠ق٠أ٠ لسنة الاساس كان مرتفعا ٠ كذلك

(١) راجع المناقشة والتعقيب على دراسة د٠ العدل فى : الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧ — ٤٦٠

يتعين تحديد نقطة حرجة ، أو مستوى حرج ، لتطور الهيكل يصبح بعدها المزيد من النمو فى القطاعات الديناميكية غير مرغوب فيه . ولذا فأن المقياس المقترح يفتقر الى معيار يحدد متى يتوقف التحول فى الهيكل لصالح القطاعات الديناميكية عن أن يكون مرغوبا ، فضلا عن أنه لا يحدد المستوى الذى يكفى لتأمين التطور الذاتى للاقتصاد القومى على المدى الطويل وهى الفكرة التى انطلق منها كوسوف .

ومن جهة ثالثة ، يلاحظ ان المقياس المقترح يركز على نصيب قطاعات بعينها وهى القطاعات الديناميكية ، وكأن مجرد نمو هذا النصيب هو الذى يولد النمو ويؤمن التطور على المدى الطويل . وهذا غير صحيح . اذ قد يزداد نصيب هذه القطاعات دون أن ينطوى ذلك على دفع الاقتصاد القومى ككل على طريق النمو الذاتى المستمر لفترة طويلة . وهذا ما يحدث عندما تكون مثل هذه القطاعات على هيئة جيوب منعزلة لا صلة لها ببقية قطاعات الاقتصاد القومى . ولذا فانه من الامور الهامة التى كان ينبغى أخذها فى الاعتبار قياس درجة التشابك فى الهيكل الاقتصادى ومدى توثق الروابط بين مختلف القطاعات على مر الزمن .

وأخيرا ، وعلى هذا المستوى من التقويم ، فأن فكرة القطاعات الديناميكية تفتقر الى الوضوح فليست هناك قطاعات ديناميكية بذاتها ومعزل عن زمان ومكان محددين . كما أن القطاعات الديناميكية قد لا تكون بالضرورة هى القطاعات الصناعية على نحو ما ذهب اليه د . العدل فى تطبيقه لمقياس كوسوف على الاقتصاد المصرى ، اذ أن ذلك ينطوى على مساواه ضمنية بين التنمية والتصنيع ، وهذه فكرة لم تعد تصادف قبولا فى الفكر التنموى الحديث . فمفهوم التنمية أوسع وأرحب وأبعد تأثيرا من مفهوم التصنيع . وبرغم أن المفهومان قد يتقابلان فى نطاق معين ، فأنهما يفترقان فى مجال واسع . ومع التسليم بأن التصنيع يقوم بدور بالغ الخطورة فى مجرى التنمية ، الا أن القوى المحركة للتصنيع ليست بالضرورة هى نفس القوى المحركة للتنمية . كما أن التصنيع ليس هو كل ما تنطوى عليه عملية التنمية . فبعض الدول تعد متقدمة برغم أن وزن الصناعة فيها ليس كبيرا وبرغم ان القطاع الزراعى هو محور النمو فيها كالدنمرك ونيوزيلندا . وعدد غير قليل من الدول المتخلفة شهد نمو صناعات هامة جديدة ، ومع ذلك ظل الاقتصاد والمجتمع ككل موصوما بالتخلف لأن هذه الصناعات كانت منقطعة الصلة ببواقى القطاعات ، ولأن التركيز على التصنيع ربما تسبب فى عرقلة نمو الزراعة مصدر القوت الرئيسى والقاعدة الأساسية للنشاط الاقتصادى لغالبية السكان ، ولأن

الصناعات أقيمت كجزر منعزلة فى بحر من الأمية وسوء التغذية والانحطاط الادارى والسياسى والتبعية الاقتصادية والسياسية [1] .

(ب) لقد سلمنا مؤقتا ، ولاغراض مناقشة المقياس المقترح على مستوى معين ، بامكان التعبير عن التغير الهيكلى بدلالة التغير فى التركيب القطاعى للاقتصاد القومى . لكن هذا المنهج ينطوى على مفهوم ضيق جدا لفكرة التغيرات الهيكلية فى مجرى التنمية . ذلك أن التغيرات الهيكلية لا تنصرف فقط الى الجانب المادى أو الفنى فى عملية التنمية ، وهو ما تعبر عنه فكرة الوزن النسبى للقطاعات المختلفة ، وانما هى تنصرف الى جوانب سياسية واجتماعية وادارية وتنظيمية شتى . فقد تتغير نسب القطاعات ومع ذلك لا تتحقق التنمية بالمعنى المحدد فى صدر هذه الورقة ، اذا لم يكن هذا التغير نتاج جهد محلى يستوعب طاقات أكبرية السكان ، واذا لم يتغير أسلوب التفكير نحو العلمية والعقلانية ، واذا لم يكن التغير القطاعى متناسبا مع تلبية الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع ، واذا لم يتحرر المجتمع من قيود التبعية ، واذا لم يتوزع ناتج القطاعات على نحو يتحسن معه حال الاغلبية الفقيرة من السكان . ان ما يؤمن الانطلاق الذاتى للمجتمع على طريق التنمية ليس مجرد قيام صناعات معينة — على أهميته — وانما هو ذلك النوع من التغير الاجتماعى الذى يطلق العنان لنمو ملكات الانسان وازدهار طاقاته ، ويحرر قوى الانتاج من القيود التى تعوق نموها بسبب سيادة أشكال غير مواتية من علاقات الانتاج ، أو بسبب عدم التناسق بين البنيان التحتى والبنيان الفوقى للمجتمع . ان هذا كله يندرج بشكل ما تحت مظلة التغيرات الهيكلية التى نقصدها عند الحديث عن التنمية الحقة . وهو ما يقصر مقياس كوسوف عن التعبير عنه .

---

(١) ينبغى ان نذكر — للانصاف — أن د . العدل يعترف بصعوبة تحديد مفهوم القطاعات الديناميكية ، كما انه لا يدعى أن محاولته لتطبيق الفكرة قد نالت كل ما تستوجبه من تدقيق . بل انه يذكر مشكلات أخرى تواجه استخدام مقياس كوسوف من حساسيته لتقلبات الاسعار وللتقسيم القطاعى المستخدم .

٤ السعي لتجاوز المقياس التقليدي للتنمية مع الاحتفاظ بفكرة المقياس الواحد

سوف نناقش في هذا القسم أربع محاولات لصياغة مقياس مركب للتنمية . وهذه المحاولات هي :

أ — المحاولة التي ارتبطت باسم موريس د ي موريس ومجلس التنمية الخارجية بالولايات المتحدة الامريكية والتي تمخض عنها المقياس المعروف باسم المؤشر المادي لنوعية الحياة .

ب — المحاولة التي قام بها درفنوفسكي في الدراسة التي أجراها لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، والتي أسفرت عن اقتراح مقياس لمستوى المعيشة .

جـ — محاولة ماجرانان ورفاقه بمعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، والتي انتهت الى صياغة مؤشر عام للتنمية .

د — المحاولة التي قام بها تشيبانك في الدراسة التي أجراها لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وخرج منها بمقياس لمستوى التنمية .

٤ . ١ المقياس المادي للتقدم في نوعية الحياة

تمشيا مع الاتجاه الحديث الذي يركز الاهتمام على قضايا اشباع الحاجات الأساسية في سياق التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وانطلاقا من الادراك المتزايد لعجز المؤشرات

---

(١) يعتمد العرض التالي لمقياس م.م.ح (PØ LI) على :

M.M. Mclaughlin and ODC staff, The United States and World Development Agenda 1979, Praeger, New York, 1979; E. Cooper, "Composite Socio-Economic Indices of Development: A Critique", a paper presented to Study Seminar 91, Institute of Development Studies, University of Sussex, July-August, 1979,. and Hicks and Streeten, op.cit pp. 576-577.

أنظر أيضا في شأن هذا المقياس :

Morris D. Morris, Measuring the Conditions of the World's poor : The Physical Quality of Life Index, Pergamon press, New York, 1979.

التقليدية للدخل مثل ن م ق م أ م ومعدل نموه عن التعبير عن مدى ما تحرزه دولة من تقدم في مجال اشباع الحاجات الأساسية والتحسن في أحوال الفقراء ، اقترح مجلس التنمية الخارجية الأمريكي في عام ١٩٧٧ مقياسا مكملا — وليس بديلا — لمقياس ن م ق م أ م ، أطلق عليه المؤشر او المقياس المادي لنوعية الحياة ، وسوف نشير اليه فيما يلي بالحروف م م ج م .

ومقياس م م ح م عبارة عن مقياس مادي مركب . والمقصود بأنه مقياس مادي هو أنه يعتمد على مؤشرات مادية (أو فيزيقية) غير نقدية للأوجه المختلفة للتنمية . أما المقصود بأنه مقياس مركب ، فهو أنه يتكون عن طريق دمج عدد من المؤشرات التي تلخص أوجه الرفاهة أو نوعية الحياة . والواقع أن م م ج م هو نتاج دمج المؤشرات الثلاثة التالية :

أ — معدل وفيات الرضع .

ب — توقع الحياة من الميلاد ، وقد حل محله حديثا توقع الحياة في السنة الأولى من العمر .

جـ — نسبة السكان غير الأميين أو المتعلمين .

ويذكر هكس وستريتن أن التسمية الأصلية لهذا المقياس (المقياس المادي لنوعية الحياة) هي تسمية مجانبة للصواب ، حيث أن المتغيرات الداخلة في المقياس لا تعبر عن نوعية الحياة حقيقة . فمتغير توقع العمر يعبر عن كمية الحياة (عدد سنوات) ، لا عن جودة الحياة . والمتغيران الآخران يعبران عن مدى الفعالية في خفض الوفيات ومكافحة الأمية [1] . وفي رأينا أن هذا النقد ليس مبررا / كافية . صحيح أن المقاييس المذكورة تعتمد على الكم وهذا أمر لا مفر منه . غير أن الكم قد يعبر في الحالات المشار اليها في اطار م م ج م عن تحسن في نوعية الحياة . فأزدياد العمر المتوقع وانخفاض الوفيات هي مؤشرات لارتقاء الأحوال الصحية والتحسن في التغذية . وانخفاض نسبة الأمية مؤشر على الارتقاء بجانب اساسي في البشر وهو التعليم . غير أنه يجب أن نعترف من جهة أخرى بأن ازدياد عدد سنوات الحياة المتوقعة قد لا ينطوي على تحسن في نوعية الحياة ، اذ أن العمر الأطول ليس مرادفا بالضرورة لحياة أسعد .

---

(1) Hicks and streeten, op.cit., p.576

ونظرا لعدم توفر البيانات الخاصة بتوقع الحياة فى السنة الأولى من العمر على مستوى أقاليم الدولة المختلفة ، فقد قام بعض الباحثين باستبدال هذا المتغير بمتغير نائب وهو مدى توفر المياة النقية ، نظرا لما بين هذين المتغيرين من صلة قوية .
وهذا ما حدث فى الدراسة التى أجراها فيلد وروبس عن م م ح فى المحافظات المصرية .(١)

ويتم حساب م م ح . للدول المختلفة باجراء عملية تنميط وترتيب لقيم المؤشرات الداخلة فى تركيبه بحيث يأخذ كل مؤشر قيمة واقعة فى المدى من صفر الى مائة (الصفر يشير الى أسوأ الحالات والمائة تشير الى أفضل الحالات ، وبطبيعة الحال فأن مؤشر المقدرة على القراءة والكتابة لا يحتاج الى تنميط لكونه نسبة مئوية بحكم تعريفه) . وعند ادخال م م ح فى سنة ١٩٧٧ كانت القيم المتطرفة لكل مقياس تؤخذ من بيانات عن السنتين ١٩٥٠ و ١٩٧٣ ، فأعلى قيمة (التى تناظر ١٠٠) هى أعلى قيمة فى سنة ١٩٧٣ ، وأدنى قيمة (التى تناظر صفر) هى أدنى قيمة متحققة للمؤشر فى سنة ١٩٥٠ .
أما الآن فأن مجلس التنمية الخارجية يجرى عملية التنميط بتعريف القيم القصوى بأنها أفضل توقع للحياة فى السنة الاولى من العمر وأفضل معدل رخيات للرضع يتوقع حدوثها بحلول عام ٢٠٠٠ بدلا من أفضل المعدلات الحالية (فى سنة ١٩٧٣) . وقد أدى هذا التعديل الى خفض م م ح . قليلا بالنسبة للدول المتقدمة (اذ كانت الطريقة السابقة فى الحساب تجعل مقياسها أقرب الى الكمال ، أى قريبا من المائة) ، بينما رفع ذلك من أهداف الحاجات الأساسية لكل الدول . أما القيم الدنيا فمازالت تؤخذ على أنها تناظر أسوأ المعدلات المتحققة فى سنة ١٩٥٠ (٢) . ويعد تحديد القيم الدنيا والقصوى لكل مؤشر ، ترتب القيم الوسيطة على أساس

(١) أنظر J.O. Field and G.Ropes, "Development in the Egyptian Governorates: A Modified physical Quality of life Index", L'Egypte Contemporaine, Vol 69, No. 372, April 1978, pp. 149-162.

(٢) فيما يتعلق بتوقع الحياة فى أول سنة من العمر فأن أفضل معدل يتوقع تحقيقة فى أية دولة فى عام ٢٠٠٠ وهو ٧٧ سنة يعطى القيمة ١٠٠ ، بينما تعطى القيمة صفر لأسوأ معدل تحقق فى أية دولة فى عام ١٩٥٠ وهو ٣٨ سنة (فى غينيا بيساو) . بالمثل ، فأن أفضل معدل يتوقع تحقيقه فى أية دولة سنة ٢٠٠٠ لوفيات الرضع وهو ٧ فى الالف يعطى القيمة ١٠٠ ، بينما تعطى القيمة صفر لأسوأ معدل تحقق سنة ١٩٥٠ وهو ٢٢٩ فى الالف (فى جابون) .

تناسبي . وأخيرا ، يتم دمج المؤشرات الثلاثة بعد تنميط وترتيب قيمها في المؤشر المركب (م ن م ح) بأخذ الوسط الحسابي لهذه المؤشرات الثلاث ، مما يعني أن م ن م ح ، يحسب بأعطاء أوزان متساوية للمؤشرات الثلاثة الداخلة في تركيبه .

ويزعم مجلس التنمية الخارجية أن لهذا المقياس مزايا عديدة :

١ — أنه يحتمد على عدد من المؤشرات التي يتوفر عنها عادة بيانات — قد تتفاوت في جودتها ولكنها متاحة بالنسبة لمعظم دول العالم .

ب — ان المؤشرات الثلاثة تعبر عن حاجات أساسية وهي مناسبة لقياس الرفاهة المادية . فالحد الأدنى من حاجات ورغبات الافراد انما يتمثل في توقع حياة أطول ، وأمراض أقل وفرص أكبر . وهذه الاحتياجات الدنيا يمكن بلوغها بتغذية أفضل ، ورعاية صحية أحسن ، وتوزيع أكثر عدالة للدخل ، ومستويات أعلى للتعليم وفرص اكثر للعمالة . وهذه أمور قد لا تثير خلافا يذكر ، ولكن ما يثير الخلاف حقيقة هو مدى تعبير م ن م ح . عن هذه الاشياء وقياسه لها .

جـ — ان م ن م ح . يقيس نواتج التنمية وليس مدخلات التنمية . فالمؤشرات التي يتكون منها المقياس هي ثمرة الاستثمار والانفاق على التعليم والصحة والتقدم التكنولوجي وغير ذلك من مدخلات التنمية .

د — ان المؤشرات الثلاثة التي يحتمد عليها في حساب م ن م ح . تتسم بالموضوعية ولا تنطوي على تحيز حضاري معين ، ومن ثم فهي تصلح كمعيار لمقارنة الأداء التنموي — بمفهوم أشباع الاحتياجات الأساسية — فيما بين الدول . فتوقع الحياة ووفيات الرضع هما مؤشران جيدان لنواح هامة من التقدم الاجتماعي ، حيث أنهما يعبران عن جماع آثار التغذية والصحة العامة والدخل والبيئة العامة . فضلا عن ذلك فأن كلا من هذين المؤشرين يعكس جوانب متميزة للتقدم الاجتماعي . فتوقع الحياة أكثر اتصالا بالتغذية والبيئة العامة خارج المنزل ، بينما وفيات الرضع ترتبط ارتباطا قويا بوفرة الماء النقي والبيئة المنزلية وحالة الأمهات . أما مؤشر غير الاميين فهو مقياس للرفاهة فضلا عن كونه يعبر عن المهارات الضرورية لعملية التنمية .

هـ — يقال أيضا ان المؤشرات الثلاثة تعطى سويا معلومات هامة عن كيفية توزيع مزايا التنمية وثمارها .

غير أن تأمل المزايا المزعومة لمقياس م.م.ح . يكشف عن مغالاة شديدة وادعاءات غير مبررة . وبيان ذلك كما يلى :

ا — لا خلاف حول التحديد المعطى لحاجات السكان الاساسية . ولكن ثمة مجال كبير للخلاف حول مدى تعبير مقياس م.م.ح . عن مدى اشباع هذه الحاجات . فالمؤشرات الثلاثة المختارة لا تمثل (مثلا) كافيا — ولا تقول كاملا — الحاجات الأساسية المذكورة ولا وسائل تحقيقها . انظر مثلا الغرض بمعناها الواسع أو حتى فرص العمالة فقط ، وسوف لا تجد ما يعبر عنها بوضوح فى م.م.ح . فضلا عن ذلك ، فأن اثنين من المؤشرات الثلاثة مرتبطان ارتباطا شديدا بحيث يصعب القول بأنهما يعبران عن أوجه مختلفة للاوضاع الاجتماعية ، وهما توقع الحياة ووفيات الرضع . إذ من المعروف أن الأول يتوقف على الثانى بطريقة مباشرة ، مما يؤدى الى تحيز المقياس المركب لذلك الجانب من الأوضاع الاجتماعية الذى يمثله هذان المؤشران . صحيح أن هذا التحيز قد خفف بعض الشىء باحلال توقع الحياة فى السنة الاولى محل توقع الحياة عند الميلاد مما يقلل من التداخل مع وفيات الرضع . ولكن التحيز يظل قائما .(١)

(١) الواقع أن المكونات الثلاثة لمقياس م.م.ح مترابطة ترابطا شديدا بحيث يمكن القول أن أيا منها يغنى عن الآخرين ، ويفضى الى ترتيب للدول مماثل لذلك الذى تم الحصول عليه باستخدام م.م.ح . وعموما فأن معاملات الارتباط البسيط بين أى زوج من المكونات الثلاثة تزيد على ٩ر٠ ، وهى معنوية عند مستوى ٥٪ ، كما أن معاملات ارتباط الرتب لسبيرمان هى الأخرى قوية (أكبر من ٩ر٠) ومعنوية احصائيا . فضلا عن ذلك فأن هناك ارتباطا قويا بين م.م.ح . ومتوسط نصيب الفرد من ن.ق.أ . ، الأمر الذى يجعل ترتيب الدول طبقا لمقياس م.م.ح . مشابها لترتيبها طبقا لمقياس متوسط نصيب الفرد من ن.ق.أ . ، فيما عدا بعض الحالات الشاذة (مثل الدول العربية البترولية التى شهدت ارتفاعات ضخمة فى دخولها فى السبعينيات) أنظر :

D.A. Larson and W.T. Wilford, "The Physical Quality of life Index: A Useful social Indicator?, World Development, Vol. 7, No.6, June 1979, pp.581-584.

ب — أن ادماج المؤشرات الثلاثة في مؤشر واحد عن طريق حساب الوسط الحسابي لها ، ينطوي كما سبق ذكره على ترجيح هذه المؤشرات الثلاثة بأوزان متساوية . وهذا الاجراء تحكمي فضلا عن أنه يفتقر الى منطق مقبول . كما أنه يثير بعض الصعوبات نظرا لأن القيم التي تعطى لكل مؤشر على السلم النمطي (من صفر الى مائة) لكل دولة تحسب على أساس نسبي . وذلك يفترض أن مسار النمو الذي يأخذه كل مؤشر عبر الزمن هو مسار خطي ، وأن زيادة معينة في مؤشر معين في بلد ما مكافئة لنفس الزيادة التي تحدث في نفس المؤشر لبلد آخر أكثر تقدما . فهل يمكن اعتبار زيادة مدتها ٥ سنوات في توقع الحياة في الهند مكافئة لزيادة مماثلة في الولايات المتحدة ، برغم الفارق في مستوى توقع الحياة بين البلدين عند النقطة الزمنية محل المقارنة ، وبرغم الفارق الكبير في تكلفة تحقيق مثل هذه الزيادة ؟ ان المتوقع عادة أن يختلف نمط التغير في المؤشرات المختارة باختلاف مستوى التقدم الذي أحرز فعلا في البلدان موضع المقارنة . ان عملية تنميط وترتيب قيم المؤشرات للدول المختلفة ، وما تنطوي عليه من ترجيحات ضمنية وصريحة ، تثير مشاكل لا شك تجعل عملية المقارنة بين الدول أو حتى للدولة الواحدة عبر الزمن محفوفة بالمخاطر .

جـ — ان المقياس المركب لا يغني حقيقة عن الرجوع الى المؤشرات الثلاثة التي تدخل في تكوينه اذا أردنا معرفة حقيقة ما حدث من تغير في الاوضاع الاجتماعية التي يزعم المقياس المركب التعبير عنها . تأمل حالة مصر من خلال م م ح . للسنتين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ طبقا لحسابات مجلس التنمية الخارجية :

السنة	معدل وفيات الرضع	توقع الحياة في السنة الاولى	نسبة غير الاميين	م م ح
١٩٦٠	١٠٩ر٣	٥٨ر٤	٢٠ر٥	٤٢ر٢
١٩٧٠	١١٦ر٣	٥٨ر٣	٤٠ر٠	٤٧ر٦

ان النظرة الاولى الى م م ح تفيد حدوث تحسن في الرفاهة الاجتماعية ومدى أشباع الحاجات الأساسية ولكن الرجوع الى المؤشرات الثلاث التي يتكون منها م م ح . توضح أن هذا التحسن يرجع اساسا الى الزيادة الضخمة في واحد فقط من المؤشرات الثلاثة وهو التعليم (حيث تضاعفت نسبة غير الاميين بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠) ، بينما ظل توقع الحياة في السنة الأولى من العمر ثابتا تقريبا ، وارتفع معدل وفيات الرضع فيما بين هاتين السنتين ارتفاعا بسيطا . وطبيعي انم م ح لا بد

وأن يسجل ارتفاعا محسوسا اذ أن الوسط الحسابى كما هو معلوم يتأثر بالقيم المتطرفة ، وهذا ماحدث من جراء الزيادة الضخمة فى مؤشر التعليم . ومن الواضح من هذا المثال ان م م ح . يقصر عن التعبير عن مجمل الاوضاع الاجتماعية فى مصر خلال تلك الفترة وأنه لا يعكس سوى التغير فى وجه واحد من أوجه التقدم الاجتماعى فى تلك الحالة وهو التعليم . ويمكن أعطاء أمثلة أخرى فى حالة باكستان والنيجر والجزائر والبرازيل لهذا النوع من المفارقات والتحيز الناتج عن أسلوب تركيب م م ح . كمقياس للرفاهة والتقدم الاجتماعيين .

د — ان الزعم بأن المؤشرات الثلاثة التى يتألف منها م م ح . تتضمن معلومات عن كيفية توزيع ثمرات التنمية هو زعم باطل لا يستند الى الحقيقة . فالمؤشرات الثلاثة هى جميعا مؤشرات اجمالية : تمثل متوسطات لمجموع السكان ، لا يميز فى حسابها بين الفقراء والأغنياء ولا بين أهل الريف وأهل الحضر . وتبرير أن المؤشرات المختارة تعكس الخصائص التوزيعية داخل الدول بمقولة : " أن الدول لا يمكنها أن تحقق متوسطات قومية عالية لنسبة غير الأميين وتوقع الحياة ووفيات الرضع ما لم تكن أغلبية سكانها قد استفادت من النمو الحادث فى كل من هذه المجالات " [1] ، هو فى نظرنا تبرير ضعيف على أحسن الافتراضات . فقد لا يصدق هذا القول الا فيما يتعلق بمؤشر غير الأميين ، اذ أن غالبية الفقراء أميين ، ومن ثم فالارتفاع فى نسبة غير الأميين يعنى غالبا تحسنا فى الحالة التعليمية للفقراء . ولكن الوضع مختلف فيما يتعلق بترقع الحياة ووفيات الرضع . تأمل المثال التالى :

افرض أن دولة ما سجلت انخفاضا فى معدل وفيات الرضع من ١٧٠ الى ١٦٦ خلال فترة زمنية معينة . إننا يمكن أن نتصور حدوث ذلك الانخفاض العام نتيجة أنخفاض كبير فى معدل وفيات الرضع لدى فئات الدخل الأعلى من السكان من ٥٠ الى ٣٠ فى الالف مع ثبات المعدل الخاص بفئات الدخل الأقل من السكان عند ٢٠٠ فى الالف [2] . هذا

---

(١) الاقتباس من M cLaughlin and ODC Staff, op.cit, pp.143-144

(٢) يمكن النظر الى معدل وفيات الرضع على المستوى القومى (IMR) على انه وسط مرجح لمعدل وفيات الرضع من ابناء الاغنياء (IMR_1) ، ومعدل وفيات الرضع من أبناء الفقراء (IMR_2) حيث يتم الترجيح بنسبة مواليد الفقراء الى مجموع المواليد (ولتكن ٨٠٪) ، ونسبة مواليد الأغنياء الى مجموع المواليد (٢٠٪) . أى أن :

$$IMR = 0.8\ IMR_1 + 0.2\ IMR_2$$

وفى حالة ثبات IMR_2 عند ٢٠٠ فى الألف وانخفاض IMR_1 من ٥٠ الى ٣٠ فى الألف نجد أن IMR المحسوب وفقا للمعادلة السابقة ينخفض من ١٧٠ الى ١٦٦ فى الالف .

فضلا عن أن ارتفاع م٠م٠ح ٠ قد يحدث مع ارتفاع نسبة الفقراء أو تدهور أحوالهم ، على نحو ما حدث فى دول عديدة ٠ (١)

هـ — وأخيرا ، فأن مقياس م٠م٠ح باعتماده على أفضل توقع للحياة وأفضل معدل لوفيات الرضع يتوقع تحقيقهما فى أية دولة بحلول عام ٢٠٠٠ ، يؤصل مفهوم الفجوة وهو بذلك يتعارض مع هدف أشباع الاحتياجات الأساسية الذى يزعم هذا المقياس التعبير عن مدى تحققه ، فمفهوم أشباع الاحتياجات الاساسية جاء أساسا تجاوزا لمفهوم الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ٠ ولكن أسلوب تركيب مقياس م٠م٠ح ٠ على النحو المذكور أعلاه يكرس هذا المفهوم ، حيث أن أفضل معدلات لتوقع الحياة ووفيات الرضع فى عام ٢٠٠٠ ستحقق بالضرورة فى دول متقدمة أصلا ٠ صحيح أن م٠م٠ج ٠ لا يعبر عن فجوة فى متوسط دخل الفرد ، وانما عن فجوة فى المؤشرات الثلاثة التى يتكون منها (توقع الحياة ، ووفيات الرضع ، ونسبة غير الاميين) ٠ ولكن ثمة فارق بين محاولة سد الفجوات فى هذه المجالات وبين أشباع الاحتياجات الأساسية للسكان من غذاء وصحة وكساء ومأوى ٠

استطراد :

ومما يدعم زعمنا لاعتماد م٠م٠ح ٠ على مفهوم الفجوة ، النظر فى المقياس المكمل الذى اقترحه مجلس التنمية الخارجية وهو ما يسمى معدل انقاص الفجوة DRR (٢) ٠

— ويمكن للمعدل العام أن ينخفض أيضا (من ١٧٠ الى ١٦٨ فى الألف) برغم زيادة معدل وفيات الرضع من أبناء الفقراء (من ٢٠٠ الى ٢٠٥ فى الالف) ، اذا كان الانخفاض فى معدل وفيات الرضع من أبناء الاغنياء قد حدث بدرجة أكبر (من ٥٠ الى ٢٠ فى الالف مثلا) ٠

(١) أنظر تطور التوزيع فى عدد من الدول التى ارتفع فيها م٠م٠ح فى :

World Development, Vol. 6, NO.3, March 1978.

(٢) DRR= Disparity Reduction Rate وهو مقترح فى Agenda 1979 مرجع سابق ، هى ١٣٣ ومابعدها ٠ وقد يكون من المفيد ابراز معنى هذا المعدل بالمقارنة مع معدل نمو ن٠ق٠أ ٠ فاذا كان م٠م٠ح ٠ يناظر ن٠ق٠أ ٠ كمقياس لمستوى الرفاهة ، فأن معدل انقاص الفجوة يناظر معدل نمو ن٠ق٠أ ٠ كمقياس للتقدم فى تحقيق الرفاهة ٠

ويهدف هذا المقياس الى التعبير عن مدى التقدم فى تحقيق هدف أشباع الاحتياجات الاساسية خلال مدى زمنى معين • ويتم حساب هذا المعدل وفقا للصيغة التالية :

$$DRR_{t}^{t+n} = \left(\frac{x_{t+n}}{x_{t}} \right)^{\frac{1}{n}} - 1$$

حيث تمثل x الفجوة بين قيمة مؤشر معين م•م•ح (أو أى من المؤشرات الثلاثة الداخلة فى تركيبه) فى سنة معينة وأفضل قيمة له فى سنة مستقبلية ولتكن سنة ٢٠٠٠ • فمعدل انقاص الفجوة فيما يتعلق بتوقع الحياة (عند الميلاد) عبارة عن المعدل الذى يتناقص وفقا له الفارق بين توقع الحياة الفعلى وأفضل توقع للحياة يتوقع تحققه فى عام ٢٠٠٠ وهو ٧٧ سنة •
ففى تايوان كان توقع الحياه (عند الميلاد) ٥٦ سنة فى ١٩٥٠ و ٦٩ سنة فى ١٩٧٠ • وبناء على ذلك فأن الفارق بين توقع الحياه الفعلى وتوقع الحياه فى سنة ٢٠٠٠ كان ٢١ سنة (= ٧٧ ــ ٥٦) فى سنة ١٩٥٠ ، و ٨ سنوات (= ٧٧ ــ ٦٩) فى سنة ١٩٧٠ •

وبالتعويض فى معادلة معدل انقاص الفجوة ، نجد أن المعدل السنوى لانقاص الفجوة فى توقع الحياة فى تايلوان ما بين سنة ١٩٥٠ و سنة ١٩٧٠ كان ٧ر٤٪ فى المتوسط •

وعند حساب معدل انقاص الفجوة فى م•م•ح نفسه تؤخذ أفضل قيمة متوقعة له سنة ٢٠٠٠ على أنها ١٠٠ • فقيمة م•م•ح كانت ١٤ فى سنة ١٩٥٠ و ٤٠ سنة ١٩٧٠ فى الهند • فى هذه الحالة يكون الفارق بين القيمة الفعلية والقيمة المتوقعة لمقياس م•م•ج • هو ٨٦ سنة ١٩٥٠ و ٦٠ سنة ١٩٧٠ • وبناء على ذلك يكون المعدل السنوى لانقاص الفجوة فى م•م•ح • خلال الفترة المذكورة هو ٧ر١٪ (١)

(أنتهى الاستطراد)

---

(١) اعترض نادر فرجانى على صيغة مقياس معدل انقاص الفجوة بسبب ما تنطوى عليه من تضخيم للانجاز التنموى فى المراحل المتقدمة للتنمية ، على العكس من الصيغة التقليدية لمعدل النمو التى تنطوى على مغالاة فى الانجاز التنموى فى المراحل الأولى للتنمية • أنظر :

N. Fergany, "A Measure of Development Achievement over a Period of Time Suitable for Cross-Indicator and Cross-Society Comparison", Arab Planning Institute, August 1980.

استنتاج :

يتضح مما سبق ان مقياس م٠م٠ح ٠ يقصر عن بلوغ الهدف من تركيبه ، وهو قياس مستوى التقدم الذى تحرزه أية دولة فى اشباع الاحتياجات الأساسية لسكانها ، نظرا لعدم تغطية المؤشرات المستخدمة فى تركيب هذا المقياس لعدد كاف من مجالات الاحتياجات الأساسية ، وبسبب الصعوبات التى تثيرها عملية دمج المؤشرات فى مؤشر مركب ، ولاغفال المؤشرات المستخدمة والمقياس المركب منها للجوانب التوزيعية ٠ وأخيرا ، بسبب اعتماد هذا المقياس على مفهوم الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ٠ وربما يكون قياس مدى اشباع الاحتياجات الأساسية كمؤشر للتنمية أكثر دلالة اذا ما اعتمد على مفهوم بسيط مثل مفهوم خط الفقر ، برغم ما يرد على الأخير من تحفظات ٠

٢٠٤٠ مقياس (درفنوفسكى) لمستوى المعيشة :

قام معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية فى سنة ١٩٦٦ بمحاولة لتركيب مقياس لمستوى المعيشة على المستوى القومى[(١)] ٠ وقد تولى درفنوفسكى صياغة هذا المقياس من الناحية النظرية ، بينما قام سكوت بمحاولة لتطبيقه على عشرين دولة ٠ وقد دافع التقرير الصادر بشأن هذه الدراسة عن فكرة المقياس الواحد لمستوى المعيشة لعدة أسباب[(٢)] ٠ منها

---

(١) نعتمد فى عرض هذا المقياس على التقرير التالى :

Jan Drewnowski and wolf scott, the Level of Living Index, Report No. 4, UNRISD, Geneva, Sept. 1966.

(٢) نفس المصدر ، ص ٢ — ٣ ٠

انه لا يمكن معرفة ما اذا كان مستوى المعيشة فى دولة ما قد انخفض أو ارتفع خلال فترة معينة أو ما اذا كان هذا المستوى أدنى أو أعلى من نظيره فى دولة أخرى ، ما لم يكن هناك مؤشر أو مقياس واحد لهذا المستوى . ومنها أنه لا غنى عن مثل هذا المقياس الواحد فى عمليات التخطيط حيث يتطلب الأمر المقارنة بين آثار الاستراتيجيات المختلفة للتنمية تمهيدا لاختيار أفضلها . ولا شك من وجهة نظر التقرير — فى أن من أفضل المعايير للمفاضلة بين الاستراتيجيات البديلة معيار الأثر على مستوى المعيشة . غير أن التقرير يعترف فى ذات الوقت بأن الوصول الى مقياس واحد لمستوى المعيشة تعترضه مشكلات كثيرة لعل أهمها مشكلة ترجيح المكونات المختلفة لهذا المقياس المركب .

وقد ناقش درفنوفسكى امكانية استخدام متوسط استهلاك الفرد من السلع والخدمات كمقياس لمستوى المعيشة ، وانتهى الى رفض هذا المقياس وتفضيل تكوين مقياس مركب ، على أن يتم قياس مكوناته بوحدات غير نقدية (وحدات فيزيقية) .[1] ذلك أن قيمة متوسط استهلاك الفرد لا تعبر حقيقة عن مدى اشباع الحاجات التى يتطلبها الفرد . فقيمة سلعة ما أو تكلفة الحصول عليها لا تتطابق بالضرورة مع قدرتها على اشباع حاجة معينة ، كما أن الاستهلاك قد يتضمن بنودا لا تسهم فى مستوى المعيشة كالاستهلاك الضار بالصحة . هذا فضلا عن فشل القيمة النقدية للاستهلاك فى التعبير عن حقيقة الاستهلاك فى المجتمعات الفلاحية فى الدول المتخلفة . ومن جهة أخرى لاحظ درفنوفسكى أن بعض المكونات الهامة لمستوى المعيشة قد لا ترد اطلاقا ضمن "قيمة استهلاك الفرد" ، مثل قيمة وقت الفراغ ، كما أن العلاقة بين المستوى الفعلى لاشباع حاجة معينة ومستوى الاشباع التام لهذه الحاجة لا يمكن صياغتها الا بوحدات فيزيقية .

ويتكون مقياس المعيشة من ثلاثة أجزاء :

الأول : يمثل الضروريات أو الحاجات الأساسية المادية ، وهى التغذية والمأوى والصحة .

والثانى : يمثل الضروريات أو الحاجات الأساسية المعنوية ، وهى التعليم والتمتع بوقت الفراغ والأمن .

---

(١) نفس المصدر ، ص ٥ — ٧ .

والثالث : يعبر عما أطلق عليه درفنوفسكى الحاجات الأعلى ، ويقصد بها ما يزيد عن الحاجات الأساسية ، أى فائض الدخل بعد اشباع الحاجات الأساسية .

ومن الواضح أن الحاجات المادية لم تتضمن عنصرى الملبس والانتقال . وقد برر درفنوفسكى تجاهل العنصر الأول (الملبس) بضآلة قيمته بالمقارنة بقية العناصر الأخرى للحاجات المادية ، خاصة وأن كمية الملابس اللازمة لوقاية الانسان من اخطار الطبيعة قليلة وتكلفتها ضئيلة . أما العنصر الثانى (الانتقال) فلم يؤخذ فى الحسبان بحجة أن الانتقال ليس هدفا فى ذاته ، وانما هو وسيلة لغاية ، وأن المكان الطبيعى لهذا العنصر هو الانتاج لا الاستهلاك النهائى . أما السفر للمتعة ، فقد اعتبره درفنوفسكى استثناء يندرج ضمن التمتع بوقت الفراغ[1] . والحق أن هذه تبريرات يصعب قبولها . ففيما يتعلق بالملبس ، يبدو أن القدر الذى يعتبر أساسيا منه قد تحدده بالعوامل الطبيعية وحدها بينما تتدخل التقاليد والعادات فى هذا الشأن تدخلا يصعب انكاره ، بحيث أن تكلفة الحد المقبول اجتماعيا من الكساء قد لا تكون هينة . أما الانتقال فأن استبعاده بدعوى أنه ليس هدفا فى حد ذاته ، قد يؤدى بنا — اذا أردنا الاتساق المنطقى — الى استبعاد حاجات أخرى كثيرة لا يمكن اعتبار أن أشباعها هدفا فى حد ذاته وأنما وسيلة لهدف ما .

ونعرض فيما يلى المؤشرات المقترحة لكل عنصر من عناصر المقياس المركب لمستوى المعيشة الذى أقترحه درفنوفسكى :

١ — التغذية : اقترح التعبير عنهما بمقياس للكم وهو عدد السعرات الحرارية التى يحصل عليها الفرد فى المتوسط يوميا بالمقارنة بالاحتياجات ، ومقياسين للكيف ، وهما : كمية البروتين التى يحصل عليها الفرد فى المتوسط يوميا ونسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات والسكريات . وقد قصد بالمؤشر الأخير التعبير عن مدى نقص الفتامينات والاملاح فى الغذاء الذى يحصل عليه الفرد .

٢ — المأوى أو المسكن : اقترح التعبير عن مدى اشباع هذه الحاجة بثلاثة مؤشرات هى :

أ — حجم الخدمات السكنية حيث تقسم المساكن الى ثلاث فئات حسب مدى توفر خدمات المياه

---

(١) نفس المصدر ، ص ٢٦ .

النقية والصرف الصحى ونوعية المبنى (خدمات كافية تماما ، خدمات ليست كافية تماما ، خدمات غير كافية) ، ويتم تركيب مؤشر مرجح لنسبة الناس الذين يعيشون فى الفئات الثلاثة من المساكن يعبر عن متوسط نوعية المساكن المستخدمة وبالتالى عن متوسط حجم الخدمات السكنية(١) .

ب — كافة الاشغال ، ويعبر عنها بمتوسط عدد الافراد لكل غرفة ، حيث اعتبر ان أسوأ حالة هى التى يقيم فيها أربعة أفراد فى غرفة واحدة ، وأن أفضل حالة هى التى يقيم فيها فرد واحد فى كل غرفة .

جـ — مدى الاستقلالية فى استخدام المسكن ، أى مدى ما يتاح للفرد من " حرية بيتيه " ، واقترح قياسها بنسبة عدد الوحدات السكنية الى عدد الأسر ، مع اعتبار أن أفضل وضع هو حيث تقيم كل أسرة فى وحدة سكنية ، وأن أسوأ وضع هو حيث تقيم أسرتان فى الوحدة السكنية ، (اذ تفتقد الحرية البيتية فى الحالة الأخيرة) .

٣ — الصحة : اقترح د.رفنوفسكى ثلاثة مؤشرات للتعبير عن مدى توفر الخدمات الصحية ونوعيتها :

أ — امكانية الحصول على الخدمات الصحية ، كمقياس يعبر عن مدى اشباع الحاجة الى الخدمات العلاجية . ويدخل فى تكوين هذا المقياس ثلاثة متغيرات هى : التوزيع الجغرافى لمراكز الخدمة الصحية (مثلا نسبة السكان الذين يحتاجون للسفر لمدة أربع ساعات للوصول الى مركز للخدمة الصحية) ، عدد السكان الذين يمكن أن يخدمهم العدد المتاح من الاطباء خدمة كافية (بافتراض أن أقصى عدد من السكان يمكن أن يخدمهم الطبيب الواحد خدمة كافية هو ألف نسمة) ، عدد السكان الذين يمكن خدمتهم طبيا من خلال العدد المتاح من أسرة المستشفيات (بافتراض أن أقصى عدد من السكان لكل سرير هو ١٢٠ شخصا) .

ب — نسبة الوفيات التى ترجع الى أمراض معدية وطفيلية ، ويقصد بها التعبير عن مدى فعالية الخدمات العلاجية والوقائية المتاحة .

جـ — نسبة الوفيات فى سن الخمسين أو أكبر من الخمسين الى الوفيات الاجمالية ، فالوفيات فى فئات العمر المتقدمة تعتبر الى حد كبير وفيات " حتمية " لا يمكن تفاديها ، بينما الوفيات فى فئات العمر المبكرة يمكن تفاديها الى حد كبير بتوفير الرعاية الصحية المناسبة .

---

(١) نفس المصدر ، ص ٢٩ .

وبالتالى فكلما ارتفعت قيمة هذا المقياس كلما دل ذلك على ارتفاع فاعلية الخدمات الصحية (أفضل وضع لهذا المقياس هو عندما تصل النسبة الى ٨٥٪) .

٤ — التعليم : ويستخدم فى التعبير عن مدى اشباع الحاجة الانسانية الى التعليم ثلاثة متغيرات هى :

أ — نسبة المنخرطين فى سلك التعليم . مقارنا بنسبة من يحتاجون الى التعليم . بعبارة أخرى تنسب نسبة الاستيعاب الفعلية لكل فئة عمرية الى نسبة الاستيعاب المثلى لهذه الفئة (وهى ١٠٠٪ فى الفئة ٥ — ١٤ سنة ، ٢٥ ٪ فى الفئة ١٥ — ١٩ سنة ، ٣ر٨٪ للفئة ٢٠ — ٢٤ سنة) . ويتم تركيب مقياس مرجح لهذا الغرض . (١)

ب — نسبة الناتج التعليمى ، وهى تقاس بالنسبة بين عدد التلاميذ أو الطلاب المتخرجين فى سنة معينة وعدد التلاميذ أو الطلاب الذين يلتحقون بالتعليم فى تلك السنة فى كل مرحلة تعليمية (ابتدائى ، ثانوى ، عالى) . ويتم تركيب هذا المقياس باستخدام أوزان معينة (عدد السنوات لكل مرحلة) . وأفضل وضع هو عندما تصل نسبة الناتج التعليمى الى ١٠٠٪ ، وأسوأ وضع هو عندما تصل النسبة الى الصفر . ولهذا تعتبر هذه النسبة مقياسا تقريبيا جدا لكفاءة المدارس فى انتاج خريجين .

جـ — نسبة التلاميذ الى المدرسين . ويقصد به قياس نوعية الخدمة التعليمية من زاوية مدى توفير العدد المناسب من المدرسين للتلاميذ الملتحقين بالمدارس فى المراحل التعليمية المختلفة .

٥ — وقت الفراغ والترويح عن النفس بمختلف الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية ... الخ .

وقد اقترح درفنوفسكى التعبير عن مدى اشباع الحاجة الى وقت الفراغ بدلالة عدد الساعات الخالية من العمل كل سنة لكل فرد (أفضل وضع ٦٨١٦ ساعة أى حوالى تسعة شهور ونصف فى السنة ، وأسوأ وضع هو عندما لا يتاح للفرد سوى ٢٩١٢ ساعة خالية من العمل ، أى حوالى أربعة شهور فى السنة وهو عدد ساعات النوم ليس غير) وذلك بعد استبعاد زمن الانتقال بين السكن والعمل من وقت الفراغ . وفيما يتعلق

(١) نفس المصدر ، ص ٣٣ .

بالترويح عن النفس ، فقد لوحظ أن الانشطة التى يمكن ممارستها فى وقت الفراغ شديدة التنوع وكثيرة العدد على نحو لا يمكن من دمجها جميعا فى مؤشر واحد . ولذا فقد اكتفى بمتغيرين فقط تحددا أساسا بمدى توفر البيانات وهما :

أ ـ عدد الصحف الموزعة لكل ألف من السكان (أسوأ حالة صفر ، وأفضل حالة ٢٥٠ ، وهو ما يعنى جريدة لكل أسرة) .

ب ـ عدد أجهزة الراديو والتليفزيون فى المستخدمة لكل ألف نسمة (أسوأ وضع صفر ، وأفضل وضع ٢٥٠ وهو ما يعنى جهازا لكل أسرة) .

٦ ـ الأمن ، ويقصد توفر حالة من الشعور بالأمان لدى السكان فى كل مجال من المجالات الانسانية . ولما كان من الصعوبة بمكان العثور على مؤشر واحد يضم كل أنواع الأمن المتصورة عمليا ، فقد اكتفى بثلاثة مؤشرات فى هذا الصدد وهما :

أ ـ عدد حوادث الوفيات العنيفة لكل مليون نسمة فى السنة ، شاملة القتل والوفيات الناتجة عن حوادث الطرق والحروب والمظاهرات وحوادث العمل ... الخ ، ولكن مع استبعاد الوفيات الناتجة عن الكوارث الطبيعية (أسوأ وضع ٢٥٠٠ حالة ، وأفضل وضع صفر) .

ب ـ نسبة السكان الذين يشملهم نظام التأمينات ضد البطالة والمرض ، مقارنا بالنسبة المثلى (١٠٠٪) .

جـ ـ نسبة السكان الذين يشملهم نظام للمعاشات أو الذين يمتلكون مدخرات خاصة توفر لهم معاشا ملائما عند التقاعد . (أفضل حالة ١٠٠٪ ، أسوأ حالة صفر) .

٧ ـ الحاجات الأعلى . يقصد باشباع الحاجات الأعلى الحصول على سلع وخدمات علاوة على القدر المعرف بأنه حاجات أساسية . ولذا فقد رأى درفنوفسكى التعبير عن الحاجات الأعلى بقيمة الدخل الفائض بعد الحصول على الحاجات الأساسية. وقد أعتبر أن أسوأ وضع هو عندما يكون الدخل الفائض صفرا ، وأن أفضل وضع هو عندما تبلغ قيمة الدخل الفائض ٥٠٠ دولارا للفرد فى السنة وهو ما يمثل " قمة الترف " المتصورة عمليا وقت اعداد درفنوفسكى لدراسته . (١)

(١) نفس المصدر ، ص ٤١ ـ ٤٢ .

تقييم لمقياس د رفنوفسكى :

تجدر الاشارة أولا الى أن المقياس الذى اقترحه د رفنوفسكى ليس مقياسا للتنمية بأبعادها المختلفة التى حددناها فى القسم الأول من هذه الدراسة ، وانما هو مقياس لمستوى المعيشة . صحيح أن تحسن مستوى المعيشة ثمرة من ثمار التنمية ، ولكننا قد نصل الى نتائج مضللة تماما اذا ركزنا على هذا البعد وحده فى متابعة مدى تقدم قطر من الاقطار على طريق التنمية . فقد يحدث تحسن سريع فى مستوى معيشة قطر ما لا لشئ سوى أن هذا القطر قد تفوق على غيره فى " استنزاف " موارده الطبيعية الناضبة ، أو لتفريطه فى السيادة الوطنية مقابل تدفق استثنائى موقوت للمعونات الأجنبية . ومن جهة أخرى قد يتأخر قطر عن آخر فى رفع مستوى معيشة سكانه ، ليس عن تقاعس أو عن سوء تخطيط وانما لأن الأول قد سعى لارساء أساس ثابت للنهضة الصناعية يؤمن التنمية الشاملة على المدى الطويل ، بينما لم يعر الثانى هذا الأمر اهتماما كبيرا . وقد أدى التركيز على مستوى المعيشة الى تجاهل عناصر هامة من عناصر التنمية ، مثل التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد وبنية السلطة السياسية ، والتحرر من التبعية والنهوض بالقوى الذاتية للنمو .

وبرغم أن المقياس موضع المناقشة ليس مقياسا للنمو أو التنمية ، فانه متأثر الى أقصى درجة بنمط النمو الرأسمالى فى " دول الشمال " ، ولا يكاد يعترف بامكان تعدد أنماط السعى لرفع المعيشة . بل أنه يعتبر " نمط الحياة " فى الدول الرأسمالية المتقدمة هو النمط المعيار الذى تقيم جهود الدول المختلفة فى الارتقاء بمستوى معيشة سكانها بالاشارة اليه . وهذا بدوره يعكس هيمنة مفهوم " الفجوة " ، أو " سد الفجوة " على الخلفية الفكرية لهذا المقياس . وعموما فان ترتيب الدول وفقا لمدى اقترابها من الحدود القصوى (أو الدنيا) الموضوعة للمؤشرات ، من واقع ما هو ملاحظ بالنسبة لأكثر الدول تقدما يفترض ضمنا أن ثمة مسارا وحيدا للارتقاء ، بمستوى المعيشة تتحرك عليه كل دول العالم وأن هدف الدول النامية هو اللحاق " بالرقم القياسى " الذى أحرزته " دول الشمال " . ومثل هذا الافتراض غير صحيح تاريخيا ، فضلا عن أنه غير ملائم من منظور الفهم الحديث للتنمية .

وقد انعكس هذا التحيز لنمط التنمية الرأسمالى ومستوى المعيشة فى الدول الرأسمالية المتقدمة على اختيار القيم الحرجة لكل مقياس أو مؤشر فرعى (الحد الأعلى والحد الأقصى) ،

كما أنعكس على طريقة اختيار بعض المؤشرات. من أمثلة ذلك الاسترشاد بنسب الملتحقين بمختلف مراحل التعليم فى الفئات العمرية المناسبة ، والمقارنة بعدد ساعات الفراغ من العمل ، وقياس مدى التمتع بوقت الفراغ والترويح عن النفس بعدد الصحف أو عدد التليفزيونات لكل ألف من السكان . فنمط توزيع التلاميذ على مختلف مراحل التعليم الشائع فى أكثر الدول الرأسمالية تقدما قد لا يكون هو النمط الأنسب لدولة مازالت تجتاز المنطقة الحرجة من التخلف الى التقدم . وارتفاع عدد ساعات الفراغ من العمل قد لا ينطوى على متعة ولا يقترن بالترويح عن النفس ، بقدر ما ينطوى على منفعة سالبة وبقدر ما يقترن بالشعور بالذل والسأم فى ظروف قلة الموارد المتاحة للفرد وضآلة الفرص المتاحة لديه " لقتل الوقت " . وقلة عدد ساعات الفراغ فى المراحل الأولى من التنمية قد تقترن بمنفعة ايجابية وأشباع عظيم اذا ما استغلت فى أعمال جماعية للنهوض بالمجتمعات المحلية تكسب المرء الشعور بالمشاركة وتزيد أمامه فرص الابداع وتحقيق الذات . واعتبار أن الوضع الأمثل قد تحقق باقتناء كل أسرة لجهاز تليفزيون قد ينطوى على مغالطة واضحة من منظور التنمية . فمتعة المشاهدة لا تقتضى بالضرورة الحيازة الفردية لجهاز تليفزيون ، ويمكن أن تتحقق أيضا من خلال الحيازة الجماعية والمشاهدة الجماعية . كما أن العبرة ليست بالعدد (عدد الأجهزة أو عدد ساعات الارسال) ، بقدر ما هى بمحتوى المادة المذاعة ومدى صلتها بقضايا المجتمع ومدى مساهمتها فى استنهاض الهمم للمساهمة فى عمليات التنمية . وأخيرا ، لا شك أن التحيز لنمط النمو ونمط الحياة فى " دول الشمال " قد حكم اختيار الأوزان المستخدمة فى ترجيح المؤشرات المقترحة .

ومع أن درفنوفسكى قد عنى فى اختياره للمؤشرات بقضية " الكيف " ، ولم يقتصر على قضية الكم ، الا أن بعض المؤشرات التى اختارها لتعكس بعض الجوانب الكيفية مثل الفعالية أو الكفاءة قد تكون مضللة تماما فى بعض الدول النامية . خذ مثلا قياس كفاءة النظام التعليمى بنسبة عدد المتخرجين من مرحلة تعليمية معينة فى سنة ما الى عدد الملتحقين بنفس المرحلة التعليمية فى ذات السنة . الحق أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر قد تعكس فى ظروف دول نامية كثيرة تدهورا متزايدا لكفاءة النظام التعليمى ، وليس تحسنا كما قصد درفنوفسكى . يحدث ذلك مثلا عندما تضيق المدارس بطلابها ويتعذر تدبير أماكن للوافدين الجدد بالتوسع فى المدارس القائمة او بناء مدارس جديدة. ليس من النادر فى هذه الظروف أن يعمد القائمون

على أمور المدارس والى وضع امتحانات يسهل اجتيازها من جانب أضعف الطلاب ، والى التساهل فى التصحيح بغية اخلاء أكبر عدد من الأماكن للطلاب الجدد .

غير أن المقياس الذى اقترحه درفنوفسكى يتمتع بعدد من الجوانب الايجابية التى يمكن أن تفيد فى عمليات تصميم نظم لمؤشرات التنمية . فالتركيز على تحديد نقاط للمقارنة لكل مؤشر يعتبر أمرا هاما ، بغض النظر عن الخلاف حول كيفية تقدير القيم الحرجة المستخدمة فى المقارنة . والعناية بالنواحى الكيفية ، هى أمر يستحق الثناء ، برغم ما قد تثيره بعض المقاييس المستخدمة من لبس ويجدر التنويه هنا بعناية درفنوفسكى بالبعد التوزيعى لمعظم المؤشرات المختارة . فقد أقترح ضرب المتغيرات التى لها بعد توزيعى فى معامل يسمى " معامل التوزيع " ، وهو عبارة عن (١ ــ معامل جينى) .[1] أضف الى ذلك ، بعض الصياغات المشوقة لعدد من المؤشرات مثل مؤشر حجم الخدمات السكنية وبعض مؤشرات التعليم . وأخيرا من النصائح المفيدة لدرفنوفسكى ، ولو أنه لم يلتزم بها دائما ، ضرورة التمييز بين المؤشرات الصحيحة أو المثالية التى يجب أن تصاغ بغض النظر عن مدى توفر البيانات المناسبة ، والمؤشرات العملية التى قد نضطر الى استخدامها تحت ضغط قلة البيانات أو ضعف الثقة فى دقتها .[2]

٣٠٤ . المؤشر العام للتنمية

حاول فريق من الباحثين بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية صياغة مقياس عام للتنمية كبديل للمقياس التقليدى للناتج القومى .[3] والمقياس المقترح هو مقياس مركب

---

(١) نفس المرجع ، ص ١٦ . غير أن غياب بيانات عن توزيع الدخل لنصف الدول قد أضطره فى التطبيق الى الاخذ بطريقة تقريبية معيبة لربطهما بشكل واضح بين متوسط دخل الفرد وعدالة التوزيع فى مختلف الدول . (أنظر ص ٥٠ من نفس المرجع) .

(٢) نفس المصدر ، ص ١٠ ــ ١١ . ولكن أنظر ص ٣٦ مثلا حيث يتعلل الكاتب بقلة البيانات المتاحة فى استخدامه لمؤشرات معينة عن وقت الفراغ والترويح عن النفس .

(٣) نعتمد فى عرضنا لهذه المحاولة على ما جاء فى ورقة :

Ellen Cooper, op.cit., pp. 5-8 and appendix.

وذلك لتعذر الحصول على الدراسة الأصلية وهى :

D.V. McGranahan, C. Richard-Proust, N.V. Sovani and M.Subramanian, Contents and Measurement of Socio-Economic Development, UNRISD, Geneva, 1970.

من ١٨ مؤشرا من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تم اختيارها من بين ٧٣ مؤشرا لمجموعة مكونة من ٥٨ دولة من الدول النامية والمتقدمة • وقد تم انتقاء الثمانية عشر مؤشرا من بين الثلاثة والسبعين مؤشرا الأصلية حسب القيمة المتوسطة لمعامل الارتباط بين كل مؤشر وباقى المؤشرات فى المجموعة الأصلية • فقد أعتبر أن المؤشرات ذات الارتباط المرتفع فى المتوسط مع بقية المؤشرات تصلح أكثر من غيرها كمؤشرات لعملية التنمية فى مجموعها • وفيما يلى بيان المؤشرات التى وقع عليها الاختيار :

١ — توقع الحياة عند الميلاد •

٢ — نسبة السكان الذين يعيشون فى تجمعات من ٢٠ ألف نسمة فأكثر •

٣ — متوسط الاستهلاك اليومى للفرد من البروتين الحيوانى •

٤ — نسبة الاستيعاب فى التعليم الابتدائى والثانوى معا •

٥ — نسبة الملتحقين بالتعليم الفنى أو المهنى •

٦ — متوسط عدد الأفراد لكل غرفة •

٧ — متوسط توزيع الصحف لكل مائة ألف من السكان •

٨ — متوسط عدد التليفونات لكل مائة ألف من السكان •

٩ — متوسط عدد أجهزة الراديو لكل ألف من السكان •

١٠ — نسبة السكان الذين يحصلون على كهرباء غاز ، مياه نقية ••• الخ •

١١ — الانتاجية المتوسطة للعامل الزراعى (للذكور فقط) •

١٢ — نسبة الذكور البالغين الذين يعملون فى الزراعة •

١٣ — متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء •

١٤ — متوسط استهلاك الفرد من الصلب •

١٥ — متوسط استهلاك الفرد من الطاقة (كجم مكافىء فحم) •

١٦ — نسبة مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى •

١٧ — متوسط نصيب الفرد فى التجارة الخارجية •

١٨ — نسبة من يعملون بأجر أو راتب الى جملة السكان (بعد تحويلهم الى مكافىء البالغ) •

وتتمثل الخطوة التالية فى انشاء نظام للتناظر [1] بين المؤشرات المختارة عن طريق رسم أشكال انتشار لكل الأزواج الممكنة من الثمانية عشر مؤشرا ، ثم اشتقاق المنحنى الذى يوفق أحسن توفيق توزيع النقط الخاصة بكل زوج منها . وقد أمكن باستخدام هذه المنحنيات التوصل الى عشر مجموعات من القيم المتناظرة للمؤشرات يعبر كل منها عن مستوى للتنمية ، وتعبر فى مجموعها عن الأنماط " الطبيعية " للنمو التى يمكن فى ضوئها الحكم على مدى نمو أى قطر .

وقد تم تركيب مؤشر مركب لكل قطر عن طريق تنميط قيم المؤشرات بتحويل القيمة الفعلية لكل مؤشر الى قيمة واقعة بين الصفر والمائة (الصفر لأقل مستوى للقيم المتناظرة والمائة لأعلى مستوى) ، مع استخدام القيمة المتوسطة لمعاملات الارتباط بين هذا المؤشر وبقية المؤشرات كأوزان ، بافتراض أن قيمة معامل الارتباط تعكس الأهمية النسبية للمؤشر .

وقد انتقدت الين كوبر هذا المؤشر المركب ونظام التناظر الذى يستند اليه من أربع زوايا . الزاوية الأولى هى مدى سلامة الافتراض الكامن وراء اشتقاق المجموعات العشر من القيم المتناظرة للمؤشرات وأعتبار أن كل مجموعة منها تمثل مستوى أو مرحلة من مراحل التنمية . بعبارة أخرى ، ثمة شك فى امكان استخراج مسار عام للتنمية من مجموعة مشاهدات لعدد من المتغيرات فى وقت معين فى عدد من الدول النامية والمتقدمة . فهذه المشاهدات هى نتاج سياسات متباينة للتعليم والصحة والتصنيع وتطوير الزراعة وتوزيع الدخل ... الخ ، تعكس مفاهيم مختلفة للتنمية ، وليس هناك ما يدعو الى افتراض استمرار هذه السياسات أو افتراض تقبلها فى ظروف دول أخرى فى المستقبل . بل ان الراجح من متابعة الكتابات التنموية الحديثة هو رفض هذه الأنماط السابقة للتنمية والسعى للتنمية وفق نمط مختلف . ومن المؤكد أن المؤشر سوف ينحاز لنمط النمو الذى سارت عليه الدول الصناعية المتقدمة (أى يعطى قيمة مرتفعة للمؤشر المركب لهذه الدول ومن يسير على دربها) ، بينما ينحاز ضد دول مثل كوبا أو فيتنام أو الصين التى نهجت سبيلا مختلفة للتنمية قد لا تتوفر المؤشرات الدالة عليه من الثمانية عشر مؤشرا المختارة .

---

(1) A System of Correspondence

وقد انتقد المؤشر من زاوية ثانية وهى عدم ملاءمة بعض المؤشرات المختارة أو عدم كفايتها • فالمؤشر رقم (٣) الخاص باستهلاك البروتين الحيوانى لا يصلح فى المجتمعات التى لا تأكل لحم الحيوان لأسباب دينية أو صحية مثلا • والتركيز على العاملين من الذكور فى الزراعة (مؤشر ١١ ومؤشر ١٢) غير مناسب للمجتمعات التى تسهم المرأة فيها بنصيب وافر فى الأعمال الزراعية • كما انتقد المؤشر من زاوية ثالثة وهى أن مؤشراته تغفل الجانب التوزيعى سواء بين الفئات المختلفة للسكان أو بين الاقاليم المختلفة للدولة • وأخيرا فقد انتقد المؤشر من زاوية رابعة وهى أن المؤشرات الفرعية الداخلة فى تركيبه على ارتباط وثيق بمقياس ن•ق•أ• الذى يمثل البحث عن بديل له الهدف الرئيسى من هذه الدراسة ، الامر الذى يعنى أن المقياس الجديد يكرس المفاهيم التقليدية عن طبيعة التنمية •

٤٠٤• مقياس تشيبانك لمستوى التنمية

فى اطار الدراسة التى قام بها لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بغرض تحليل السياسات الزراعية عند المستويات المختلفة للتنمية ، حاول تشيبانك تصميم مجموعة مؤشرات تساعد على التمييز بين المستويات المختلفة للتنمية من جهة ، وصياغة مقياس مركب للتنمية كبديل لمقياس ن•ق•أ• من جهة أخرى • (١) وقد انطلق تشيبانك فى تصميمه لمجموعة المؤشرات من افتراض أساسى هو أن "الهدف النهائى للتنمية هو تحسين الرفاهة الاجتماعية" (٢)

وقد قسم تشيبانك الجوانب المختلفة للتنمية الى أربعة أقسام رئيسية هى : الارتقاء بالبشر أو التنمية البشرية ، والتقدم الاجتماعى ، والتقدم التكنولوجى ، والتحسن الاقتصادى ويتضمن القسم الأول (التنمية البشرية) ثلاث مجموعات من المؤشرات (تغذية — صحة تعليم) على النحو التالى :

التغذية :

١ — عدد السعرات الحرارية التى يحصل عليها الفرد يوميا فى المتوسط مقارنا بالاحتياجات •

٢ — نسبة السعرات الحرارية التى يستمدها الفرد من الحبوب وغيرها من الاغذية النشوية •

(١) أنظر :
E.F Szczepanik, Agricultural Policies at Different Levels of Development, FAO, Rome, 1976.

(٢) نفس المصدر ، ص ٣ •

الصحة : ١ - توقع الحياة عند الميلاد .

٢ - عدد أسرة المستشفيات لكل ألف من السكان .

التعليم : ١ - نسبة المتعلمين الى السكان البالغين من العمر ١٥ سنة أو أكثر .

٢ - نسبة الملتحقين بالمدارس الى جملة السكان فى فئة العمر (١٥ - ١٩) سنة .

أما القسم الثانى (التقدم الاجتماعى) فقد أقتصر على مؤشرين لما أسماه تشيبانك "التكامل الاجتماعى" ، وهما :

١ - عدد الصحف الموزعة لكل ألف من السكان .

٢ - عدد التليفونات المستخدمة لكل ألف من السكان .

وفيما يتعلق بالقسم الثالث (التقدم التكنولوجى) ، فقد أقتصر الأمر على ادراج المؤشرين التاليين :

١ - متوسط استهلاك الفرد من الطاقة (كجم مكافئ فحم) .

٢ - عدد السيارات المسجلة لكل ألف من السكان .

وأخيرا فقد تضمن القسم الرابع (التحسن الاقتصادى) ستة مؤشرات على النحو التالى :

هيكل العمالة :

١ - نسبة السكان النشطين اقتصاديا المشتغلين فى أنشطة أولية (زراعة وتعدين) .

٢ - نسبة السكان النشطين اقتصاديا المشتغلين فى الصناعات التحويلية .

التصنيع :

١ - نسبة انتاج القطاعات الأولية (زراعة وتعدين) الى ن.م.أ .

٢ - نسبة انتاج الصناعات التحويلية الى ن.م.أ .

هيكل الصادرات :

نسبة صادرات السلع المصنعة الى جملة الصادرات .

الدخل القومى

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى .

ان تأمل الستة عشر مؤشرا المذكورة أعلاه يوضح أنها لا تعبر عن كل الجوانب الهامة في التنمية . والحق أن تشيبانك نفسه يعترف بذلك ، ويرجع القصور في مجموعة المؤشرات الى عدم توفر البيانات الملائمة ، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية والتقدم الاجتماعي . (١) فمن الملاحظ أن استثمار الطاقات البشرية يقتضي توفر فرص عمل ملائمة وبانتظام لأفراد المجتمع القادرين على العمل ، كما أنه يقتضي توفر عدد من الحريات الأساسية مثل حرية أختيار محل العمل ونوع العمل ، وحرية انفاق الدخل المتحصل من العمل .... الخ . ولكن تشيبانك آثر اهمال هذين البعدين (التوظف والحريات) لندرة البيانات بشأن التوظف ، وعدم ملاءمتها لاغراض المقارنات الدولية ، ولصعوبات القياس فضلا عن تباين الآراء حول القدر الواجب توفره بالنسبة للحريات . ويقرر تشيبانك أن فكرة التقدم الاجتماعي تتضمن حدوث تعديلات في العلاقات والمؤسسات الاجتماعية على نحو يزيد من العدالة الاجتماعية ويوفر اطارا مؤسسيا ملائما للتقدم التكنولوجي والتحسن الاقتصادي. وأن للتقدم الاجتماعي عدة أبعاد أهمها التكامل الاجتماعي (الانتماء ـ الوحدة الوطنية الانسجام الاجتماعي ـ الاتصال .... الخ) والعدالة الاجتماعية (شاملة العدالة في مجالات التبادل وتوزيع الدخل والقضاء ، والعدالة فيما بين الاجيال ، والعدالة فيما بين الدول) . غير أنه أهمل معظم هذه الاعتبارات بدعوى صعوبة اخضاعها للقياس وعدم توفر بيانات كافية عنها ، وأكتفى بالتركيز على جانب واحد من جوانب التكامل الاجتماعي وهو جانب الاتصال الاجتماعي (الصحف ـ التليفونات) ، وهو ليس أكثرها أهمية بالطبع .

ويلاحظ أن اختيار تشيبانك لمؤشرات التقدم التكنولوجي قد جاء منحازا بشكل واضح الى نمط التقدم التكنولوجي ونمط الحياة في دول " الشمال " ، خاصة في الدول الرأسمالية المتقدمة . اذ اعتبر أن الاستهلاك المتزايد للطاقة والاستخدام المتزايد للسيارات من دلائل التقدم ، استنادا الى أن الأول يقلل من الجهد الانساني ومشقة العمل ، وأن الثاني يزيد من القدرة على الحراك الانساني ويدعم التكامل الاجتماعي . واذا كان من الصحيح تاريخيا أن النمو

(١) نفس المرجع ، ص ٣ ـ ٦ .

فى الغرب قد ارتبط بتزايد استهلاك الطاقة وأن نمط الحياة الغربية هو نمط كثيف الاستخدام للطاقة ، فأن هذا ليس بالضرورة أمرا حتميا أو مستحبا للدول الساعية للتقدم خاصة بعد ظهور أزمة الطاقة . بل أن الدول الغربية نفسها قد اعتبرت أن نمط حياتها ينطوى على اسراف شديد فى استخدام الطاقة وفرضت ضوابط قاسية على استهلاكها الأمر الذى قيد معدلات نمو استهلاك الطاقة فى هذه الدول فى السنوات الأخيرة بدرجة جعلت الدول الصناعية المتقدمة تسترد سيطرتها على أسعار النفط . وفى الوقت نفسه بدأت هذه الدول فى تغيير توجهات البحث العلمى والتكنولوجى بما يضمن توليد تكنولوجيات أقل كثافة فى استهلاك الطاقة . ترى هل يمكن القول بأن درجة رقى دول الشمال قد انخفضت عندما نجحت فى تحجيم استهلاكها من الطاقة فى السنوات الأخيرة ؟

ويتجلى الانحياز لنمط الحياة الغربية فى الأخذ بمؤشر عدد السيارات لكل ألف من السكان . وهى ليست أقل الوسائل تكلفة من الناحيتين الخاصة والاجتماعية (زيادة استهلاك الطاقة والتلوث) . ولا ندرى لماذا يحكم على دولة نجحت فى توفير خدمة الانتقال لسكانها دون أزمات مرور ودون درجة عالية من التلوث وبتكلفة معقولة من خلال وسائل النقل العام بأنها أقل رقيا من دولة تتوفر فيها خدمة مناظرة بالسيارة الخاصة ولكن بأزمات مرور ودرجة عالية من التلوث وتكلفة مرتفعة (استهلاك مرتفع للطاقة — شق طرق اضافية وكبارى علوية وانفاق سفلية لمواجهة تكدس المرور — مكافحة تلوث الهواء ... الخ ...) ؟ ان التفسير الوحيد لمثل هذا الموقف هو افتراض أن نمط الحياة الغربية افضل من أى نمط آخر ، وأن ثمة مسارا وحيدا للتطور وهو المسار الذى قطعته دول الغرب الرأسمالى فى رحلتها من التخلف الى التقدم . وبرغم أن تشيبانك لا يصرح بقبوله لمثل هذا الافتراض ، الا أنه يأخذ به فعلا فى اختياره للمؤشرات وفى الاسلوب الذى اتبعه فى الوصول الى المقياس المركب للتنمية على ما سيأتى بيانه .

ومن الواضح أيضا أن مؤشرات التقدم التكنولوجى قد أهملت قضايا هامة مثل مصدر التكنولوجيا المستخدمة أى ما اذا كانت مستوردة من الخارج أو مستنبطة محليا ، وبالتالى مدى ما تتمتع به الدولة من استقلال تكنولوجى ، ومثل مدى توفر طاقات محلية للتطوير التكنولوجى ومدى الاستفادة من نتائج البحوث التكنولوجية المحلية ، ومثل مدى تلاؤم التكنولوجيات المستخدمة مع نسب توفر

الموارد المحلية ... الخ .

وأخيرا نأتى الى مؤشرات التحسن الاقتصادى التى يمكن اختزالها فى الواقع الى مؤشرين رئيسيين هما وزن قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد القومى (فى العمالة والانتاج والتصدير) ومتوسط دخل الفرد . ولا شك ان ابراز دور الصناعة التحويلية أمر مستحب ، بل وضرورى ، فى أى نظام لمؤشرات التنمية . غير أن تشيبانك لم يعط هذا الأمر ما يستحقه من اهتمام . وهو يقرر صراحة انه كان من الواجب ادراج مؤشرات أخرى ذات صلة بعملية التصنيع مثل مدى ظهور صناعات تستخدم تكنولوجيا حديثة . وفى رأينا أنه كان من الواجب أيضا التمييز بين الانواع المختلفة للصناعات التحويلية ، خاصة لابراز دور الصناعات الاساسية التى يعول عليها فى استمرار النمو وفى ضمان استقلاليته وكذلك للتمييز بين الصناعات " المقلدة " والصناعات " المجددة " (١) .

غير أن مؤشرات التحسن الاقتصادى تعتبر ضعيفة للغاية لأسباب متعددة . فهى تضم مؤشر متوسط دخل الفرد ، بينما المفهوم ان مجموعة المؤشرات ستستخدم فى التوصل الى مقياس مركب للتنمية يكون بديلا لمقياس ن.ق.ا . والمقاييس المرتبطة به مثل متوسط دخل الفرد . وبالطبع فأن مؤشر متوسط دخل الفرد مشكوك فى أهميته بعد ادراج مؤشرات التغذية والصحة والتعليم ... الخ فى النظام . هذا من جهة . ويلاحظ ، من جهة أخرى ، أن ثمة نواح هامة كان من الواجب التعبير عنها فى معرض رصد التحسن الاقتصادى مثل مصادر النمو ومدى استقرارها واستمراريتها (حتى يتيسر التمييز بين النمو الطارئ والنمو الدائم) ، ومثل مدى قدرة النظام على تحويل الفائض الاقتصادى المحتمل الى فائض فعلى قابل للاستخدام (بالقضاء على الاسراف والضياعات) ، ومثل مدى استقلالية النمو أو تبعيته ، ومثل مدى العدالة فى توزيع ثمار التنمية (وهو اعتبار مستبعد كما سبق ذكره عند التعرض لمؤشرات التقدم الاجتماعى) . ومن ناحية ثالثة ، فأن مؤشرات التحسن الاقتصادى لم تعبر عن مدى توفر فرص عمل كافية للقادرين على العمل (وهنا أيضا اعتبار تم استبعاده عن الحديث عن مؤشرات التنمية البشرية بدعوى عدم توفر البيانات) ، ومدى

(١) التمييز بين الصناعات المقلدة imitating industries والصناعات المجددة innovating industries يرجع الى كوزنتس فى دراسته عن النمو الاقتصادى الحديث . أنظر : نفس المصدر ، ص ٤٠ .

تعرض قوة العمل للبطالة .

وبالاضافة الى ما تقدم ، تجدر ملاحظة أن المؤشرات المختارة تنطوى على قدر من التكرار فى المضمون . فهناك مشكلة ارتباط ذاتى بين المؤشرات ، مثلا بين متوسط دخل الفرد واغلب المؤشرات الأخرى وبين توقع الحياة عند الميلاد والتغذية ، وبين استهلاك الطاقة وعدد السيارات المسجلة ، ... الخ . صحيح أن هذا أمر لا يمكن تجنبه تماما ، ولكننا نوجه النظر اليه نظرا لحساسية نتائج الطريقة التى يستخدمها تشيبانك فى تصنيف الدول حسب مستوى تطورها وفى التوصل الى المقياس المركب للتنمية للارتباط الذاتى بين المؤشرات . (١)

ويتم الوصول الى المقياس المركب للتنمية باستخدام طريقة " فروتسواف " للتصنيف (٢) وهى طريقة تمكن من ترتيب عدد كبير من الدول والمقارنة بينها وجمع المتشابة منها فى مجموعات متمايزة ، وذلك عندما يتم التعبير عن أوجه التنمية فى هذه الدول بعدد كبير من المؤشرات . وقد طبق تشيبانك هذه الطريقة على ٤٩ دولة ، حيث يعبر عن التنمية فى كل منها بالستة عشر مؤشرا المشار اليها سابقا . وتستخدم الطريقة فى ترتيب الدول طبقا لمقياس التنمية أو مقياس التشابه (٣) باتباع الخطوات التالية :

أ — ترتيب المؤشرات الخاصة بالدول موضع الدراسة على هيئة مصفوفة (٤٩×١٦) . يطلق عليها مصفوفة المدخلات .

ب — تحول مصفوفة المدخلات الى مصفوفة منمطة ، وذلك بقسمة الفرق بين القيمة الخاصة بكل دولة لكل مؤشر والوسط الحسابى لذلك المؤشر على الانحراف المعيارى لذلك المؤشر . وهذا الاجراء ينطوى على افتراض ان قيم المؤشر موزعة توزيعيا طبيعيا حول وسطة الحسابى .

وهذا أمر محل شك . (٤)

---

(١) نفس المصدر ، ص ٢٠ وص ٤٠ .

(٢) Wroclaw Taxonomic Method. وقد توصل الى هذه الطريقة فريق من علماء الرياضيات البولنديين فى جامعة فروتسواف بقيادة الاستاذ شتابن هاوس . والطريقة مشروحة فى نفس المصدر ، ص ١١ ومابعدها .

(٣) Measure of development or rsemblanc

(٤) أنظر Ellen Cooper, op.cit., p.9

جـ — يتم استخراج قيمة نمط التنمية أو التشابه لكل دولة . ويقصد بذلك ايجاد المسافة الهندسية الصغرى بين تلك الدولة و" الدولة المثالية " .
والدولة المثالية هنا هى دولة مجازية تتمتع بأفضل القيم لكل المؤشرات المختارة . وقيمة نمط التنمية أو التشابه لدولة ما عباره عن الجذر التربيعى لمجموع مربعات الفروق بين قيم مؤشرات هذه الدولة والقيم المناظرة للدولة المثالية . وبتكرار هذه العملية لكل دولة تحصل على متجه " نمط التنمية أو التشابه " .

د — تحسب بعد ذلك الوسط الحسابى لمتجه نمط التنمية أو التشابه وانحرافه المعيارى . ثم تحسب" المسافة الحرجة عن الدولة المثالية " ، وهى عباره عن الوسط الحسابى لمتجه نمط التنمية مضافا اليه ضعف انحرافه المعيارى .
ثم نقسم قيم متجه نمط التنمية على المسافة الحرجة عن الدولة المثالية (كى تنحصر القيم الناتجة بين الصفر والواحد الصحيح) ، فنحصل على مايطلق عليه تشيبانك مقياس التنمية أو التشابه .

هـ — وأخيرا ترتب الدول حسب قيمة مقياس التنمية التى تتمتع بها . فكلما زادت قيمة مقياس التنمية ، كلما صغرت الرتبة التى تعطى لها دليلا على بعدها عن الدولة المثالية . وبالعكس تزيد الرتبة المعطاه للدولة كلما قلت قيمة مقياس التنمية الخاص بها ، أى كلما اقتربت من الدولة المثالية .

ويمكن بطريقة مشابهة تصنيف الدول فى مجموعات والمقارنة فيما بينها .(١)
ويذكر تشيبانك أن هذه الطريقة وأن كانت تتميز بالاتساق المنطقى والبساطة الا انها تعانى من عدة عيوب أهمها :(٢) حساسية ترتيب الدول وتصنيفها فى مجموعات للارتباط الذاتى بين المؤشرات (حيث يؤدى الى تضخيم المسافات بين كل دولة والدولة المثالية) ، وحساسية النتائج للمؤشرات المختارة (بمعنى أن اختيار مجموعة أخرى من المؤشرات التنموية يؤدى الى ترتيب وتقسيم مختلف للدول) ، ومن الجدير بالذكر أيضا أنه برغم أن التوصل

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٦ ومابعدها .
(٢) نفس المصدر ، ص ٢٠ — ٢٢ .

الى المقياس المركب للتنمية يتم دون استخدام أوزان لترجيح المؤشرات المختلفة ، الا أن صحة النتائج (المعتمدة على مفهوم المسافة الهندسية الصغرى) تتوقف على تجنب التكرار في التعبير عن كل وجه من وجوه التنمية . وهذا الطبع أمر من الصعب تجنبه نظرا للارتباط القائم بين معظم مؤشرات التنمية . ويذكر تشيبانك أيضا أن طريقة التحليل التصنيفي التي استخدمها تحتم الاقتصار على مؤشرات الغايات أو النتائج . وهذا يضيق مجال الاختيار ويحد من امكانية التعبير الوافي عن وجوه التنمية المختلفة باستبعاده مؤشرات الوسائل التي لا يمكن التهوين من شأنها في متابعة مدى التقدم في مجال التنمية .

وأخيرا من الأهمية بمكان الاشارة الى عيبين آخرين لطريقة تشيبانك ، أولهما : أن هذه الطريقة — شأنها شأن طريقة درفنوفسكي — تفترض أن الدول المدروسة في العينة محل الدراسة تتبع مسارا واحدا للنمو ، وأن الفارق الاساسي فيما بينها هو في الموقع الذي تحتله على هذا المسار في لحظة زمنية معينة . وهذا أمر غير صحيح حيث تختلف المسارات التنموية وتتعدد باختلاف النظم السياسية والاجتماعية لهذه الدول وباختلاف وضعها في نظام تقسيم العمل الدولي . وثانيهما : هو أن طريقة تشيبانك تحدد مدى تقدم أية دولة من الدول بالقياس الى مدى قربها من " الدولة المثالية " أو ابتعادها عنها . ومفهوم الدولة المثالية عند تشيبانك مفهوم غريب حقا . فهي الدولة التي تتحقق لها أفضل القيم لكل المؤشرات . واذا كنا قد أخذنا على بعض الطرق الاخرى الاستناد الى مفهوم الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة واعتبار أن ما تحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة هو الافضل والمستحب ، فان تشيبانك يواجهنا هنا بمشكلة أصعب وهي نسبة التقدم الى نموذج خيالي قد لا يتحقق في عالمنا الواقعي الذي يتميز باجتماع الأضداد- النافع والضار والطيب والخبيث . ولذا فان دولة تشيبانك المثالية هي دولة " فردوسية " لا يصح القياس عليها والنسبة اليها .

٥ — الاجتهادات المرتبطة بحركة المؤشرات الاجتماعية

يرجع الاهتمام بصياغة المؤشرات الاجتماعية الى النصف الثانى من الستينيات • ويؤرخ البعض لميلاد حركة المؤشرات الاجتماعية بظهور كتاب باور : المؤشرات الاجتماعية فى عام ١٩٦٦ (١) • ذلك أنه لم تكد تمضى سوى سنوات قلائل حتى استقطب موضوع المؤشرات الاجتماعية اهتمام جمهور واسع من علماء الاقتصاد والاجتماع والاحصائيين وغيرهم من المتخصصين. ومن دلائل ما حظى به الموضوع من اهتمام بالغ ان جملة الأنشطة التى تمت فى هذا الموضوع شكلت ما أصبح يشار اليه بحركة المؤشرات الاجتماعية ، وان هذه الأنشطة قد أصبحت من الكثرة لدرجة أن متابعتها تطلبت اصدار دورية ربع سنوية بعنوان " بحوث المؤشرات الاجتماعية" (صدرت منذ مايو ١٩٧٤) ، وكذلك " نشرة اخبارية " لاحاطة المهتمين باحدث التطورات فى هذا المجال وما يستجد فيها من أنشطة • هذا بالاضافة الى العدد الكبير من الندوات، والمؤتمرات التى عقدتها أقطار مختلفة وهيئات اقليمية ومنظمات دولية عديدة ، وما ارتبط بها أو تمخض عنها من بحوث ومقالات وكتب وقوائم مؤشرات (٢) •

١٠٥ • مفهوم المؤشرات الاجتماعية

ليس هناك اجماع على تعريف المؤشر الاجتماعى • فهناك من يرى أن المؤشر الاجتماعى هو متغير أو معلمة فى نموذج للنظام الاجتماعى • أى أن الصفة المميزة للمؤشر الاجتماعى

---

(١) R.A. Bauer, Social Indicators, MIT Press, Cambridge Mass, 1966.

(٢) للمزيد حول نشأة حركة المؤشرات الاجتماعية ، يمكن الرجوع الى :

D. Roberts, Social Indicators in Developing Cauntries, OECD Deve-lopment centre, CD/R (77) 26, Working Document Presented to the Study Session on Social Indicators, Paris, Nov. 1977, pp.7-1o.
See also: N. Imboden, "Social Indicators and Information Needs for Policy Making, "OECD, Paris, May 1977.

طبقا لهذا التعريف — هى الحتمية فى نموذج للتعبير عن العلاقات الاجتماعية أو النظام الاجتماعى ، على خلاف الاحصاء الاجتماعى الذى لا يشترط أن يكون عضوا فى نموذج [١] . وهذا التعريف متشدد جدا من زاوية أنه يفترض وجود نموذج للنظام الاجتماعى وهو ماينطوى على افتراض وجود نظرية متطورة للنظام الاجتماعى تحدد كافة أشكال العلاقات الاجتماعية والروابط القائمة فيما بينها . وهو ما لا يمكن الزعم بوجوده . ومن جهة أخرى يعتبر هذا التعريف فضفاضا جدا حيث أن أى متغير يمكن أن يصبح بمقتضاه مؤشرا اجتماعيا . فالتعريف لا يضع أية قيود على موضوع أو نوع العلاقة التى تميز المؤشر الاجتماعى عن غيره من الاحصاءات الاجتماعية . [٢]

وهذا التعريف قريب من تعريف امبودن . فالأخير يعتبر أن المؤشر الاجتماعى تعبير رقمى عن الجوانب القابلة للقياس من المفاهيم الاجتماعية المجردة التى تستخدم كمتغيرات أو معلمات فى نظام متكامل للمعلومات من أجل اتخاذ القرارات . [٣] غير أن تعريف امبودن يتميز عن تعريف لاند بابرازه لوظيفة المؤشر الاجتماعى وهى توفير معلومات لخدمة عملية اتخاذ القرارات . ولكن هذا التمييز لا ينفى حقيقة التفرقة بين المؤشرات الاجتماعية والاحصاءات الاجتماعية . ذلك أن الاحصاءات الاجتماعية تستهدف أيضا خدمة عملية اتخاذ القرارات . ان هذا يقودنا الى تعريف ثالث وهو التعريف الذى قدمه روبرتس ويعتمد على الربط بين المؤشر الاجتماعى وهدف اقتصادى اجتماعى محدد . فطبقا لروبرتس المؤشرات الاجتماعية هى قياسات للأوضاع الاجتماعية وللتغيرات فى الأوضاع الاجتماعية ، يتم اختيارها لأنها تيسر فهم الوضع الحالى وتساعد على صياغة السياسات أو البرامج الاجتماعية (بأوسع معانيها) ، كما تسهل مهمة ادارة هذه السياسات أو البرامج وتقويمها ، وذلك فى ضوء هدف اقتصادى — اجتماعى معلوم [٤] . وتأتى أهمية الارتباط بهدف معلوم

---

(١) هذا هو تعريف K.C. Land المذكور فى :

H. Verwayen, Social Indicators: A Wealthy Man's Fad?, OECD Development Centre, working Document No.6 Presented to Study Session on Social Indicators, Paris, Nov. 1977, P.1o

(٢) نفس المصدر ، ص ١٠ .

(٣) N. Imboden, A Management Approach to Project Appraisal and Evaluation, OECD Development Centre, Paris, 1978, P.64.

(٤) D. Roberts ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(أو مستوى معين للأداء أو للاحتياجات) من أن الاحصاءات الاجتماعية تسعى لرصد الوضع الحالى لجانب من جوانب العملية الاجتماعية ، كما تسعى لرصد ما يطرأ على الوضع الاجتماعى القائم من تغيرات ، ولكن الاحصاءات الاجتماعية لا تربط ذلك بهدف أو أهداف معلومة . أما المؤشرات فهى احصاءات يتم صياغتها على نحو يساعد على المقارنة بين أحداث واقعة وأهداف موضوعة . ولذا فاذا كان من الجائز اعتبار كل المؤشرات احصاءات ، فليس العكس صحيحا . أى أنه الاحصاءات ليست كلها مؤشرات .

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية المؤشر الاجتماعى بأنه مقياس احصائى " مباشر وسليم " قادر على متابعة مستوى هام من الهموم الاجتماعية والتغيرات التى تطرأ عليه عبر الزمن . (١) ويضيف هذا التعريف بعدا هاما فى تعريف المؤشرات الاجتماعية وهو صلته بهم من الهموم الاجتماعية . ويقصد بالهم الاجتماعى " تطلع اجتماعى أو شأن من الشئون الاجتماعية المميزه والقابلة للتعريف له أهمية جوهرية ومباشرة لرفاهة البشر ، تمييزا له عن التطلعات والشئون ذات الأهمية الأداتية أو غير المباشرة للرفاهة " (٢) وطبقا لهذا النهج فان المؤشر الاجتماعى يعرف من وجهة نظر الأفراد ، أى من منظور الرفاهة الفردية ، ولا يعنى بما يعتبر هموما أجتماعية من منظور كيانات أكبر كالأسرة أو أهل الدار . (٣) أيضا المؤشر الاجتماعى معرف بالاشارة الى الهموم الاجتماعية التى تعتبر من وجهة نظر الحكومات ذات أهمية جوهرية ومباشرة لرفاهة الافراد ، سواء كانت هموما حالة

---

(١) H. Verwayen مرجع سابق ، ص ١٤ ، نقلا عن :
OECD, Measuring Social Well-Being-A Progress Report on the Development of Social Indicators, OECD, Paris, 1976.

والمقصود بالهموم الاجتماعية هو ما يعرف فى الأنجليزية بـ Social Concerns

(٢) D. Roberts ، مرجع سابق ، ص ١٧ ، نقلا عن :
OECD, OECD List of Social Concerns Common to Most OECD Countries, Paris, 1973, P.8

(٣) الاسرة = Family , أهل الدار = Household.

أو احتمالية يتوقع ظهورها مستقبلا . والتركيز على الهموم الاجتماعية ذات الأهمية الجوهرية والمباشرة لرفاهة الأفراد يعني الاقتصار على قياس الغايات ، واستبعاد الوسائل باعتبارها هموما غير مباشرة .

ويرى المكتب الاحصائي للأمم المتحدة أن المؤشرات الاجتماعية هي مقاييس مختارة لأحوال وظروف واتجاهات الرفاهة في المجتمع ، يتم استخلاصها من الكم الكبير المتاح عادة من الاحصاءات الاجتماعية ، وذلك بعد تنظيمها على نحو ما في اطار متكامل .[1] وهذا التعريف يستند الى المنهج الذي سار عليه المكتب الاحصائي للأمم المتحدة في دمج الاحصاءات الاجتماعية والسكانية في اطار متكامل حيث تتم صياغة مجموعة من المؤشرات الاجتماعية من السلاسل الداخلة في " نظام الاحصاءات الاجتماعية والسكانية "[2] فالأمم المتحدة لا تبدأ بتعيين عدد من الهموم الاجتماعية كما تفعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وانما تكتفي بتحديد " مجالات " للهموم الاجتماعية ، على أن تكون هذه المجالات " مستجيبة للقضايا والمشكلات الاجتماعية من منظور محللي السياسات والحكومات "[3] . ومجالات الهموم هذه قد تتحدد من منظور الافراد أو الأسر أو أهل الديار ، كما أنها لا تقتصر على الغايات وانما تتسع لتشمل الظروف والشروط والأحوال المرتبطة بتحقيق الغايات . أي أن المؤشرات ترصد ليس فقط أحوال الرفاهة واتجاهاتها ، بل والظروف أو العوامل المؤثرة فيها ، باعتبار أن الأخيرة " توفر معلومات قيمة لفهم الاتجاهات المشاهدة في الأحوال المعيشية "[4] . ولذا فان المؤشرات الاجتماعية طبقا للمكتب الاحصائي للأمم المتحدة هي مؤشرات متصلة بمجال من مجالات الهموم الاجتماعية ، تفيد في غرض من الأغراض التالية : حسب الاستطلاع (أو مجرد الوصف) ، والفهم ، واتخاذ القرارات . انها قد تأخذ صورة سلسلة بيانات

---

(١) UN SO, Social Indicators: Preliminary Guidelines and Illustrative Series, ST/ESA/STAT/ SER.M/63, New York, 1978, p.3.

(٢) اختصارا A System of Social and Demographic Statistics = SSDS

(٣) UN SO, Preliminary Guidelines.... ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٤) نفس المصدر ، ص ٨ .

بسيطة أو سلاسل مركبة يتم التوصل اليها باجراء بعض العمليات الرياضية على السلاسل البسيطة وقد لا يتيسر فى أى لحظة بناء كل المؤشرات المرغوب فيها لعدم توفر البيانات المطلوبة .

من الواضح أن مفهوم الأمم المتحدة للمؤشرات الاجتماعية أوسع وأكثر مرونة من المفهوم الذى أخذت به منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، من حيث أن الأول لا يقتصر على مؤشرات النواتج أو الغايات بل يشمل مؤشرات الوسائل أو المدخلات أيضا ، ولا يقصر مفهوم الرفاهة على الافراد وانما يوسعه ليشمل رفاهة الاسرة أو أهل الدار . غير أن منهج الأمم المتحدة يجعل اختيار المؤشرات قاصرا على ما يمكن تكوينه من البيانات المتوفرة ، الأمر الذى يحد من نطاق المؤشرات المطلوبة ، بل ومن فائدتها العملية . فالأصل فى البحث عن المؤشرات هو أن المعلومات المتاحة عادة للحكومات قاصرة ولا تمكنها من متابعة الأوضاع الاجتماعية واتخاذ القرارات بشأنها . وهذا هو مادعا منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وغيرها ، [1] الى البحث عن مؤشرات بغض النظر عن مدى توفر البيانات ، على أساس أن بعض البيانات قد يمكن تدبيره مستقبلا من المصادر الاحصائية المعروفة ، وأن البعض الآخر قد يتم الحصول عليه من استطلاع آراء الناس فى أوضاعهم الاجتماعية . فتطوير البيانات يجب أن يتبع صياغة المؤشرات ، لا العكس .

نخلص الى مما تقدم الى النقاط الآتية بشأن مفهوم المؤشرات الاجتماعية :

أ — تشترك المؤشرات الاجتماعية مع الاحصاءات الاجتماعية فى كونها قياسات كمية لظاهرات اجتماعية أو للتغيرات التى تطرأ عليها ، ولكنها تختلف عنها فى أن المؤشرات ترتبط بأهداف أو معايير موضوعة ، وأن المؤشرات قد تنصب على الاحداث والوقائع وكذلك على الآراء (أى تقدير الناس لأوضاعهم الاجتماعية ومدى رضاهم عنها) ، بينما الاحصاءات تنصب عادة على الاحداث أو الوقائع فقط .

ب — المؤشرات جزء من كيان أكبر ، يرى البعض أنه نموذج للنظام الاجتماعى بينما يرى البعض الآخر أنه اطار متكامل للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ، ولكن هذا يتطلب توفر نظرية دقيقة عن النظام الاجتماعى ، وهو مالا يمكن الزعم بوجوده . أما الاحصاءات الاجتماعية

---

(١) تذكر تميز درفنوفسكى بين المؤشرات المثالية والمؤشرات العملية فى القسم الرابع من هذه الدراسة .

فليس من الضروري أن تنتمي الى كيان أكبر كنموذج أو نظام أو ما اليهما .

جـ — المؤشرات قد تتصل بهموم اجتماعية أو مجالات لهموم اجتماعية ، سواء لأغراض الوصف أو التحليل أو التقييم أو اتخاذ القرارات في المجال الاجتماعي ، ومن الملاحظ أن هذه الهموم تدور حول مفهوم الرفاهة وتطوراتها وتقييم مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف الموضوعة لتحسين الأحوال المعيشية .

وكما سنرى عند مناقشة مؤشرات التنمية في القسم ٦ فأن الكثير من نقاط الخلاف يمكن حسمه لو انتقلنا من مجال العموميات والحديث عن مجتمعات غير محددة الى مجال التحديد والتخصيص على مجتمعات بعينها ، كالمجتمعات المتقدمة أو المجتمعات النامية .

٢٠٥ . معايير اختيار المؤشرات الاجتماعية وصياغتها

من أهم الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند اختيار المؤشرات الاجتماعية وصياغتها مايلي [1] :

أ — القدرة على التعبير بالانابة ، بمعنى أن المؤشر الاجتماعي لا تنحصر دلالته في حدود الشيء الذي يقيسه مباشرة ، وأنما تتعدى ذلك للتعبير عن ظواهر أعم وأوسع . فالتغير في مؤشر مثل توقع العمر عند الميلاد لا يقصد به التعبير عن طول العمر في حد ذاته وأنما يمكن أن يؤخذ قرينه على التحسن العام في الأحوال المعيشية بما في ذلك الأحوال الصحية والتغذوية والتعليمية ومستوى الدخل ... الخ . ولهذا فأن المؤشرات الاجتماعية أغنى في المضمون وأقوى في الدلالة من الاحصاءات الاجتماعية .

ب — المؤشر الاجتماعي لا يتضمن أية معلومات عن المجال الاجتماعي ، بل هو ينصب على نوع معين من المعلومات وهي المعلومات التي يمكن التعبير عنها بوحدات قياس معينة . وهذا لا يستبعد المعلومات النوعية أي المتصلة بالكيف ، ولكنه يأخذ منها ماهو قابل للصياغة في صورة كمية . ولما كان من غير المتصور اخضاع كل الجوانب النوعية للقياس الكمي ، فأن هذا الأمر ينطوي على شيء من التحيز في صياغة المؤشرات لصالح الجوانب المقيسة أو القابلة للقياس في الظواهر

---

(١) انظر في ذلك امبودن ، مرجع سابق ، ص ٦٥ ومابعدها والمكتب الاحصائي للأمم المتحدة مرجع سابق ، ص ١٧ ومابعدها .

الاجتماعية • وهذا من موجبات الحذر فى استخدام المؤشرات وتفسيرها •

جـ — اختيار المؤشرات عملية تتأثر بالنواحى القيمية والذاتية ، بل أن امبودن يعتبرها " عملية سياسية " لأن المؤشرات سوف تظهر فقط الهموم الاجتماعية التى يعتبر طالب المؤشرات أو مصممها أن لها أهمية خاصة (١) • وبالاضافة الى الاعتبار القيمى أو الذاتى فى تحديد الهموم الاجتماعية ، فان الاعتبارات القيمية أو الذاتية تتدخل أيضا فى اختيار وحدات القياس وأدوات القياس (متوسطات ، معاملات تباين ، •••• الخ) ، والأوزان التى قد تستخدم فى ترجيح المؤشرات • ويترتب على هذه الخاصية من خصائص المؤشرات الاجتماعية ، أنها غير قابلة للتعميم بطريقة آلية على مجتمعات غير تلك التى صممت لها أصلا • وبرغم أن الأصل فى المؤشرات أن تكون موضوعية لا يختلف فى فهم المعنى المقصود منها اثنان ، الا أن عنصر التقدير الذاتى أو الحكم القيمى الذى أشرنا اليه حالا يعنى أن الموضوعية يجب أن تفهم بمعنى نسبى هنا ، أى فى اطار اقتصادى — اجتماعى معلوم •

د — ينبغى أن تكون المؤشرات ملائمة أى ذات دلالة واضحة بالنسبة للهموم الاجتماعية التى تتصدى للتعبير عنها ، وأن تكون كافية بمعنى أنها تتضمن القدر الضرورى والكافى من المعلومات المناسبة للتقييم واتخاذ القرار • وهذه الخاصية تتضمن أيضا افتراض تعبير المؤشرات ليس فقط عن الجوانب الاجمالية للظواهر الاجتماعية ، بل وعن الجوانب التوزيعية أيضا • بعبارة أخرى ، يفترض أن تبرز المؤشرات قدرا من التفصيل والتقسيم (٢) فى الظواهر ولا تقتصر على اجمالياتها • مثلا التقسيم الى قطاعات أو اقاليم أو حسب السن أو حسب الجنس وما الى ذلك حسب مقتضى الحال • ولكن هذا يثير قضية أخرى ، وهى قضية العدد المناسب للمؤشرات • اذ أنه من المستحب أن يكون العدد أصغر ما يمكن تجنبا للمشاكل المرتبطة بتفسير عدد ضخم من المؤشرات واستخلاص نتيجة عامة منها ، خاصة مع غياب أوزان صريحة لترجيح المؤشرات المختلفة • عموما الأمر يقتضى الموازنة والمواءمة بين

---

(١) امبودن ، مرجع سابق ، ص ٦٧ •

(٢) Disaggregation

ضرورتين : ضرورة تضمين المؤشرات قدرا كافيا من التفصيل ، وضرورة الاحتفاظ بعدد المؤشرات عند الحد الأدنى اللازم للالمام بمختلف جوانب الوضع الاجتماعي وتطوره .

هـ - يجب أن تكون المؤشرات اقتصادية ، أي غير باهظة التكلفة بالقياس الى الاغراض التي ينتظر تحققها باستخدام هذه المؤشرات . ويتصل بهذا الاعتبار مسألة دقة المؤشرات وامكانية توفيرها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار . فالدقة الشديدة قد لا تكون مطلوبة خاصة اذا كان سيترتب على محاولة توفيرها ارتفاع شديد في التكلفة أو تأخير كبير في تقديم المؤشرات لمتخذ القرار . ومن الأمور التي تؤدي الى حصر التكلفة في نطاق معقول محاولة الاستفادة من الكم الكبير من البيانات التي يتم جمعها عادة لأغراض ادارية ولكن لا يتم تنظيمها وتجميعها على المستوى القومي ونشرها .

و - وأخيرا يجب أن تكون المؤشرات مفهومة لغير المتخصصين ، خاصة لمتخذي القرارات ومن يقومون بعمليات التحليل والمتابعة . أن هذا ضروري للأغراض العملية الخاصة بتحقيق الاستفادة من المؤشرات . وهو ضروري من زاوية أخرى لها أهميتها وهي أن قابلية المؤشرات للفهم من جانب القائمين بعمليات التحليل والتقويم والمتابعة واتخاذ القرارات يساعد على قيام حوار فعال بينهم وبين مصممي المؤشرات ، الأمر الذي يمكن أن يسفر عن تطويرات مفيدة في المؤشرات .

٣٠٥ . أمثلة للهموم الاجتماعية التي تعبر عنها المؤشرات الاجتماعية

برغم تنوع تقسيمات الهموم الاجتماعية واختلاف الجوانب محل الاهتمام منها ومستوى تفصيلها من قائمة الى أخرى من قوائم المؤشرات الاجتماعية العديدة التي أعدتها هيئات دولية واقليمية عديدة ، فأن ثمة موضوعات مشتركة تغطيها هذه القوائم جميعا . وهذه الموضوعات قريبة جدا من مجموعة مجالات الهموم أو القضايا الاجتماعية التي تتضمنها السلسلة المثال التي أعدها المكتب الاحصائي للامم المتحدة ، وهي [1] :

---

(1) UN SO, Social Indicators....., op.cit, Annex

١ ــ السكان والاسرة وأهل الدار •
٢ ــ التعليم والخدمات التعليمية •
٣ ــ أنشطة التكسب وغير النشطين اقتصاديا •
٤ ــ الدخل وتوزيعه والاستهلاك والتراكم •
٥ ــ الضمان الاجتماعى وخدمات الرفاهة الاجتماعية •
٦ ــ الصحة والخدمات الصحية والتغذية •
٧ ــ الاسكان والبيئة السكنية •
٨ ــ النظام العام والأمان •
٩ ــ استخدام الوقت •
١٠ــ وقت الفراغ والثقافة •
١١ــ التمايز والحراك الاجتماعيين •

وللمقارنة ، نعطى هنا مجموعة الهموم الاجتماعية التى تتضمنها قائمة مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (٢) :

١ ــ الصحة •
٢ ــ التعليم والتعلم •
٣ ــ التوظف ونوعية الحياة العملية •
٤ ــ استخدام الوقت والفراغ •
٥ ــ السيطرة على السلع والخدمات (توزيع الدخل والثروة) •
٦ ــ البيئة المادية (الأحوال السكنية ــ مدى توفر الخدمات ــ تلوث البيئة) •
٧ ــ البيئة الاجتماعية (التماسك الاجتماعى) •
٨ ــ الأمان الشخصى (التعرض للمخاطر والتهديد) •

---

(1) OECD, OECD List of Social Indicators, OECD, Paris, 1982, p.13.

واذا كانت هناك هموم اجتماعية مشتركة فى أغلب القوائم المتاحة ، فأن أغلب المؤشرات تغفل عددا من الهموم الاجتماعية التى لا يمكن التهوين من شأنها مثل الحقوق السياسية والحقوق المدنية ، والتمييز السياسى والاقتصادى ، والمشاركة السياسية والاجتماعية ، والنواحى المؤسسية والتنظيمية والتغيرات الهيكلية .

والى جانب القوائم العامة للمؤشرات الاجتماعية ، قامت بعض الهيئات المتخصصة باعداد قوائم بمؤشرات اجتماعية لغرض محدد مثل متابعة مدى التقدم نحو أهداف معينة فى مجال الصحة (١) ، أو فى مجال التغذية (٢) ، أو فى مجال الاصلاح الزراعى والتنمية الريفية (٣) ، أو بالنسبة لوضع المرأة . (٤)

---

(١) قامت منظمة الصحة العالمية بنشر قائمة مؤشرات لمتابعة مدى التقدم نحو هدف " الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ " . أنظر :

WHO, Development of Indicators for Monitoring Progress Towards Health for All By the Year 2000, WHO, Geneva, 1981.

(٢) أنظر الجهد المشترك الذى قامت به منظمات الأمم المتحدة لوضع مؤشرات للتغذية :

FAO/UNICEF/WHO Expert Committee Report, Methology of Nutritional Surveillance, WHO, Geneva, 1976.

(٣) أنظر فى هذا الشأن :

FAO, Progress Report on WCARRD Programme of Action, C 83/ 23, Sept. 1983.

(٤) أنظر جهود المكتب الاحصائى للأمم المتحدة بشأن جمع احصاءات ومؤشرات عن وضع المرأة :

UN, Compiling Social Indicators on the Situation of Women, ST./ESA/STAT/SER.F/32, New York, 1984.

٦ • من المؤشرات الاجتماعية الى مؤشرات التنمية •

من الثابت تاريخيا أن حركة المؤشرات الاجتماعية قد ظهرت أول ما ظهرت فى دول متقدمة (رأسمالية فى البداية ، ثم انضمت اليها الدول الاشتراكية فيما بعد) • وقد تركت هذه النشأة بصمات واضحة على مفاهيم المؤشرات ومحتواها • فقد ظلت المؤشرات محصورة داخل اطار مفهوم الرفاهة الاجتماعية أو مستوى المعيشة أو نوعية الحياة • ومع أن هذا الاطار قد يكون ملائما للدول المتقدمة التى تملك نظما اجتماعية مستقرة نسبيا ، الا أنه يعتبر اطار ضيقا للغاية من منظور دول العالم الثالث ذات النظم الانتقالية غير المستقرة ، والتى مازالت تمر بمرحلة تحولات اجتماعية ، أو يتعين عليها أن تمر بمثل هذه المرحلة من التحولات الاجتماعية من أجل اطلاق قوى النمو من مكامنها • أضف الى ذلك عاملا آخر يدعو الى اختلاف الاطار المفهومى للمؤشرات لينتقل بنا من المؤشرات الاجتماعية الى المؤشرات التنموية ، ألا وهو اختلاف موقع دول العالم الثالث عن موقع الدول المتقدمة فى التقسيم الدولى للعمل • وهذان الأمران — واقع التحولات الاجتماعية أو ضرورة حدوث مثل هذه التحولات للتحرر من التخلف ، والموقع المختلف فى نظام تقسيم العمل الدولى — يؤديان بطبيعة الحال الى فرق واضح فى نوعية الهموم التى تشغل هاتين المجموعتين من دول العالم •

١٠٦ • من الهموم الاجتماعية الى الهموم التنموية

اذا كانت هموم الدول المتقدمة تنحصر فى رفع مستوى الرفاهة وتحسين الأحوال المعيشية فى اطار نظمها الاجتماعية القائمة ، فان مثل هذه الهموم غير قابلة للتعميم على دول العالم الثالث أو على الأقل لا تكفى للتعبير عن مشكلاتها الرئيسية • فالقضية الأساسية فى دول العالم الثالث هى أن التنمية الجديرة بهذا الاسم غير ممكنة فى اطار النظم الاجتماعية القائمة ، وفى اطار النظام الحالى لتقسيم العمل الدولى ، وفى حدود الموقع الذى تحتله تلك الدول فى هذا النظام. بعبارة أخرى فان حدوث تغييرات هيكلية فى النظام الاقتصادى / الاجتماعى وتحقيق قدر من الانسلاخ من النظام الراهن لتقسيم العمل الدولى لفك الروابط مع النظام الرأسمالى العالمى تعتبر شروطا ضرورية من أجل التحرر من التبعية — وهى جوهر التخلف على ما سبق بيانه فى القسم الأول من هذه الدراسة — ومن تحرير الطاقات البشرية والمادية الكفيلة بانجاز التنمية • ومن ثم فهناك حاجة موضوعية لتوسيع مفهوم الهموم الاجتماعية ليشمل مثل هذه الهموم — التغيرات الهيكلية

وفك الروابط والاستقلال الاقتصادى والاعتماد على النفس وما اليها — اذا أردنا أن تعكس المؤشرات حقيقة مدى تقدم قطر من الأقطار النامية على طريق التنمية •

اذن اختلاف ظروف الدول النامية عن ظروف الدول المتقدمة يحتم عدم الاقتصار على مفهوم مستوى المعيشة فى صياغة مؤشرات التنمية ويوجب التوسع كى تعبر المؤشرات عن جملة التغيرات الهيكلية المطلوبة لاكساب الاقتصاد أساسا متينا للنمو الذاتى المستقل ولتهيئة فرص أفضل لاشباع الحاجات الانسانية • وادراج التغيرات الهيكلية ضمن المهموم التى يجب أن تعبر عنها مؤشرات التنمية مطلوب لسبب آخر ، أى خلاف كونها شرطا ضروريا لانجاز التنمية. وهذا السبب يتعلق بعنصر الزمن ، حيث لا يتوقع حدوث تحسن كبير فى مستوى المعيشة الا بعد فترة كافية لظهور نتائج التغيرات الهيكلية • ومن الطبيعى أن عدم حدوث تحسن فورى فى مستوى المعيشة لا يمكن أن يؤخذ قرينة على غياب الجهود التنموية • ولذا فأن التقييم — بل الرصد — الحقيقى لجهود التنمية يستوجب الاحاطة بالجهود المتصلة بتهيئة الظروف الضرورية لتحقق أهداف التنمية ، وعدم الاقتصار على متابعة الاهداف النهائية • (١)

ومن أمثلة المهموم الواجب أن تشملها مؤشرات التنمية ماورد فى دراسة ضمن مشروع جامعة الأمم المتحدة عن " أهداف وعمليات ومؤشرات التنمية " ففى هذه الدراسة التى أجراها ميلز قسمت المهموم التنموية على النحو التالى :

١ — فك الروابط مع النظام الرأسمالى العالمى •
٢ — تحقيق السيطرة — الاجتماعية على عملية الانتاج •
٣ — زيادة انتاجية العمل •

ويندرج تحت البند الأول مؤشر للتعبير عن مدى ارتكاز الصادرات على " قاعدة محلية " أى الى أى مدى تعتبر الصادرات امتدادا طبيعيا للطلب المحلى (والبديل أن تكون الصادرات مستقلة

---

(1) Wolf Scott, Measurement and Analysis of Progress at the Local Level, Vol.1, UNRISD, Geneva, 1978, p. 7-9.

(2) Cadman Atta Mills, On Social Indicators and Development, Working Paper H SDP-GPID.Series 33, UNUP-147, UNU, 1980, pp. 21-30.

عن هيكل الطلب ، وبالتالى تكون هناك فجوة واسعة بين هيكل الانتاج وهيكل الطلب) • وأيضا مؤشر عن مدى تفصل الإنتاج المحلى أى درجة التشابك والتماسك بين قطاعات الاقتصاد القومى ومدى الاعتماد على الواردات • أما البند الثانى فهو يتطلب مؤشرات عن مدى مشاركة المنتجين المباشرين فى تخصيص الموارد وتحديد ماذا ينتج وكيف يتم توزيعه • وأخيرا يضم البند الثالث مؤشرات عن زيادة انتاجية العمل أو التطور فى قوى الانتاج الذى يعد شرطا ضروريا لاشباع الحاجات المتزايدة للسكان ، بما فى ذلك الحاجة الى فرص عمل مجزية •

وفى دراسة قامت بها اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، قسمت الهموم التنموية الى ثمانية أقسام هى : (١)

١ — السكان •
٢ — الموارد البشرية (شاملا التوظف والتعليم والقدرات الفنية والتنظيمية) •
٣ — التحديث •
٤ — الدخل والنمو الاقتصادى •
٥ — الاعتماد على الذات •
٦ — التعاون الافريقى •
٧ — الصحة •
٨ — الرفاهة •

وفى الدراسة التى قام بها كاتب هذه الدراسة للجنة الاقتصادية لافريقيا تم توزيع المؤشرات على المجالات التالية : (٢)

---

(1) UN ECA, The Design and Applicability of Socio-Economic Indicators in the African Context, ST/ECA/PSD. 2/9, March 1982, pp.36-45.

(2) I.H.El- Issawy, Towards a Set of Socio-Economic Indicators for Development Planning in Africa, E/ECA/SERPD/INID/9, Jan. 1984, pp. 17-39.

١ — اشباع الحاجات الاساسية (وتشمل الصحة والتغذية والتعليم والثقافة والاسكان) .
٢ — المشاركة فى التنمية (وتشمل التوظف وتوزيع الدخل والمشاركة الشعبية)
٣ — الأمن القومى (وتشمل الاعتماد على الذات قطريا أو التحرر من التبعية الغذائيـــة والتكنولوجية والمالية والاقتصادية والثقافية والامن الاجتماعى والبيئى) .
٤ — الأداء الاقتصادى .
٥ — الاعتماد الجماعى على الذات .
٦ — الظواهر السكانية .
٧ — التبعية المعلومية (أى فى مجال المعلومات) .
٨ — هموم ذات أهمية قومية خاصة .

وفى دراسة أخرى لكاتب هذه الدراسة عن المؤشرات القطرية للتنمية العربية ثم تحديد عشرة مجالات لمؤشرات التنمية : (١)

١ — الوفاء بالاحتياجات الأساسية (وهى تشمل الصحة والتغذية والتعليم والثقافة والاسكان والنقل والاتصال) .
٢ — المشاركة فى التنمية (فرص العمل ، توزيع الدخل والثروة ، والمشاركة فى اتخاذ القرارات) .
٣ — تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات (فى مجالات الغذاء والعلاقات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية) .
٤ — التعاون العربى .
٥ — الأداء الاقتصادى (شاملا الاطار المؤسسى للانتاج ، وهيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادى والاستقرار الاقتصادى والقضاء على تبديد الموارد .)
٦ — الأمن الاجتماعى والسلامة العامة .

---

(١) ابراهيم العيسوى " مؤشرات قطرية للتنمية العربية " ، منشورة فى المؤلف الجماعى : التنمية العربية — الواقع الراهن والمستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر ١٩٨٤ .

٧ ــ صيانة البيئة •

٨ ــ التطورات السكانية •

٩ ــ تطوير قاعدة المعلومات •

١٠ــ قضايا تنموية أخرى ذات أهمية خاصة •

لاحظ أيضا أن مفهوم مستوى المعيشة الواجب الأخذ به عند صياغة مؤشرات التنمية يختلف عن المفهوم المعمول به فى قوائم المؤشرات الاجتماعية للدول المتقدمة • ففى المراحل الأولى للتنمية حيث مستوى المعيشة بالغ الانخفاض وحيث تفتقر قطاعات عريضة من السكان الى الحد الأدنى اللائق من ضرورات الحياة ، تحتل مسألة أشباع الحاجات الأساسية للسكان أهمية بالغة • أما عندما يرتفع مستوى المعيشة ويتحقق لأغلبية السكان مستوى معقولا من أشباع الحاجات الأساسية ، كما هو الشأن فى البلاد المتقدمة ، فأن الأهتمام يتحول من الحاجات الأساسية الى ما أسماه درفنوفسكى " الحاجات الأعلى "[1] من هنا اهتمام قوائم المؤشرات الاجتماعية بمسألة وقت الفراغ والامكانات المتاحة لاستغلاله ، ومسألة نوعية العمل وظروفه (حيث فرص العمل متوفرة وحيث تتكفل نظم التأمينات المختلفة بتعويض العمال عن دخولهم فى أوقات البطالة) •

وبرغم أن المكتب الاحصائى للأمم المتحدة قد وضع قوائم بمؤشرات اجتماعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية والدول الأقل نموا ، الا أن المعيار فى التمييز بين القوائم كان مدى توفر البيانات أو الصعوبات التى قد تصادف محاولة توفيرها فى الدول النامية والدول الاقل نموا وليس اختلاف المفهوم الاجتماعية من مجموعة الى أخرى من الدول حتى اذا انحصر الاهتمام فى نطاق مفهوم مستوى المعيشة •

٢٠٦ • مبادئ عامة لصياغة مجموعة مؤشرات للتنمية •

بالاضافة الى ما سبق ذكره فى القسم ٢٠٥ • عن معايير اختيار المؤشرات الاجتماعية

---

(١) راجع قسم ٢٠٤ •

(٢) راجع ملحق ٤ فى : UN SO, Op.cit.

وصياغتها ، وهو قابل للانطباق على مؤشرات التنمية أيضا ، يجب مراعاة الاعتبارات التالية :

أ — ترتيبا على ما سبق ذكره من وجوب تغطية مؤشرات التنمية للتغيرات الهيكلية بمعناها الواسع ، وعدم اقتصارها على موضوع مستوى المعيشة ، ومن وجوب تناول وسائل التنمية ومدخلاتها جنبا الى جنب مع أهدافها وغاياتها ، يصبح من الضرورى عدم الاقتصار على مؤشرات الغايات أو النتائج ويكون من المنطقى اضافة مؤشرات الوسائل أو المدخلات . (١) ان هذين النوعين من المؤشرات ليسا متنافسين ، وانما هما يتكاملان لاظهار الصورة الحقيقية للجهد التنموى فى أى وقت من الأوقات . والاقتصار على مؤشرات النتائج قد يعطى صورة مضللة لجهود التنمية . ان هذا يحدث مثلا عندما يرتفع الدخل ومستوى المعيشة نتيجة لتغيرات طارئة فى الأسعار الدولية أو للارتفاع بمعدلات استغلال الثروات الطبيعية غير المتجددة فوق الحدود الطبيعية . (٢) لهذا من الأهمية بمكان النظر ليس فقط الى النتيجة ، بل والى الوسيلة المحققة لها أيضا .

ب — يتصل أيضا باتساع دائرة المؤشرات وشمولها لموضوعات لم تكن أصلا محل قياس من جانب أجهزة الأحصاء ، أو ليس من السهل اخضاعها للقياس الكمى ، أو — اذا أمكن القياس — التوصل الى مقياس عام يحيط بمختلف جوانب الظاهرة ، أنه لن يمكن الاكتفاء بمؤشرات الوقائع أو الاحداث ، وسيكون من الضرورى الالتجاء أيضا الى مؤشرات الرأى أو المؤشرات الذاتية . فقد لا يكون هناك بديل للنوع الأخير من المؤشرات عندما يتعلق الأمر بمتابعة مدى التقدم فى مجالات مثل مشاركة المواطنين فى اتخاذ القرارات ، أو مدى شعور المواطنين بالأمان فى حياتهم ، أو مدى التحسن فى نوعية المواد الثقافية التى تبثها محطات الاذاعة والتليفزيون وتنشر فى الصحف والمجلات والكتب .

---

(١) للمزيد ، أنظر :

M.V.S. Rao, K.Porwit and N. Baster, Indicators of Human and Social Development, Report on the State of the Art, UNU, May 1977.

(٢) وهذه النقطة تقودنا الى ضرورة صياغة مؤشرات خاصة بمتابعة التغيرات فى رصيد المجتمع من الثروة أو الاصول المنتجة — شاملة الموارد الطبيعية — أنظر :

K. Valaskakis and I. Martin, Economic Indicators and the GPID, HSDR-GPID-23/UNUP-134, UNU, 1980, P.13-.

وبرغم أن مخاطر عديدة تحيط باستخدام مؤشرات الرأى وتجعل نتائجها عرضه لتأويلات متباينة الا أن هناك مجالا واسعا لتقليل هذه المخاطر من خلال التدقيق فى تصميم استطلاعات الرأى والعينات التى تغطيها .

جـ — رأينا أن ثمة اجماع على أن المؤشر الاجتماعى ليس كائنا منعزلا ، يمكن النظر اليه منفردا وأن الاصل أنه عضو فى كيان أكبر قد يكون نموذجا للنظام الاجتماعى أو نظاما للمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات . وفى اعتقادى أن نفس الشىء ينطبق على مؤشرات التنمية . فمن الواجب أن تصمم مؤشرات التنمية استرشادا بنظرية للتنمية تحدد العلاقات بين الوسائل والغايات ، بحيث نحصل فى النهاية على نظام للمؤشرات . ولكن هذا مطلب عسير حيث لا توجد نظرية دقيقة ومتفق عليها للتنمية تمكن من صياغة نظام للمؤشرات ، بالمعنى الدقيق لكلمة نظام . والميسور فى هذه الحالة هو تكوين مجموعة متناسقة ومتكاملة قدر الامكان من المؤشرات ، تغطى فيما بينها معظم جوانب التنمية ، بوسائلها وغاياتها .

د — وهذه النقطة تقودنا الى نقطة أخرى خاصة بتفسير المؤشرات . فطالما أن المؤشرات تشكل فيما بينها مجموعة متكاملة ومتناسقة ، فينبغى أن يتم تفسير أى مؤشر فى اطار السياق العام لمجموعة المؤشرات . ذلك أن الاستخدام الجزئى للمؤشرات ومحاولة التوصل الى نتائج بناء على حركة مؤشر أو حتى مجموعة فرعية من المؤشرات دون النظر الى المؤشرات الأخرى التى تتكامل معها أو تلقى أضواء اضافية عليها ، قد يوقعنا فى نتائج مضللة وأخطاء فادحة . فمثلا لا يمكن الاكتفاء بمؤشر الزيادة فى الانتاج الصناعى للقول بحدوث تقدم فى مجال التصنيع ، بل يجب مراعاة التغيرات التى قد تكشف عنها المؤشرات الخاصة بالتلوث فى البيئة والتبعية التكنولوجية ونسبة التصنيع المحلى .. الخ ولا يمكن أيضا الاكتفاء بمؤشرات الأداء الاقتصادى للقول بحدوث تنمية ، بل يجب أيضا النظر فى المؤشرات الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية . وكذلك لا يمكن استنتاج قيام تكامل اقليمى بمجرد ملاحظة أن ثمة انتقال كبير للمال والعمال فيما بين أقطار الاقليم ، ومن الواجب النظر

فى المؤشرات الدالة على كيفية استخدام هذه الموارد ، وبالتحديد هل يتم استخدامها فى مشروعات تخدم التنمية الاقليمية أم فى مشروعات تكرس التنمية القطرية وتزيد التكامل مع النظام الرأسمالى العالمى .

هـ — يجب عدم التوسع فى عدد المؤشرات . فالقصد من مؤشرات التنمية هو تقييم عملية التنمية فى مجملها وفى جوانبها الرئيسية . وهذه مهمة مختلفة عن التقويم والمتابعة التفصيلية لما يحدث داخل كل قطاع أو كل نشاط . ولهذا فليس هناك ما يمنع من تكوين مجموعات فرعية لمؤشرات خاصة بالغذاء والزراعة أو بالصحة أو بالتعليم ، يسمح فيها بقدر كبير من الخوض فى التفاصيل . أما مجموعة المؤشرات " المركزية " اللازمة لتقويم مجمل النشاط التنموى ، فيجب أن تتجنب الافاضة فى المسائل التفصيلية وتقتصر على الاحاطة بالجوانب العامة ذات الأهمية . وتبرز أهمية تدنية عدد المؤشرات من أنه كلما زاد عدد المؤشرات كلما أصبح من الصعب تفسيرها واستخراج نتيجة عامة منها خاصة فى غياب أوزان صريحة متفق عليها لترجيح المؤشرات المختلفة . غير أن وجوب الاحتفاظ بعدد المؤشرات عند الحد الأدنى الملائم لا يحول دون تضمين درجة من التفصيل والتقسيم فى المؤشرات . فقد يكون من الضرورى للتوصل الى تقويم صحيح لجهود التنمية وتشخيص مشكلاتها تقسيم بعض المؤشرات الكلية حسب الموقع (ريف وحضر) أو حسب الجنس (ذكور وأناث) ، أو حسب السن .. الخ . وليست هناك قاعدة يمكن ذكرها للتوفيق بين الرغبة فى التفصيل المفيد لتقويم الجهد العام للتنمية والرغبة فى ابقاء عدد المؤشرات عند حد أدنى معقول . والأمر يتطلب اعمال عنصر التقدير الشخصى المبنى على الخبرة العملية والحوار المستمر بين مصمم المؤشرات ومستخدميها .

و — كما سبق ذكره بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية ، ينبغى أن تصاغ مؤشرات التنمية بغض النظر عن مسألة توفر البيانات . ذلك أن التقيد بما هو متاح من بيانات لن يؤدى الا الى مجموعة معيبة للمؤشرات لا تكفى بأية حال لتحقيق الغرض الأصلى وهو متابعة مدى التقدم فى مجال التنمية بمعناها الشامل . وبرغم أنه قد لن يتيسر فى المراحل الأولى تركيب كل المؤشرات المطلوبة ، الا أن مجرد البدء بالمؤشرات " النظرية " أو " المثالية " يشكل قوة دافعة لتطوير البيانات ، وبالتالى لتوفير بيانات ما كانت تتوفر لو قنع مصمم المؤشرات بما هو متاح من البيانات .

خاتمـــــة :

استعرضنا فى هذه الدراسة أهم المحاولات التى جرت لقياس التنمية ، بدءً من المحـــاولات المتواضعة لانقاذ المقياس التقليدى للتنمية عن طريق الاضافة أو الحذف ، ومرورا بمحاولات تجـــاوز المقياس التقليدى مع الاحتفاظ بفكرة المقياس الواحد ، وانتهاء بالمؤشرات الاجتماعية ومؤشـــرات التنمية . وقد تم تقويم كل محاولة من هذه المحاولات ، وبيان ما لها من مزايا وما عليها من المآخـــذ. وفى رأينا أن التنمية بمفهومها الحديث (الذى عرضناه فى القسم الأول من هذه الدراسة) أوسع من أن تقاس بمؤشر واحد ، حتى اذا كان هذا المؤشر الواحد مؤشرا مركبا من مؤشرات فرعيـــة عديدة . ولذا فنحن نميل الى الأخذ بمنهج مؤشرات التنمية الذى يقدم لنا لوحة عريضة عن مختلـــف جوانب التنمية ، وبرغم ما يكتنف استخدام المؤشرات من مصاعب ، على الأخص كلما ازداد عددهـــا وفى غياب أوزان صريحة متفق عليها لترجيح المؤشرات المختلفة ، الا أننا نعتقد أن هذا أفضـــل كثيرا من الاعتماد على مقياس الناتج فى صورته التقليدية أو المعدلة ، أو المضاف اليها مقاييـــس عن التوزيع ، وهو بالقطع أفضل من " حشر " عدد كبير من المؤشرات فى مؤشر واحد مركب باستخدام أوزان تحكمية ، قد لا يجد مستخدمه بدا من " فكه " من أجل فهم وتقويم جهود التنمية ومشكلاتهـــا. وربما يكون الأنسب فى المرحلة الحالية هو التركيز ، ليس على قضية الأوزان ، وانما على قضية الصياغـة المناسبة للمؤشرات وقضية توفير البيانات اللازمة لصياغة مجموعة متكاملة ومتناسقة من المؤشرات ، وبالذات على جمع البيانات المطلوبة لتركيب مؤشرات الرأى التى يمكن أن تكشف لنا عن الكثير من الزوايا التنمويـة الهامة التى تهملها الاحصاءات التقليدية عادة .